جامعة الأزهر
كلية أصول الدين
والدعوة الإسلامية بالمنوفية

مَعَالِمُ منهج العَلاَّمَة السُّنبَاطِي [ت ٩٩٩هـ] فِي كِتَابِهِ: " فَتْحُ الحَيِّ القَيُّوم بشَرْح رَوْضَة الفُهُوم" [مقدّمته، وعلم التفسير أُنموذجاً]

إعداد الدكتور

محمَّد بن ناصر بن يحيى جَدَّه

أستاذ التفسير وعلوم القرآن المشارك
ورئيس قسم الشريعة بكلية الشريعة والقانون
بجامعة جازان

مستلة من
حولية كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية
العدد الرابع والثلاثون، لعام ١٤٣٥- ١٤٣٦هـ/٢٠١٤ - ٢٠١٥م
والمودعة بدار الكتب تحت رقم ٢٠١٥/٦١٥٧

دار الأندلس للطباعة-أمام كلية الهندسة-عمارات الزراعيين-شبين الكوم ت ٠٤٨٢٢٢٢٠٩٠

ملخص البحث:

الحمد لله رب العالمين، والصّلاة والسّلام على رسول الأمين، وآله الطيبين الطاهرين، وبعد:

فقد تناول هذا البحث الوجيز الحديث عن كتابٍ مهمّ من كتب التراث الإسلامي، برغم أنه ما زال مخطوطاً لم ير النور إلى السّاعة، وهو "فتح الحي القيوم بشرح روضة الفهوم"، للعلاّمة السّنباطي [ت ٩٩٩هـ]، وقد تناوله بالتعريف والبيان وذكر المحتوى على جهة العموم، وزاد فخصّه بالدراسة الوصفية من خلال مقدمته، وأحد العلوم الثمانية عشر التي ذكرها، وهو "علم التفسير"، فبيّن معالم منهج المؤلف، وقد عُنوِنَ لهذال البحث بـ«معالم منهج العلامة السّنباطي [ت ٩٩٩هـ] في كتابه: "فتح الحي القيوم بشرح روضة الفُهُوم" مقدّمته، وعلم التفسير أنموذجاً».

وقد أتى البحث مُقَسَّماً إلى مقدّمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وفهرسين.

المقدمة: وفيها خطة البحث، وسبب اختياره، وحدوده، والأسئلة التي سيُجيب عليها، ومنهجه.

المبحث الأول: ترجمةٌ موجزةٌ للمؤلف، وتحته خمسة مطالب:

المبحث الثاني: دراسة عن الكتاب، وتحته خمسة مطالب:

المبحث الثالث: معالم منهج السّنباطي في "مقدّمته، وعلم التفسير"، وتحته أحد عشر مطلباً:

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

الفهارس: فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

وقد خرج البحث بالنتائج الآتية:

١. المكانة العلمية لأحمد بن أحمد بن عبد الحق السّنباطي (~)؛ كونه عالمٌ جليلٌ متبحّر في علوم الآلة، وهو من بيت علم وفضل، فأبوه أحمد ابن عبد الحق، ومن قبله جدّه عبد الحق السّنباطي كلاهما أشاد بهم المتَرجِمُونَ، وشَهدُوا لهم بالفضل والعلم، ومِن ثَمَّ فإنّ الشيء من معدنه لا يُستغرب بحال.

٢. للسّنباطي الحفيد مؤلفات قيّمة، ذكرها البحث، وفَصَلَ بينها وبين مؤلفات الوالد، لعل أهمّها شرحه على الشّاطبية، و"فتح الحي القيوم بشرح روضة الفهوم" الذي البحث بصدده، وشرحه على البسملة والحمدلة.

٣. الصّحيح أنّ وفاة السُّنباطي الحفيد كانت سنة ٩٩٩هـ، وليس كما هو شائع أنه ٩٩٥هـ، لما مضى في ترجمته من بيان.

٤. "فتح الحي القيوم بشرح روضة الفهوم" يُعتبر موسوعة علمية قيّمة في علوم الآلة وفي غيرها، أجاد فيها السّنباطي (~) وأحسن، وقد استفاد ممن سبقه ممن اعتنى بهذا المسلك من جَوَادِّ التأليف، وإن كان في باب "علم التفسير" قد تأثّر كثيراً بالزركشي، والسُّيوطي (رحمهما الله).

٥. وضوح معالم منهج السّنباطي (~) بصورة ظاهرة في مقدمة الكتاب وفي "علم التفسير" على جهة الخصوص، لا سيما زياداته واستدراكاته وتعقّباته على مَن تقدّمه ممن كان له مساسٌ قريبٌ بجوانب الموضوعات المُتَنَاولة.

٦. للسّنباطي (~) شخصيته البارزة عند سَوْقِه للخلاف وإيراده له في المسائل المتناولة، ومن ثَمَّ الترجيح بينها، أوالتوفيق كما فعل في كثير منها.

على أنّه يحسن في ختام هذا البحث الإشارة إلى بعض التوصيات، وهي:

١. "فتح الحي القيوم بشرح روضة الفهوم" موسوعةٌ علميةٌ ضخمةٌ، وفي نفس الوقت مهمة جليلة، وهي خادمة لعلوم الآلة التي ينبغي أن تكون عند طالب العلم ابتداءً، ومن ثَمَّ فإخراجه في ثوب حسن محققاً مخدوماً هو مطلب العقلاء المهتمّين، فلو تصدَّت له بالتحقيق جامعةٌ أو مركزٌ علميٌّ أو جهةٌ رائدةٌ في هذا الجانب لكان فيه الخير الوافر العميم الذي نشكر به صنيع السّنباطي القيم في كتابه ذاك.

٢. للسُّنباطي مؤلفات قيّمة أُخرى تصلح رسائل ماجستير ودكتوراه، فأين المشمّر ؟!.

٣. وبالإمكان مقارنة صنيع السُّنباطي في "علم التفسير" مع الزَّركشي في "البرهان"، والسُّيوطي في "الإتقان"، ومن ثَمَّ إثبات الفروق والزيادات والتعقّبات والاستدراكات، وذلك في بحوث علمية رصينة تثري المكتبة القرآنية.

والحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصّالحات،،،

*****

مقدمة البحث

الحمد لله وكفى، والصّلاة والسّلام على الرسول المُجْتَبى، وعلى آله وصحبه ومَن سار على نهجه واقتفى. وبعد:

فالمنظومات من طرائق التأليف في العلم معروفةٌ، اهتمّ بها العلماء قديماً وحديثاً، وقد اتخذ هذا الاهتمام أشكالاً متعددة، ومظاهر متنوعة، ذاك أنها تُقَرِّبُ العلم إلى مريده، وتبسّطه وتيسّره لمبتغيه. «ولم يكتف علماء العرب والمسلمين وأئمتهم بنظم فرع من فروع المعرفة حسبما تخصَّص فيه، وإنما تعدّت همّتهم إلى تصنيف ما أسميناه "بالمنظومات الموسوعية" حيث تتناول مثل هذه المنظومات تصنيف أكثر من علم أو فنٍّ في المنظومة، أي: أن تُنظم المتون التي تشمل عدّة علوم أو فنون...، إنّ هذه المنظومات التي تَعْرض لأكثر من فنٍّ أو علم لهيَ منظوماتٌ تؤكّد على تمكّن النّاظم من فنّه، وشاعريته، وجمْعه بين دقائق علمه ونسيج أدبه»[(١)].

وبين يدي البحث شرحٌ مهمٌ على نظم جِدٌّ نفيس، قد توافر عليه في سلسلة تأليفه كوكبةٌ من العلماء حتى أضحى بالشّكل الأخير المُتناول[(٢)]، إنه "فتح الحي القيوم بشرح روضة الفُهُوم"، للعلاَّمة أحمد بن أحمد بن عبد الحق السّنباطي [ت ٩٩٩هـ]، وهو شرحٌ بديعٌ لم يعتن به العلماء إلى السّاعة، ضمَّ بيان جملةٍ من العلوم والمعارف تصل إلى ثمانية عشر علماً[(٣)]، سبقتها مقدّمةٌ لطيفةٌ، ومن تلك

---

(١) اقتباس من بحث للأستاذ الدكتور: جلال شوقي، بعنوان: "نظم المتون متعددة الفنون"، منشور في موقع مجمع اللغة العربية الأردني.

(٢) يُنظر تسلسل تأليفه في المبحث الثاني، المطلب الأول.

(٣) وهي: علم أصول الدّين، وعلم التفسير، وعلم الحديث، وعلم أصول الفقه، وعلم الفرائض، وعلم الحساب، وعلم النحو، وعلم التصريف، وعلم الخطّ، وعلم المعاني،= =وعلم البيان،

العلوم "علم التفسير"، فكان النظرُ فيه مرّةً تلو مرّة، وتقليبُ الفِكر حوله كرّات وكرّات، وقد كان العزمُ ماضياً في إخراج هذا القدر المحدّد محقّقاً مخدوماً علمياً[1]، لكن الحقَّ . تعالى . أرادَ فَصَرَفَ لتدبير آخر، مقتضاه خدمته ببحث وجيز، يكون تَقْدُمَةً له في الوقت الرَّاهن، وفَرَطَاً بين يديه مستقبلاً، مُعَنوَناً له بـ«معالم منهج العلامة السّنباطي [ت ٩٩٩هـ] في كتابه: "فتح الحي القيوم بشرح روضة الفُهُوم" مقدّمته، وعلم التفسير أنموذجاً».

- **خطة البحث:**

وقد أتى البحث مُقَسَّماً إلى مقدّمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وفهرسين.

المقدمة: وفيها خطة البحث، وسبب اختياره، وحدوده، والأسئلة التي سيُجيب عليها، ومنهجه.

المبحث الأول: ترجمةٌ موجزةٌ للمؤلف، وتحته مطالب:

المطلب الأول: اسمه، ونسبته، ومولده.

المطلب الثاني: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه.

المطلب الثالث: شيوخه، وتلاميذه.

المطلب الرابع: مؤلفاته.

المطلب الخامس: وفاته.

المبحث الثاني: دراسة عن الكتاب، وتحته مطالب:

وعلم البديع، وعلم العروض، وعلم القوافي، وعلم المنطق، وعلم التشريح، وعلم الطبّ، وعلم التصوّف.

(١) قد يسّر الله . تعالى . لي نسخ المقدمة، وعلم التفسير، ويَقَعَا في قرابة ٤٠ لوحاً في ٨٠ ورقة، ومِن ثَمَّ تمَّت مقابلتها وإثبات الفروق على ثلاث نسخ خطيّة، ولعل الله . تعالى . أن يهيء لي في القريب العاجل إخراج ذلك محقّقاً مخدوماً ؛ إنه ولي ذلك والقادر عليه.

المطلب الأول: التسلسل العلمي للكتاب.

المطلب الثّاني: اسم المخطوط، ونسبته لمؤلفه.

المطلب الثّالث: الباعث على تأليفه.

المطلب الرّابع: ذكر منهجه العام، وتنصيصه على اسم كتابه.

المطلب الخامس: علوم التفسير التي حواها الشّرح تبعاً للأصل.

المبحث الثالث: معالم منهج السّنباطي في "مقدّمته، وعلم التفسير"، وتحته مطالب:

المطلب الأول: اهتمامه بذكر الزّيادات على الأصل المنظوم وشرحه.

المطلب الثّاني: اهتمامه بذكر الاستدراكات والتعقّبات على مَن سبقه كالزّركشي والسُّيوطي وغيرهما.

المطلب الثّالث: عنايته بإيراد الخلاف في المساءل المُتَنَاوَلة.

المطلب الرّابع: توظيفه الشّاهد الشّعري لخدمة الشّرح.

المطلب الخامس: إحالته على مواطن ستأتي، أو على مواطن قد سبقت، ووعده حيناً بإشباع المسائل المتناولة بحثاً في أماكنها من الكتاب كلٌّ عِلْم بحسبه، وإحالته في بعض المسائل إلى مواضعها من كتب الاختصاص.

المطلب السّادس: الإحالة على كتبه المؤلّفة في بعض فروع الكتاب، أو مسائله.

المطلب السّابع: اهتمامه بذكر اللّطائف والفوائد.

المطلب الثّامن: ذِكْرُهُ بعض لغات العرب.

المطلب التاسع: صنيعه مع المؤلفات في أنواع "علم التفسير".

المطلب العاشر: موقفه من الصّنعة الحديثية.

المطلب الحادي عشر: تنويعه لمصادر الكتاب.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

الفهارس: فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

- **سبب اختيار البحث:**

يرجع سبب اختيار هذا الموضوع لما يلي:

١. أهمية الموضوع من حيث تناوله لبيان معالم منهج شرح هامّ كـ"فتح الحي القيوم".

٢. جِدَّة الموضوع؛ فلم يصل لعلمي المتواضع مَن سبق لتناول هذا الشّرح ببيان معالم منهجه في المَيْدَانين المُعَيَنَيْن للدراسة "المقدمة، وعلم التفسير".

٣. الرّغبة في التعرّف على جهود السّابقين (رحمهم الله) في باب "علم التفسير"، سيّان في ذلك جَعْلُهم هذا العلم الخادم لكتاب الله ـ تعالى ـ على شكل منظومات، أو الانتقال لمنحى آخر فيه مزيد إضافة وبيان من صنيع شروح مميزة لتلك المنظومات.

- **حدود البحث:**

سيتناول البحث ـ بحول الله تعالى ـ بيان معالم منهج العلاَّمة السّنباطي [ت ٩٩٩هـ] في كتابه: "فتح الحي القيوم بشرح روضة الفُهُوم"، وبالأخصّ مقدمة الكتاب، وعلم واحد من تلك العلوم الثمانية عشر المضمَّنة في الكتاب، أعني: علم التفسير، لا يتجاوز البحث ذلك بحال إلا ما دعت إليه الحاجة.

- وقد جاء هذا البحث ليُجيب على أسئلة عِدَّةٍ، منها:

١. من هو السّنباطي الحفيد؟، وما هي مؤلفاته؟، ومن هم شيوخه؟، وتلاميذه؟، وما الصّحيح في تاريخ وفاته؟، ولماذا؟.

٢. ما هو "فتح الحي القيوم بشرح روضة الفهوم"؟، وما مكانته عند العلماء؟، وما تسلسل تأليفه العلمي؟، وما باعث مؤلفه لصنيعه؟، وما هي علوم التفسير التي حواها الشرح تبعاً للأصل المنظوم؟.

٣. ما الطريقة التي انتهجها العلامة السّنباطي (~) إبَّان شرحه ذلك خاصّةً في مقدّمته، وفي "علم التفسير"؟، وما هي المعالم التي أخذت مساحةً واسعةً عنده؟، وكيف تعامل مع مَن سبقه، وكتبهم الخادمة لشرحه؟.

- **منهج البحث المُتَبَع:**

البحث يدور في أغلبه على المنهج الوصفي، مع مراعاة الأمور الآتية:

١. ترك التعريف بالأعلام الواردة أسماؤهم في متن البحث.

٢. ترقيم الآيات باثبات اسم السّورة ورقمها في صلب الدّراسة، وكذا تخريج الأحاديث والآثار برقم الجزء والصّفحة ورقم الحديث، مع ذكر الحكم على الحديث الوارد في غير الصحيحين قدر الإمكان، وعزو الأقوال إلى مظانّها قدر الاستطاعة.

٣. عزو أبيات الشّعر إلى قائليها قدر الإمكان، وتوثيقها.

٤. ما كان من تعليقات فإنها تثبت في الحاشية؛ تخفيفاً للمتن.

٥. قد يُورِدُ البحثُ نقولات عديدة من المخطوط "فتح الحي القيوم" في بعض المطالب الآتية في معلم المنهج، ليس الغرض منها التزَيُّد، أو إثقال البحث، كلا !، وإنما الحامل على ذلك أنَّ الكتابُ ما زال مخطوطاً لَمَّا يرى النّورَ بعدُ، وتلك النُّقولات الكثيرة الوفيرة تعطي صورة واضحة متنوعة في كثير من الميادين المذهوب إليها في هذا البحث.

٦. ليس بالضّرورة أن يُعلّق البحث على كلّ المسائل المذكورة من المخطوط، وبيان وجه الصّواب فيها؛ إذ هذا البحث وجيزٌ غرضه الأساس الدراسة الوصفية فحسب، وأمّا التعليق فهو شأن التحقيق ليس هذا مكانه.

٧. الأصلُ إرجاء ذكر أسماء مؤلّفي كتب المراجع والمصادر، وطبعاتها إلى فهرسها؛ خشية الإطالة، إلا ما كان منها متعدّد الطبعات فَأبِينُ عن النسخة التي رجعت إليها بشيءٍ يميزها، إما باسم المحقق، أو بالناشر.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين،،،

د: محمّد بن ناصر بن يحيى جَدُّه
أستاذ التفسير وعلوم القرآن المشارك
بجامعة جازان
عصر الجمعة ١٤٣٦/٨/٤هـ

*****

المبحث الأول

ترجمةٌ موجزةٌ للمؤلف، وفيه مطالب:

المطلب الأول

إسمه، ونِسْبَته، ومولده، ومنزلته بين أبيه وجَده[1]:

هو العلاَّمة الفقيه شهاب الدِّين أحمد بن أحمد بن عبد الحقّ بن محمد بن عبد الحقّ ابن أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد العال الشَّرف بن الشّمس السُّنباطي الشَّافعي.

يُنسَبُ إلى قرية "سُنبَاط"[2]، وهي البقعة التي نشأ بها بجوار والده.

---

(١) انظر في ذلك: الكواكب السّائرة بأعيان المئة العاشرة للغزي (١١٧/٣)، وذيل وفيات الأعيان المسمّى "درة الحجال في أسماء الرجال" لابن القاضي المكناسي(١٦٨/١) ترجمة رقم (٢٠١)، وكشف الظنون (١٩٧٠/٢)، وإيضاح المكنون (٩٥/٣)، و(٢٣٣/٤)، والأعلام للزركلي (٩٢/١)، ومعجم المؤلفين لكحالة (١٤٩/١-١٥٠)، وهداية القاري إلى تجويد كلام الباري للشيخ المرصفي قسم التراجم الملحقة (٤٠٠/٢-٤٠٢)، والإمام المتولي وجهوده في علم القراءات للأستاذ الدكتور/إبراهيم الدّوسري (١١٠) حاشية رقم (٢)، وقواعد التجويد للشيخ عبد العزيز القاري (١٨)، وبحث للدكتور/أنمار، تحت عنوان "الإمام السّنباطي الذي لا ينبغي أن يُهمل ذكره في أسانيد القرّاء" نشر بتاريخ ١٤٢٥/٥/١هـ، بملتقى أهل التفسير، وبحث للأستاذ/ فرغلي سيد عرباوي، بتاريخ ٢٧/يوليو/ ٢٠١١م منشور بموقعه.

(٢) هي إحدى القرى التابعة لمركز "زِفْتَى" التابعة لمدينة المحلة الكبرى بمحافظة الغربية بمصر المحروسة، وتُعتبر من أكبر قرى ذلك المركز، وتقع شمال القاهرة، وهذا هو وصفها في الوقت الحاضر. وقد قال عنها صاحب معجم البلدان (٢٦١/٣) قديماً: «"سَنْبَاط" كذا تقولها العوّام، ويُقال لها أيضاً: "سنبوطية" و"سنموطيّة" بُلَيْدَةٌ حسنةٌ في جزيرة قَوْسنيّا من نواحي مصر. والله أعلم».

قال صاحب الأعلام عن المؤّلف: «من أهل "سُنبَاط" في "المحلة الكبرى" بمصر».

وأمّا مولده: فقد أهملت جميع كتب التراجم المتوافرة سنة ولادة المؤلّف، لكن بالنّظر إلى شيوخه فبالإمكان القول أنّ ولادته كانت قبل ٩٣٠هـ.

وأمَّا منزلته بين السّنباطي الأب والسّنباطي الجَدَّ.

فإنَّ هذه العائلة الكريمة هي بيوتات علم وتقوى وورع،وهم ثلاثة أجيال، ولكلّ واحد منهم ترجمة، غير أنّ السّنباطي الأب والجدّ حظيا بنصيب الأسد في كتب التراجم، في حين أنّها اقتضبت جداً في ترجمة السّنباطي الحفيد . الذي البحث بصدده . رغم أنّ معظم أسانيد القرّاء اليوم تدور عليه، ناهيك عن أنّ له شرحاً نفيساً على الشّاطبية، ولعلّ شهرة الأب الذّائعة بالوعظ المؤثّر جعلته يُغَطِّي على ابنه السّنباطي الحفيد.

وسببٌ آخر هو أن هذا الأخير ربما قصد إلى البعد عن الأضواء، منزوياً عن الظّهور، وركّز جهده كلّه على العمل بجد في السّر على التأليف والتصنيف، ونظرةٌ واحدةٌ إلى مؤلفاته، وكذا عدد العلماء الذين أخذوا عنه وتلقّوا منه قد تُدلِّلُ على هذا المنحى، وثمّة تلميذان اثنان على الأقلّ من تلاميذه أفردا له ترجمة على قِصَرِها.

ويحسن هنا ذكر ترجمة للسّنباطي الأب وكذا الجدّ:

فأما الأب[1] فهو أحمد بن عبد الحقّ بن محمد الإمام العلامة الحبر شهاب الدّين القاهري الشّافعي الواعظ، وعظ بجامع الأزهر، وكان مع والده بمكة في

(١) انظر في ترجمته: الكواكب السّائرة (١١١/٢)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي(٤٠٢/١٠). وبحث للأستاذ/ فرغلي سيد عرباوي، بتاريخ ٢٧/يوليو/ ٢٠١١م منشور بموقعه.

مجاورته بها سنة ٩٣١هـ، ووعظ بالمسجد الحرام في حياة أبيه، وفُتِح عليه في الوعظ حينئذٍ، وهو الذي تقدّم للصّلاة على والده . أي: السّنباطي الجَدّ . حين توفي بمكّة المشرّفة.

قال الشَّعرواي: «لم نر واحداً من الوعّاظ أقبل عليه الخلائق مثله. وكان إذا نزل من فوق الكرسي يقتتل النّاس عليه. وقال: وكان مفنّناً في العلوم الشّرعية، وله الباع الطويل في الخلاف، ومعرفة مذاهب المجتهدين، وكان من رؤوس أهل السّنة والجماعة، وكان قد اشتهر في أقطار الأرض كالشّام، والحجاز، واليمن، والرّوم، وصاروا يضربون به المثل، وأذعن له علماء مصر الخاص منهم والعام».

وذكر ابن طولون أنه ولي تدريس الخشابية بمصر بعد الشيخ الضّيروطي، وهي مشروطة لأعلم علماء الشّافعية كالشّامية البرانية بدمشق، وعمل له الحُسَّدُ النّكايةَ عند نواب مصر، ونجاه الله . تعالى .، وهدم كذا وكذا كنيسة وبَيْعَة.

قال الشّعراوي: «ولما مات أظلمت مصر لموته، وانهدم ركن عظيم من الدّين. قال: وما رأيتُ في عمري كلّه أكثر خلقاً من جنازته إلا جنازة الشّيخ شهاب الدّين الرّملي؛ لكونهم صلّوا عليه في الجامع الأزهر يوم الجمعة. وصُلّيَ عليه . أي: السُّنباطي الأب . غائبة في جامع دمشق يوم الجمعة ١٢ ربيع الأول ٩٥٠هـ (~) تعالى .».

والسُّنباطي الأب عُرفَ بأن مذهبه مذهب السلف في توحيد الأسماء والصفات خاصة، وفي أمور العقيدة عامة، ومن ذلك إثبات صفة الكلام لله، وكذا صفة الرحمة من غير تأويل أو تمثيل أو تحريف أو تكييف، ومن ذلك قوله في فتاويه (صـ٧٩): «... لأن القرآن كلام الله . تعالى .، وهو صفته غير مخلوق » أهـ. وقوله أيضاً (صـ٨٨): «فالحق أنه رحمان رحيم حقيقة» أهـ. فمن خلال كلامه

ذاك يُعلم أنه (~) كان على منهج السّلف (ﷺ). وسيفيد هذا التأصيل عند ذكر مؤلفات الحفيد.

وأمّا الجدّ[1] فهو عبد الحقّ بن محمد السّنباطي الشيخ الإمام، شيخ الإسلام، العلامة الفهَّامة السّنباطي، القاهري، الشّافعي، خاتمة المسندين. ولد في أحد الجمادين سنة (٨٤٢هـ)، وأخذ بالقراءات، والسّماع عن العلامة كمال الدّين بن الهُمَام، والشيخ أمين الدّين الأقصرائي، والشيخ محيي الدّين الكافيجي، والشّيخ تقي الدّين الشّمني، والشيخ تقي الدين الحصكفي، والشّيخ شهاب الدّين السّكندري المقرئ تلميذ العسقلاني، والشّيخ المحقّق جلال الدّين المحلّي، والشّيخ العلامة علم الدّين صالح البلقيني، والشّمس الدواني، وعن غيرهم، وسمع السّنن لابن ماجه على المسندة الأصلية أم عبد الرحمن باي خاتون ابنة القاضي علاء الدين بن البهاء أبي البقاء محمد بن عبد البرّ السّبكي عن المسند أبي عبد الله محمد بن الفخر البعلي عن الحجّار، وأجازه الحافظ ابن حجر، والبحر العيني.

كان جَلْدَاً في تحصيله، مكبّاً على الاشتغال حتى برع، وانتهت إليه الرّئاسة بمصر في الفقه، والأُصول، والحديث، وكان عالماً، عابداً، متواضعاً، طارحاً للتكليف. مَن رآه شهد فيه الولاية والصَّلاح قبل أن يخالطه، أخذ عنه العلامة بدر الدين العلائي، وولده الشيخ الفاضل العلامة شهاب الدين أحمد، والشيخ عبد الوهاب الشّعراوي، والقطب المكي الحنفي، وغيرهم. وجاور بمكة في سنة ٩٣١هـ، وكان نازلاً في دار بني فهد، فتوعّك في ثامن عشر شعبان، وبقي متوعّكاً اثنى

(١) انظر في ترجمته: النور السّافر عن أخبار القرن العاشر للعيدروس (١٤١/١)، والكواكب السّائرة (٢٢١/١)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب (٢٤٨/١٠). وفهرس الفهارس والأثبات لعبد الحي الكتاني (١٠٠٠/٢)، وبحث للأستاذ/ فرغلي سيد عرباوي، بتاريخ ٢٧/يوليو/ ٢٠١١م منشور بموقعه.

عشر يوماً، منها ثلاثة أيام لا يدخل جوفه فيها شيءٌ، ولا يخرج منه شيءٌ،ولا ينطق بشطر كلمة، ثمّ فتح عينيه في أثنائها،وقال: لا إله إلا الله إقض إمض أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله، مادَّاً السّبابة والإبهام، فما أتمها إلا مقبوضاً إلى رحمة الله . تعالى .، وكان ذلك في غرّة رمضان سنة ٩٣١هـ.

قال محدِّث مكة جار الله بن فهد في كتابه إلى الشيخ شمس الدّين ابن طولون: «فقدّر الله . تعالى . وفاته في ليلة الجمعة غُرَّة شهر رمضان عند إطفاء المصابيح أوان الفجر.... وصُلِّيَ عليه عَقِب صلاة الجمعة عند باب الكعبة، وشَيَّعَهُ خلق كثير إلى المُعَلاّ، ودفن بتربة سلفنا عند مصلب سيّدنا عبد الله بن الزّبير الصّحابي . رضي الله تعالى عنه . بشعب النّور، ورثاه جماعةٌ من الشّعراء، وحزنَ النّاس عليه كثيراً؛ فإنّه خاتمة المُسنِدِين والقرّاء أيضاً، وقد جاوز التسعين». انتهى.

وذكر العلائي في تاريخه أنّ الذي صلّى عليه إماماً ولده شهاب الدين، وأنه دُفنَ في التربة المذكورة بين قبريَ محدثيَ الحجاز الشّيخين الحافظين تقي الدين بن فهد، وولده نجم الدين بن فهد، وكان يوماً مشهوداً، وخلّف ثلاثة بنين رجالاً متتابعة صُلحاء عقلاء فُضلاء غير أنّ أوسطهم الشّيخ شهاب الدين أفضل بنيه، ودونه الشيخ محبّ الدّين.

وإذا ثبت هذا فإنَّ السّنباطي الحفيد لا غرو أن يكون شامة بين عَلَمَين كبيرين، وحتى لو اقتضبت كتب التراجم الحديث عنه إلا أنّ من طالع في

مؤلفاته (~) علم يقيناً أنّ الشي من معدنه لا يُستغرب، وكما قال الأولّ[1]:

فما كان من خير أَتَوهُ فإنما تَوَارَثَهُ آباءُ آبائِهِمْ قَبْلُ
وهل ينبت الخَطِّي إلا وَشِيجهُ وتُغْرَسُ إلا في مَنَابِتِهِ النَّخْلُ

المطلب الثّاني

مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه[2]:

لا شكّ أنَّ البيوت العلمية تخرج فلذات أكبادها علماء أفذاذاً، لهم تميّزهم في النّبوغ، والدرس، والتحصيل، والمثابرة، والحفظ، والتعليم، والتأليف، وهذا مشاهدٌ ملموسٌ في التاريخ الإسلامي.

والسّنباطي الحفيد من هذا الطّراز فأُسرته أُسرةٌ علمية مبرّزة، فالجدّ عَلَمٌ أثنى عليه أهل التراجم بما تقدّم بيانه، وكذا الأب، والحفيد على النّهج الأمثل يسير.

ورجلٌ بحجمه (~) لا ريب في اشتغاله بالعلوم الشّرعية، والأدبية، وعلوم القرآن، وإتقانه لعلوم الآلة، ومِن ثَمَّ الانطلاق إلى أُفق أرحب متمثّلاً في التصنيف

---

(١) البيتان لزهير بن أبي سُلْمَى المزني.
وهما في مدح هَرِم بن سِنَان بن أبي حارثة، والحارث بن عوف بن أبي حارثة المرّيَين بالكرم وشرف العنصر. انظر: وديوان زهير بن أبي سلمى (١١٥).

(١) انظر في ذلك: الكواكب السّائرة بأعيان المئة العاشرة للغزي (١١٧/٣)، والأعلام للزركلي (٩٢/١)، ومعجم المؤلفين لكحالة (١٤٩/١-١٥٠)، وهداية القاري إلى تجويد كلام الباري للشيخ المرصفي قسم التراجم الملحقة (٤٠٠/٢-٤٠٢)، وبحث للدكتور/أنمار، تحت عنوان "الإمام السّنباطي الذي لا ينبغي أن يُهمل ذكره في أسانيد القرّاء" نشر بتاريخ ١٤٢٥/٥/١هـ، بملتقى أهل التفسير، وبحث للأستاذ/ فرغلي سيد عرباوي، بتاريخ ٢٧/يوليو/ ٢٠١١م منشور بموقعه.

والتأليف مِن مثل صنعه المنظومات، وكان (~) شديداً في أحكامه، موفّقاً في نقضه وإبرامه، وافر الدّيانة، محسناً للفقراء والصّالحين، وكان بصيراً بالفقه، والأصول، والكلام، والأدب، وفيه صدقٌ، وتواضع،وبهاءٌ، والملاحظات التي عليه هي ميله ناحية مذهب الأشاعرة، والسَّير على منهج الصوفية.

وقال عنه تلميذه الغَزي في الكواكب السائرة: «أحمد بن أحمد بن عبد الحق، الشيخ، الإمام، العلاَّمة، المحقق، المُحَرِّر».

قال عنه الزِّرِكْلِي: «فاضل مصري، من أهل سنباط في المحلة الكبرى بمصر».

وقال صاحب معجم المؤلفين: «أحمد بن أحمد بن عبد الحق السُّنباطي، المصري، الشَّافعي، شهاب الدّين، عالم مشارك في أنواع من العلوم».

قال الشيخ المرصفي في هداية القارئ: «ولم يذكر المُتَرْجِمُون له ذِكْرَاً لشرحه على الشّاطبية فيما وقفتُ عليه، علماً بأنه شرحٌ مشهورٌ في عالم المخطوطات في جلّ الجهات، وهو شرحٌ نفيسٌ، أجاد فيه وأفاد، وقد انتفعتُ به كثيراً، وبمكتبتي منه ثلاث نسخ خطية، ومَن وقف على هذا الشّرح عرف مقدار الرّجل، وسعة اطلاعه، وطول باعه في علم القراءات والتجويد، وهو من رجال إسنادي في جميع إجازاتي في القراءات، وهي أكثر من تسع إجازات، والحمد لله. والمُتَرْجَم له معدودٌ في رجال المشيختين: مشيخة القاهرة، ومشيخة الجامع الأحمدي بمدينة طنطا بمصر».

قال الباحث: والحقّ أنَّ من عالج الإطلاع على "شرحه على مقدمة زكريا الأنصاري على البَسْمَلَة والحمدلة"، أو كابد القراءة في "فتح الحي القيوم بشرح روضة الفُهُوم" علم يقيناً مقدار هذا الرَّجل العالم، وما وهبه الله الحقُّ تعالى . من البلاغة، والفصاحة، والإبداع، ودقة العبارة، وسلاسة الاختصار.

فرحمه الله رحمةً واسعةً، وجزاه خيراً على ما ترك للمكتبة القرآنية من نفائس الذّخائر الذّائعة.

المطلب الثالث

شيوخه، وتلاميذه[1]:

لم تفصح أيضاً كتب التراجم كثيراً عن شيوخ المؤّلف، وإنما تحدّثت عن النزر اليسير منهم، برغم انتشار السُّنباطي الحفيد بين أسانيد القراءات التي بين أيدنا، ناهيك عن شهرته الواسعة بين أهل القراءات في عصره. وبالإمكان سَوقُ ذِكْرهم كالآتي:

١. والده الشّيخ: شهاب الدّين أحمد بن عبد الحق بن محمد بن عبد الحقّ بن أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد العال الشّرف بن الشّمس السّنباطي الشّافعي [ت ٩٥٠هـ]. وقد تقدّمت ترجمته وافرةً.

٢. الشّيخ: شحاذة اليمني الشّافعي المصري، شيخ القرّاء والإقراء في زمانه [كان حياً قبل سنة ٩٦٦هـ، ووفاته قيل ٩٧٧هـ، وقيل قبل ٩٩٩هـ].

---

(١) انظر في ذلك: الكواكب السّائرة بأعيان المئة العاشرة للغزي (١١٧/٣)، وذيل وفيات الأعيان المسمّى "درة الحجال في أسماء الرجال" لابن القاضي المكناسي(١٦٨/١) ترجمة رقم (٢٠١)، والأعلام للزركلي (٩٢/١)، وهداية القاري إلى تجويد كلام الباري للشيخ المرصفي قسم التراجم الملحقة (٤٠٠/٢-٤٠٢)، والإمام المتولي وجهوده في علم القراءات للأستاذ الدكتور/إبراهيم الدّوسري (١١٠) حاشية رقم (٢)، وقواعد التجويد للشيخ عبد العزيز القاري (١٨)، وبحث للدكتور/أنمار، تحت عنوان "الإمام السّنباطي الذي لا ينبغي أن يُهمل ذكره في أسانيد القرّاء" نشر بتاريخ ١٤٢٥/٥/١هـ، بملتقى أهل التفسير، وبحث للأستاذ/ فرغلي سيد عرباوي، بتاريخ ٢٧/يوليو/ ٢٠١١م منشور بموقعه.

٣. الشّيخ: يوسف بن زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري الشّافعي الأزهري السّنبكي [ت ٩٨٧هـ].

٤. وذكر ابن القاضي المِكْنَاسِي في "درّة الحِجَال" أن للسُّنباطي الحفيد شيخاً اسمه المرصفي، لكنه لم يحدد من هو ذا !، وبهذه النسبة هناك نور الدّين علي ابن خليل الشّافعي الصّوفي مختصر الرِّسالة القُشَيرّيّة، فإن كان هو هذا فيكون السُّنباطي الحفيد قد عمّر فوق ال٨٠؛ لأنّ وفاة المرصفي هذا كانت [٩٣٠هـ]، وثمَّة رجلٌ آخر يُدْعَى سبط المرصفي كانت وفاته [٩٦٦هـ]، والله أعلم أيّهما هو!.

وأمّا تلاميذه: فقد توسَّعت كتب التراجم نوعاً ما في ذكر بعض تلامذته، وقد مضى قَبْلُ أن السُّنباطي الحفيد ذاع صيتُه في علم القراءات، والتجويد، والإقراء، فاشتهر عِلْمُه، وعلا ذِكْرُه، وبَعُدَ صيتُهُ، وقصده الناسُ من النواحي لأجل ذلك، فانتفع على يديه جماعات، وجوَّدوا القرآن. وإذا كان السُّنباطي الحفيد قد ترك وراءه بعضاً من المؤلفات والكتب، فقد خلَّف لنا أيضاً عدداً من التلاميذ والعلماء الذين نقلوا علمه ونشروه بين الناس، ولم يكن العكوفُ على التأليف والكتابة بِصَارفٍ له عن الإقراء والتدريس، ونقل السَّند للجيل لمن بعده، وفي ذات الحين فإنَّ الإقراء والتدريس لم يكن عائقاً له عن الكتابة والتصنيف. وتلاميذُه كثيرٌ مقارنةً بعدد مشايخه، سَوقُ ذِكْرُهم كالآتي:

١. الشيخ: أبو عبد الله محمد بن قاسم القَصَّار الغرناطي الأصل الفَاسي [ت١٠١٢هـ]. روى عنه بالإجازة مكاتبة.

٢. الشيخ: عبد القادر بن محمَّد بن أحمد بن زَين الفَيُّومي المصري الشَّافعي [ت١٠٢٢هـ][(١)]، الإمام الكبير المعروف، لزم الشَّمس الرَّمْلي مدة سنين،

(١) خلاصة الأثر (٤٤١/٢).

وتفقَّه به، وأخذ عن الشهاب أحمد بن أحمد بن عبد الحق السُّنبَاطي، وعن شيخ القراء الشَّيخ شحاذه اليمَني .

٣. الشيخ: سيف الدين بن عطاء الله، أبو الفتوح الوفائي الفضالي، المقرئ الشَّافعي، البصير، [ت١٠٢٠هـ][١]. كان شيخ القراء بمصر في عصره، قرأ بالروايات على الشيخين الإمامين: شحاذة اليمني،وأحمد بن أحمد بن عبد الحقّ . هكذا في خلاصة الأثر .، وبهما تخرّج، وأخذ عنه جمعٌ من أكابر الشّيوخ منهم: الشيخ سلطان المزاحي، ومحمد بن علاء الدّين البابلي، وله مؤلفاتٌ مفيدةٌ نافعةٌ منها: شرح بديع على الجزرية في التجويد، ورسائل كثيرة في القراءات، منها: اللؤلؤ المكنون في جمع الأوجه من سورة الكوثر إلى قوله: ﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾[٢]، أوله: الحمد لله الذي جعل القرآن العظيم وقايةً لحفظته من النار... إلخ، ذكر فيه أنَّه لمّا ختم الطيبة على شيخه شهاب الدّين أحمد ابن أحمد بن عبد الحقّ السّنباطي بالقراءة، وحصل له فوائد أشار عليه هذا الأخير بجمعه فجمعه.

٤. الشيخ: أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن علي بن أبي العافية المِكْنَاسِي النجاري الفَاسي الدار المعروف بابن القاضي [ت١٠٢٥هـ].

قال عن شيخه ما نصه: «هو أحمد بن أحمد بن عبد الحق السُّنبَاطِي، الفقيه، المؤلِّف، الشافعي، له نظمٌ ونثرٌ، وله تآليف حسنة من ذلك نظمه الذي

---

(٢) خلاصة الأثر (٢١٣/٢)، وكشف الظنون (١٥٧٠/٢).

(٣) هكذا ذكر المترجمون هذا الشطر من آيات الذكر الحكيم، ولم يبيّنوا موقعها من كتاب الله تعالى . !. وهي في القرآن على النحو التالي: [البقرة:٥]، و[آل عمران:١٠٤]، و[التوبة:٨٨]، و[النور:٥١]، و[الروم:٣٨]، و[لقمان:٥]، والله أعلم أيُّها.

جمع فيه ١٧ علماً . الصَّواب: أنه ١٨ علماً . أخذ عن جماعة كالمرصفي وغيره، لقيته بمصر سنة ٩٨٦ هـ، وقرأت عليه شيئاً من منظومته المذكورة، وأجاز لي كلّ ما يحمله، وتوفي سنة ٩٩٩ هـ، والله أعلم».

٥. الشيخ: محمد حجازي بن محمد بن عبد الله الشهير بالواعظ القَلْقَشَنْدِي شارح الجزرية المعروف [٩٥٧-١٠٣٥هـ] (١)، كان من الأكابر الراسخين في العلم، وبلغ في العلوم الحرفية الغاية القصوى مع كونه كان يغلب عليه حب الخمول وكراهية الظهور، نشأ بمصر وحفظ القرآن وعدة متون في النحو، والقراءات، والفقه، وعرضها على علماء عصره، وأخذ عن جماعة من العلماء، منهم: الحافظ النجم الغيطي، والشيخ الجمال ابن القاضي زكريا، والشيخ أحمد بن أحمد بن عبد الحق السنباطي، والشيخ عبد الوهاب الشعراوي، والشمس محمد الرَّملي، والشيخ شحاذة اليمنى.

٦. الشيخ: عمر بن إبراهيم بن علي بن أحمد بن علي السَّعْدي الحموي الأصل، الدمشقي المولد، المعروف بابن كاسوحة [٩٧٤-١٠١٧هـ](٢). كان والده شديد الاعتناء به حتى أشغله واجتهد على تعليمه، ودخل به القاهرة غير مرّة، وأحضره عند الجلّة من المشايخ منهم:الشّمس الرّملي، والشّهاب أحمد بن أحمد ابن عبد الحقّ، ثُمّ تصدّر للإقراء،وكان حسن التلاوة، ومتقناً مجوّداً، خالياً من التكلّف والتعسّف مع أنه لم يكن حسن الصَّوت، وكان قليل الحظّ من الدنيا.

(١) هكذا في خلاصة الأثر (١٧٤/٤).

(٢) خلاصة الأثر (١٩٨/٣).

٧. الشيخ: عبد الرَّحمن بن شحاذة المعروف باليمَنى الشَّافعي [٩٧٥-١٠٥٠هـ][١]. شيخ القراء وإمام المجودين في زمانه،وفقيه عصره، وشهرته تغني عن الإطناب في وصفه، ولد بمصر وبها نشأ، وقرأ الروايات السّبع على والده من أوّل القرآن إلى قوله . تعالى .: ﴿ **فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ** ﴾ [النساء:٤١] إلى آخر الآية، ثمّ توفي والده، فاستأنف القراءة جمعاً للسَّبعة، ثمّ للعشرة على تلميذ والده الشّهاب أحمد بن عبد الخالق السّنباطي.

٨. الشيخ: نجم الدين الغَزي محمد بن محمد بن محمد الغَزي العامري القرشي الدمشقي،أبو المكارم، المؤرخ الباحث الأديب [٩٧٧-١٠٦١هـ]. قال عن السّنباطي: «إنه شيخه بالمكاتبة»، وأفرد له ترجمة في كتابه "الكواكب السّائرة" مختصرة، وفيها إفادة[٢].

(١) خلاصة الأثر (٣٤٨/٢).

(٢) الكواكب السّائرة (١١٧/٣).

المطلب الرابع:

مؤلفاته[1]:

وقع خلطٌ يسير في بعض كتب التراجم بين بعض مؤلفات السّنباطي الحفيد ومؤلفات أبيه، فقد تنسب بعض التراجم كتاباً له بيد أنه في الحقيقة من تصنيف الأب، غير أنّ الفارق المميز لمصنفات المؤلف ومصنفات أبيه هو ذكر الاسم الصريح،أو البحث في مادَّة الكتاب العقدية، فالسُّنباطي الأب على منهج السلف كما تقدّم في ترجمته، والسُّنباطي الحفيد أشعري الاعتقاد، صوفي المنهج والطريقة، فقد ورد عنه في شرحه للشَّاطبية وشرحه لمقدمة زكريا الأنصاري على البسملة، وغيرها تأويل صفتي الرَّحمة والكلام، والله أعلم.

والبحث ذاكرٌ ما ثبت يقيناً أنه من مصنَّفاته، وتفصيلها على النحو التالي:

١. كتاب: «شرح الشاطبية في القراءات السبع المتواترة»[2].
٢. كتاب: «إظهار الإسرار الخفية في حل الرسالة الجيبية». أو شرح رسالة الجيب للشيخ بدر الدين المارديني، وهي على مقدمة وعشرين باباً.
٣. كتاب: «شرح القصيدة الهمزية في المدائح النبوية للبوصيري».
٤. كتاب: «فتح الحي القيوم بشرح روضة الفهوم»، مجلدان[3].

---

(١) انظر: كشف الظنون (١٩٧٠/٢)، وإيضاح المكنون (٩٥/٣)، و(٢٣٣/٤)، والأعلام (٩٢/١)، ومعجم المؤلفين (١٤٩/١-١٥٠)، وفهارس علوم القرآن الكريم لمخطوطات دار الكتب الظاهرية (١٩٦/٢).

(٢) انظر:خزانة التراث فهرس المخطوطات الصادر عن مركز الملك فيصل (٤٤٣/٣٤) رقم التسلسل (٣٢٨٨٩)، وقد طُبعَ أخيراً محقّقة على يد الشيخ فرغلي سيد العرباوي.

(٣) سيأتي عند الحديث عن التسلسل العلمي للكتاب ذكر نسخ هذا المخطوط.

٥. كتاب: «شرح مقدمة زكريا الأنصاري في الكلام على البسملة»[١].
٦. كتاب: «روضة الفهوم في نظم نقابة العلوم للسُّيوطي»[٢].
٧. كتاب: «التوضيح على رسالة السبط المارديني في العمل بالربع المجيب»، في علم الفلك.
٨. حاشية على كتاب: الورقات للجويني.

أما الزِّرِكْلِي فذكر مصنّفاته، فقال: «له كتب، منها: فتاوى-خ في خزانة الرباط (١٢٤ ك) جمعه بعض تلاميذه، في ٤٣٢ صفحة، وشرح مقدمة زكريا الأنصاري في الكلام على البسملة - خ، في خزانة زهير الشاويش ببيروت، وروضة الفهوم - ط، نظم نقابة العلوم للسُّيوطي، وفتح الحي القيوم بشرح روضة الفهوم - خ، مجلدان، في دار الكتب، ورسالة في عمل الربع المجيب، فلك، وحاشية على كتاب الورقات للجويني، وشرح الهمزية».

وأما صاحب معجم المؤلفين فذكر له: «توضيح على رسالة المارديني في العمل بالربع المجيب، وشرح البسملة لزكريا الأنصاري، وروضة الفهوم بنظم نقاية العلوم للسيوطي، ثم شرحه وسماه:فتح الحي القيوم بشرح روضة الفهوم والنقاية، وإظهار الأسرار الخفية في حل الرسالة الجيبية، وشرح القصيدة الهمزية في المدائح النبوية)».

وذكر صاحب هدية العارفين: «روضة الفهوم بنظم نقابة العلوم للسُّيوطي. وشرح القصيدة الهمزية للبوصيري، في مجلد. وفتح الحي القيوم بشرح روضة الفهوم، وحاشية على شرح المحلي للورقات»[٣].

---

(١) سيأتي عند الحديث عن التسلسل العلمي للكتاب ذكر نسخ هذا المخطوط.
(٢) سيأتي عند الحديث عن التسلسل العلمي للكتاب ذكر نسخ هذا المخطوط.
(٣) هدية العارفين (١٤٩/١).

المطلب الخامس

وفاته:

وبعد تلك الحياة الحافلة من الطَّلب، والتدريس، والإقراء، والتأليف انتقل الإمام العلامة أحمد بن أحمد بن عبد الحقّ السّنباطي إلى جوار ربّه تعالى .، شأنه شأن البشر الفانين، غير أنّ علمه ما مات بحال، وبقيَ يخلّد ذَكْرَه للعالمين، وكلّما طالع المرءُ مؤلفاته فإنه ما ينفكّ عن الدّعاء الجزيل له؛ لقاء ما قدّمه للعلم وطلابه.

وقد اختلفت أقوال المترجمين له في تحديد سنة وفاته، فمنهم مَن ذَكَر أنها سنة ٩٩٠هـ[١]، وآخر يقول بل هي سنة ٩٩٥هـ[٢].

لكنَّ اثنين من تلاميذ السّنباطي الحفيد قالا خلاف ذلك، فقد ذكر الغَزي وهو معاصر له، بل وشيخه مكاتبةً كما سبق أنها ٩٩٧هـ، أو ٩٩٨هـ، هكذا على جهة التردّد.

ولعلّ أقوى مِن ذلك ما ذكره ابن القاضي أحمد بن محمد المِكْنَاسي في "درة الحجال" فقد جزم بأنها سنة ٩٩٩ هـ، وقد لقيه، وأخذ عنه وقرأ عليه بعض كتبه، فقوله هاهنا هو الأرجح .كما لا يخفى .، والله أعلم.

*****

(١) انظر: كشف الظنون (٨٥٩/١)، و(١٩٧٠/٢)، وإيضاح المكنون (٩٥/٣)، و(٢٣٣/٤)، وهدية العارفين (١٤٩/١).

(٢) انظر: الأعلام (٩٢/١)، ومعجم المؤلفين (١٤٩/١-١٥٠).

المبحث الثاني
دراسة عن الكتاب: وفيه مطالب:

المطلب الأول
التسلسل العلمي للكتاب[1]:

ينبغي أن يُعلم أنَّ هناك كتباً سَبَقَت "فتح الحيّ القَيُّوم بشرح روضة الفُهُوم" من حيث الترتيب الزّمني، مهَّدَت لمولده، فهي سلسلة من المؤلفات والجهود العلمية الأصيلة التي بَنَى عليها الإمام السّنباطي (~) صنيعه هذا، وأفاد منها، حتى أتى كتابه خلاصةً لها، وثمرة يانعةً من ثمارها، والعِلمُ رَحِمٌ بين أهله في كلّ زمان ومكان. يُساق ذلك التسلسل العلمي كالآتي:

- **أولاً:** "بداية المبتدئ" لبرهان الدين علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفَرْغَاني المرغيناني الرِّشتاني (~) [ت ٥٩٣هـ]، وهو في الفقه الحنفي.

---

(١) انظر في ذلك: كشف الظنون (١٩٧٠/٢، ١٢٣٢)، وهدية العارفين (١٤٩/١)، ومعجم المطبوعات العربية والمُعَرّبة (١٧٣٩/٢، ١٠٨١، ١٠٧٤، ١٠٥٥)، وخزانة التراث وفهرس المخطوطات (٣٠٥/٢) رقم التسلسل (١٣١٦)، و(٦٣٧/٢) رقم التسلسل (٢٦٥٧، ٢٦٦٧)، و(٩٥٩/٣) رقم التسلسل (٢٩٨٠)، و(٧٤٢/٥) رقم التسلسل (٤٧٧٢)، و(١٤٩/٦) رقم التسلسل (٥١٨١)، و(٤٦١/٨) رقم التسلسل (٧٥٢٧)، و(٢٥٢/٣٨) رقم التسلسل (٣٦٩٨٥)، و(٩٢٢/٤٧) رقم التسلسل (٤٦٧٩٩)، و(٥٤٨/٦٢) رقم التسلسل (٦٢٨٣٨)، و(٥٩٩/٩٦) رقم التسلسل (٩٦٩٦٢)، وبحث بعنوان: "نَظْم المُتُون مُتَعِّددة الفُنون"، للأستاذ الدكتور :جلال شوقي، منشور بموقع مجمع اللُّغة العربية الأردني على الشبكة العنكبوتية.

- **ثانياً:** قام مؤلف الكتاب السَّابق بعمل شرح له أسماه: "الهداية شَرْح البداية"، أو ما يُعْرف بـ"الهداية".
- **ثالثاً:** قام برهان الدين صدر الشَّريعة الأول عبيد الله بن محمود بن محمد المحبوبي (~) [من علماء القرن السابع الهجري] بعمل مختصر للكتاب الآنف أسماه: "وقاية الرواية في مسائل الهداية".
- **رابعاً:** قام جلال الدِّين عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيوطي (~) [ت٩١١هـ] باختصار كتاب "وقاية الرواية" الآنف بِمُؤَلَّفٍ أسماه:"نقابة العلوم"، أو كتاب "النُّقاية"[1]. وقد ضمَّن السُّيوطي في كتابه: "نقابة العلوم"، أو "النُّقاية" خلاصةً موجزةً لأربعة عشر عِلْمَاً تضمنها الكتاب، مع زبدة مسائلها، وقد فرغ من تأليفه هذا ثالث ربيع الأول سنة ٨٧٣هـ، وهذه العلوم هي: أصول الدين، وعلم التفسير، وعلم الحديث، وأُصول الفقه، والفرائض، والنحو، والتصريف، والخط، والمعاني، والبيان، والبديع، والتشريح، والطب، والتصوّف.

---

(١) من مخطوطات هذا الكتاب: مخطوطات المكتبة الأزهرية بالقاهرة، المجلد (٦)، معارف عامّة:

- رقم (٣٤٦) أباظة (٧٣٠٦)، كُتِب بقلم معتاد في (٢٣) ورقة، مسطرتها (٢١) سطراً.
- رقم (٣٤٠٨) /٥٣٧٢٧، كتب بقلم معتاد في (١٤) ورقة، ومسطرتها (٢١) سطراً، وبها آثار رطوبة.
- رقم(٥٣ مجاميع) رافعي ٢٧٥٩٠،كتب بقلم معتاد ضمن مجموع: الأوراق ١٣٩-١٧٨، ومسطرته (١١) سطراً.

وقد حُقّقَ هذا المتن على يد الباحثة الدكتورة: فايزة عباس كاظم الإدريسي أسمته: "النقاية في أربعة عشر علماً"، على أربع نسخ مخطوطة، ونشرته في مجلة "قطر النّدى"، وهي مجلة علمية محكّمة يصدرها كلّ أربعة أشهر مركز "نجيبويه" للمخطوطات وخدمة التراث، العدد التاسع، السنة الثالثة، ذي القعدة ١٤٣٢هـ، وجاء هذا التحقيق في حدود (٨٧ صفحة).

- **خامساً:** قام السُّيوطي نفسه بشرح كتابه السَّابق "نقابة العلوم"، أو "النُّقاية"، بكتاب عَنوَنَ له بـ"إتمام الدراية لقراء النّقاية"(١).
- **سادساً:** أتى الإمام السّنباطي (~) فقام بنظم تلك "النُّقاية"، وأسماه: "روضة الفُهُوم في نظم نُقَاية العلوم"(٢)، وأضاف إليه علوماً أربعةً هي: الحساب،

---

(١) من مخطوطات هذا الشَّرح:

- مخطوط دار الكتب الوطنية بتونس، رقم: ٣٠١٧، ضمن مجموع مكوّن من (٥) رسائل،ويقع في ١٨٦ورقة، كتب بخط مغربي سنة ١٢٤٣هـ، بيد محمد بن طلحة مزالي.
- مخطوط دار الكتب الوطنية بتونس، رقم: ٢٩٤٣، كتب بخط مغربي في (٨٧) ورقة.
- مخطوط الخزانة العامة بالرباط، رقم: ١١٤٢ق، ويقع في (١٠١) ورقة.
- مخطوطات دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، الأرقام: ٣١، ٣٢، ١٤٣، ١٤٩، ٢٢٢، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٦٧، ٢٨٢، ٣٧٣، ٩م، ١٠م، ١١م.
- مخطوطات مكتبة جامعة لَيْدن بهولندا، الأرقام: ٩٤٤(٤)، ١٣١٥(٢)، ٧٠٤٢(١).

وقد حقّق هذا الشّرح الشيخ: إبراهيم العجوز في جزء واحد، ونشرته دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

(٢) من مخطوطات هذا النّظم:

- مخطوطة مكتبة جامعة لَيْدن بهولندا، رقم: ٢٩٠٠، ويشتمل على (٥٣) ورقة، ويرجع تاريخ كتابته إلى سنة ٩٨٣هـ، أي: أنه قد فُرغ من كتابته في حياة النّاظم.
- مخطوط دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، رقم (٣٨٥٧ج)، كُتِبَ بقلم معتاد في (٨٦) صفحة، ومسطرتها (١٩) سطراً، ويرجع تاريخ كتابته إلى سنة (١٢٥٥هـ).
- مخطوطة مكتبة المسجد الأقصى بالقدس الشّريف، رقم (٢٣)، ويقع في (٦٠) ورقة.=
- مخطوط المكتبة الأزهرية بالقاهرة، المجلد (٦)، المعارف العامة، رقم (١١٢٧) ١٦٢٧١، كتب بقلم معتاد في (٦١) ورقة، ومسطرتها (١٣) سطراً.
- مخطوط المكتبة الأزهرية بالقاهرة، المجلد (٦)، المعارف العامة، رقم (٥٥٩ مجاميع) رافعي ٢٧٥٩٦، كتب بقلم نسخ (من ٥٤–٩١)، وهذه النسخة مجدولة بالمداد الأحمر،

والمنطق، والعروض، والقوافي. وقد جاء هذا النظم في: (١٥٢٩ بيتاً) تحديداً[١]. وأول هذا النّظم قوله:

الحمدُ للهِ الكريم المُحْسِن & الواسع الفَضْل العظيم المِنَن.

وهذا البيت وبعده (١٦ بيتاً) شكَّلَت مقدمة هذا الكتاب، وقد جاء نصيبُ "علم التفسير" لِوَحْدِهِ من ذلك النظم البديع نحو: (١٧٤ بيتاً).

- **سابعاً وأخيراً:** ما لبث الإمام السُّنباطي نفسُهُ أن جرَّد لذلك النَّظم شرحاً مطوَّلاً أسماه: "فتح الحي القيوم بشرح روضة الفُهُوم"[٢]. وهو ما البحث بصدد الحديث

ومسطرتها ١٣ سطراً، وتوجد نسخٌ غير كاملة لهذا النظم بمخطوطات مكتبة جامعة لَيْدن بهولندا، الأرقام: ٧١٦٨(٦)، ٧١٩٩(٤)، ٧١٦٦(٥).

وقد طُبِعَ هذا النّظم عدّة طبعات منها:

- طبع على نفقة شركة الإسلام بمكة.
- طبع بمطبعة الجمالية سنة ١٩١٤م، في (٨٤) صفحة. وتوجد عدة نسخ من هذه الطبعة بالمكتبة الأزهرية بالقاهرة. انظر: مجمع المطبوعات العربية والمعربة لسركيس (١٠٥٥/١).
- طبع بمطبعة الجمالية بالقاهرة سنة ١٣٣٧هـ، في (٤٨) صفحة. (نسخة بدار الكتب المصرية، رقم (٣٠٧) دوائر المعارف والعلوم والموسوعات.

(١) ذكر ذلك السنباطي في آخر ورقة من فتح الحي القيوم بشرح روضة الفُهُوم [ل٣٢٨/ب] النسخة الأزهرية.

(٢) ولهذا الشّرح المخطوط النسخ الآتية: =

- مخطوط المكتبة الأزهرية بالقاهرة، المجلد (٦)، معارف عامة، رقم: (٣٠٨١) الإمبابي ٤٩٠٧٢، كُتب بقلم معتاد بخط محمد بن إبراهيم السّروري سنة ١١٤١هـ، ويقع المخطوط في (٣٢٩) ورقة، وجهان في كل ورقة، مسطرتها (٣٥) سطراً. ولدى الباحث صورة كاملة منها.

عنه. وقد فرغ من بياض الشَّرح في رجب سنة ٩٨٢هـ اثنتين وثمانين وتسعمائة للهجرة. وقد أتى نصيب "علم التفسير" منه واقعاً في (٤٠) لوحة، في كلّ لوحة وجهان [أ، ب]، كما في نسخة المكتبة الأزهرية.

- مخطوط دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، رقم: (٥٦٤) نسخة في مجلدين كتبت بقلم مغربي بخط محمد بن محمود الصفاقي، فرغ من نسخها سنة ١٣٠١هـ، عن نسخة بخط المؤلّف، ويقع المخطوط في (٣٤٣) ورقة بالمجلد الأول، و(٢٦٥) ورقة بالمجلد الثّاني، ومسطرتها (٢١) سطراً، وجهان في كل ورقة. ولدى الباحث صورة كاملة منها.
- مخطوط دار الكتب الوطنية بتونس، رقم: (٢٣٨٠)، كُتِب بخط مغربي في جزأين ٢٣٣+٣٠٧ ورقات، فُرغ من نسخه سنة ١٣٠٣هـ، بخط محمد الطاهر بن محمد الرزاد الهلالي.
- مخطوط دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، رقم: (٤٦٣)، كتب بقلم معتاد في (٢٧٨) ورقة، ومسطرتها مختلفة، وهذه النسخة ناقصة الأول والآخر كما أنّ بها تلويث.
- مخطوطة جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، رقم: (٣٤٤)، كتبت بخط نسخ معتاد في (٣٤٠) ورقة، مسطرتها ٢٥ سطراً، ٢٣،٥×١٦،٥سم، وجهان في كلّ ورقة، انتهى المؤلف من تبيضها سنة ٩٨٢هـ، معارف عامة، فرغ من نسخها سنة ١٢٧٥هـ، على يد ناسخها: محمد بن عبد الله بن علي المهدلي الحسيني. وبها نقص كبير في باب علم التفسير. ولدى الباحث صورة كاملة منها.

المطلب الثاني

اسم المخطوط، ونسبته لمؤلفه:

"فتح الحي القيوم بشرح روضة الفُهُوم" ثابت النسبة لأحمد بن أحمد بن عبد الحق السُّنباطي [ت ٩٩٩هـ]، وكذلك ثابت التسمية، للأمور الآتية:

١. أنَّ غالب مَن ترجم له ذكر أنَّ له شرحاً اسمه:"فتح الحي القيوم بشرح روضة الفهوم"(١).

٢. أنَّ السُّنباطي نفسه ذكر ذلك كما قال في بداية الشرح(٢)، وفي خاتمة شرحه ما نصّه: «هذا آخر ما يسّر الله به من شرح هذه المنظومة على يد مؤلّفها الفقير أحمد بن أحمد بن عبد الحق السّنباطي أصلاً،المصري منشأً،الشّافعي مذهباً،الأشعري اعتقاداً...»(٣).

٣. إحالته في أثناء شرحه إلى بعض الكتب التي ثبت قيامه بتأليفها، كإحالته إلى كتابه: "شرح مقدمة زكريا الأنصاري في الكلام على البسملة

---

(١) انظر في ذلك: الكواكب السّائرة بأعيان المئة العاشرة للغزي (١١٧/٣)، وذيل وفيات الأعيان المسمّى "درة الحجال في أسماء الرجال" لابن القاضي المكناسي(١٦٨/١) ترجمة رقم (٢٠١)، وكشف الظنون (١٩٧٠/٢)، وإيضاح المكنون (٩٥/٣)، و(٢٣٣/٤)، والأعلام (٩٢/١)، ومعجم المؤلفين (١٤٩/١-١٥٠)، وفهارس علوم القرآن الكريم لمخطوطات دار الكتب الظاهرية (١٩٦/٢).

(٢) فتح الحي القيوم [ل١/أ].

(٣) فتح الحي القيوم [ل٣٢٨/ب] النسخة الأزهرية، و[ل٣٤٠/ب] نسخة جامعة الملك سعود.

والحمدلة"[1]. وقال أيضاً: «وقد بيّنتُ في شرحي للشّاطبية ما كُتِبَ بالتاء وما كُتِبَ بالهاء من هاء التأنيث»[2].

المطلب الثالث

الباعث على تأليفه:

كغيره من المؤلفين أفصح العلامة السُّنباطي (~) عن السَّبب الذي دفعه ليقوم بتأليف كتابه القيّم:"فتح الحي القيوم بشرح روضة الفهوم"؛ كونه قد عمل نظماً للأصل "النُّقاية"، زاد فيها وأجاد وأفاد، ناهيك عن أنّ المرء . غالباً . إذا فرغ من عمل نَظْم ما فإنّه ما إن يُرْغَب إليه من طلابه، أو بعض محبّيه أن يَشْرَحَ لهم ذلك المتن إلا وينشَطُ مجيباً لسؤلهم؛ فهو قد تشبّع بعمله الأوّل، عارفاً بخفاياه، مُلِمّاً بدقائقه وتفاصيله، الأمر الذي يُسهّل عليه مشقة الشَّرح والتدوين، ويهوّن عليه صعوبة التأليف والبيان، ويدعوه في نفس الأمر إلى الإجادة والإفادة.

قال السُّنباطي: «وبعد: فلمّا مَنَّ الله . تعالى .، وله المنّة في البداية والنّهاية؛ بإيجاد ما أراد على يد عبده الفقير من نظم "النُّقَاية"، وما ضمَّ إليها من العلوم الأربعة الموضوع كلّ منها في أثنائه موضعه، فصار المشتمل عليه النّظم أصلاً وزيادة ثمانية عشر عِلْمَاً تتمّ بها الاستفادة، سألني بعضُ من تلقّاه بالقبول من

---

(١) انظر: فتح الحي القيوم [ل١/ب] النسخة الأزهرية. وهذا المُؤَلَّف كان فراغ السّنباطي من تأليفه سنة ٩٧٢هـ، كما ذكر هو ذلك في نهايته، ويقع في (٥٤) لوحة، في كلّ لوح وجهان [أ، ب]، في كل ورقة (٢١) سطراً، ولدى الباحث صورة من مخطوطته، وهو قيّمٌ في بابه.

(٢) فتح الحي القيوم [ل٣٩/أ]. وقد تقدّم في ثبت مؤلفاته شرحه ذاك.

الإخوان أن أضع عليه شرحاً كافلاً لمقاصده بالبيان، فأجبته إلى ذلك؛ قَصْدَاً لتمام الفائدة، وعِلْمَاً بأنّ المؤلّف أدرى بما أراده»[١].

والحقُّ أنَّ السُّنباطي في كلامه الآنف في بيان باعثه على التأليف يُحَاكِي ويُضَاهِي الإمام السُّيوطي في بيان هذا الأخير لسبب تأليفه لـ"إتمام الدراية لقراء النّقاية"، حيث قال: «وبعدُ فلمَّا ظهر لي تصويب المُلِحّين عليَّ في وضع شرح على الكراسة التي أسميتها بـ"النُّقَاية"، وضمَّنتها خلاصة أربعة عشر علماً....، بادرت إلى ذلك قصداً لعموم العائدة، وتمام الفائدة، وإبرازاً لِمَا أنا باستخراجه أحرى؛ إذ صاحب البيت بما فيه أدرى»[٢].

وثمة باعثٌ آخر دفعه لتأليف ذلك الشّرح على ذلك النّظم، وهو باعث أُخروي جليل تمثَّل في رغبته (~) أن يكون هذا الشرح وذاك المتن ذخيرةً له عند ربّه يوم يلقاه، فيدخل بها الجنان، ويكون من الصدقة الجارية للمرء بعد موته كما ثبت ذلك في الأثر: «أو علمٌ ينتفع به»[٣]، فكلما قرأها أو انتفع بها أحدٌ بأيّ وجه كان من وجوه الانتفاع دعا له. قال (~) في خاتمة الكتاب: «ثُمّ دعوت الله لها وللمعتني بها باسمه الأعظم عند الأكثر، وبغيره، فقلت: يا حيُّ، يا قَيُّوم، يا ودود، يا برّ، يا جواد، يا مجيد، أسألك.... أن تخلع على هذه المنظومة خلعة الجمال؛ حتى تحسُن في أعين البصائر، وأن تنشر عليها راية الإقبال؛ حتى يُقبل عليها كلّ بادٍ وحاضر، وأن تنفع بها جميع من اعتنى بها من النّاس بأيّ وجه من وجوه

---

(١) فتح الحي القيوم [ل١/أ].

(٢) إتمام الدراية لقراء النّقاية (٢).

(٣) هذا جزء من حديث أبي هريرة (ﷺ)، ونصّه: «إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة: إلا من صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له». أخرجه مسلم في صحيحه (١٢٥٥/٣) ح(١٦٣١)، تحقيق: محمد فؤاد عباد الباقي.

الاعتناء حِفظاً كان، أو تَفَهُّمَاً، أو تفهمياً، أو كتابةً، أو بيعَاً، أو شِرَاءً، أو حَمْلاً إلى البلاد، أو غير ذلك؛ لكي تكون تَذْكِرَةً بعد موتي لِمُحْسِن لي مِن المنتفعين بها بالدّعاء بالمغفرة؛ فإنّي أحوج ما يكون إليها...، جعله الله خالصاً لوجهه الكريم، وموجباً للفوز بجنات النّعيم،..... فالله أسأل أن ينفع به وبأصله جميعاً، وأن يُسْكِني وأحِبَّائي مِن الفردوس مكاناً رفيعاً، وأن يجعلني من العلماء العاملين، ويدخلني في زُمْرة الصَّالحين»(١).

المطلب الرابع
ذكر منهجه العام، وتنصيصه على اسم كتابه:

ذكر الإمام السُّنباطي (~) في مقدمة كتابه منهجَه العام الذي سيسلكه طيلة تأليفه لِسِفْره الجليل، كما نصّ على تسميته أيضاً، وبيَّن عنوانه على جهة التمام.

فطريقته في تأليف ذلك الشرح هي الاعتدال لا تطويلَ يأتي معه الملل، ولا تقصيرَ ينوبُهُ الخلل ويَعْتَورُه الزَّلل، كذا سار (~) يَتَتبَّع الأصل المشروح يفكّ غامضه، ويُقيّد فرائده، ويتبعه كذلك بالنّقد والتسديد، ويَعْنِي بالأصل هنا كتاب السُّيوطي: "النّقاية"، وشرحه "إتمام الدراية لقراء النقاية" الذي وُضِعَ نظمُ "روضة الفُهُوم" نظماً له، وجاء "فتح الحي القيوم" شرحاً لهذا النّظم كما تقدّم(٢).

---

(١) فتح الحي القيوم [ل٣٢٨/ب] النسخة الأزهرية، و[ل٣٤٠/ب] نسخة جامعة الملك سعود.

(٢) أتت مواطن عديدة في هذا الشرح ظهر منها استدراك السنباطي في شرحه "فتح الحي القيوم" على كتابي السيوطي الآنفين، ولعل سوق مثال واحد هنا يدلل على هذا التقعيد: فعند تعريف القرآن أورد السنباطي في النظم قوله: =

أما المقدمة فللقرآن قُلْ & لَفْظٌ مُنزَّلٌ على خير البَشر.

قد أعجز الخلق بأقصر السُّور & به تِلاوةً تَعَبَّد البشر.

قال السنباطي: «سالكاً فيه طريقاً عَدْلاً، لا قصيراً مُخِلاً، ولا طويلاً مُمِلاً، متتبّعاً شرح الأصل بالإيضاح والتقييد، وبيان ما فيه مما ليس بسديد، وسمَّيته: "فتح الحيّ القيّوم بشرح روضة الفُهُوم"، وها أنا بعون الله أشرع، وإليه في النّفع به وبأصله أضرع؛ إنّه الكريم المنان، ذو الجود والطّول والإحسان»(١).

ثُمَّ قال في فتح الحي القيوم [ل٢٥/أ] عند شرحه لهذين البيتين ما نصّه: «((قُلْ)) في تعريفه هو: لفظٌ منزّلٌ على خير الرّسل محمد (ﷺ) قد أعجز الخلق بأقصر السّور منه، تُعُبِّدَ البشرُ بة. ((تلاوةً)) أي: بتلاوته، فـ"تلاوة" تمييز محوّل عن الضّمير المجرور، و"تُعُبِّدَ" مبني للمفعول، أو الفاعل، و"البشر" نائب الفاعل على الأوّل، وفاعل، أو مفعول على الثّاني، والفاعل على هذا الضّمير المستتر في "تعبّد" الراجع إلى الله . تعالى . بناءً على أنَّ الضّمير في "أعجز" راجع إلى الله . تعالى .، وما قبله مبنيٌ على ذلك، أو على أنّ الضّمير راجعٌ إلى اللفظ المنزّل، والجملتان الفِعْلِيَّتان صفتان لـ"لفظ" بعد وصفه بـ"مُنَزل"، والثّانية من زيادتي [ل٢٥/أ] تَبَعَاً للتاج السّبكي في "جمع الجوامع" حيث زادها فيه على غيره ؛ لإخراج ما سيأتي...». وعند العودة لمتن "النقاية" (صـ ٢٨) يقول السيوطي فيها: «المقدمة: القرآن المنزل على محمد (ﷺ) للإعجاز بسورة منه». فظهر اختصار كلام السيوطي في تعريف القرآن عمّا أورده السنباطي في "فتح الحي القيوم". فتأمّل. وفي نفس الوقت نجد السيوطي في إتمام الدراية لقراء النّقاية (صـ ١٨) يزيد عمّا أورده في "النقاية"، فيقول: «القرآن حَدُّه: الكلام المنزل على محمد (ﷺ)؛ للإعجاز بسورة منه، فخرج بالمنزل على محمد (ﷺ): التوراة والإنجيل وسائر الكتب، وبالإعجاز: الأحاديث الرّبانية كحديث الصَّحيحين: "أنا عند ظنّ عبدي بي"، وغيره. والاقتصار على الإعجاز وإن أُنزل القرآن لغيره أيضاً؛ لأنّه المحتاج إليه في التمييز. وقولنا: بسورة هو بيان لأقل ما وقع به الإعجاز، وهو قدر أقصر سورة كالكوثر، أو ثلاث آيات من غيرها بخلاف ما دونها. وزاد بعض المتأخرين في الحد: المتعبد بتلاوته ؛ ليخرج منسوخ التلاوة». والمتتبع لصنيع السُّنباطي في كتابه "فتح الحي القيوم" يجد أنه (~) يزيد في مواطن عديدة . ستذكر لاحقاً . عما في كتابي السُّيوطي جميعهما.

(١) فتح الحي القيوم [ل١/أ].

ومثلما قيل فيما قَبلُ يُقال هنا من مُضَاهَاة السُّنباطي للسُّيوطي في ذكر هذا الأخير لمنهجه والتنصيص على اسم كتابه، حيث قال السُّيوطي: «وراعيت فيها غاية الإيجاز والاختصار، وأودعت في طيِّ ألفاظها ما نشره الناس في الكتب الكبار بحيث لا يحتاج الطالب معها إلى غيرها،ولا يُحْرَم الفَطِنُ المتأمل لدقائقها من خيرها...، وسمّيته:"إتمام الدراية لقراء النّقاية"، والله . تعالى . أسأل التوفيق والهداية، والإعانة والرِّعاية»[1].

ولا يُغْمَط جانب السُّنباطي (~) في تلك المحاكاة؛فالسُّيوطي إمامٌ متبحّر، فوق ما أنه صاحب الأصل المعمول عليه النظم وشرحه، فهو يُدلي إليه بسبب قويٍّ !.

غير أنّ عَلَمَنا السُّنباطي فاق في شرحه، وتميّز في جمعه، وحسن ترتيبه، وجودة استدراكاته، وتنوّع تعقيباته، ناهيك عن التحرير للمسائل المتناولة، والخروج في كثير من مواطنها بالترجيحات الرّائقة، والاختيارات الرّائجة.

ولا عجب في ذلك إذا عُلم أنّه السّنباطي، ومَن طالع مؤلفاته غير هذا المؤلف كمثل: "شرح مقدمة زكريا الأنصاري في الكلام على البسملة والحمدلة"، وشرحه القيّم على الشّاطبية أدرك يقيناً أنه أمام جبل باذخ الذّرى، راسخ الأصل، متين البنيان (~).

وقد ألمح هو إلى بعض ما ذُكِرَ آنفاً، فقال أثناء شرحه للبيت الأول من "روضة الفُهُوم": «والكلام على هذه التعاريف، وبيان النسبة بين معرّفاتها باعتبار ما صدقاتها، وبقية مباحث البسملة والحمدلة طويل جداً، ومَن أراد الوقوف على

(٢) إتمام الدراية (٢).

ذلك فعليه بما كتبناه على مقدّمة شيخ الإسلام زكريا الأنصاري الموضوعة في ذلك، فلقد أشبعنا القول في ذلك بما يقرّ النّواظر، ويسرّ الخواطر»[1].

وكما ذكر السُّنباطي (~) منهجه في أول ورقة للشَّرح، عاد في آخر ورقة منه فذكر بعض عموميات معالم منهجه في الأصل وفي الشّرح، فقال: «والحال أني قد هذبتها فلم أُدخل فيها حشواً إلا يسيراً منظومة نظماً بديعاً حسناً ما كانت أهلاً له؛ لِقِصَر باعي في النّظم، بل وفي العلم، ولكن سيدي الملك الأعلى قد سَهَّله عليَّ.

فإن علمت أيها الناظر خطأً صريحاً فيها لا يقبل التأويل فأصلحه على الصّواب، وكن مع ذلك صفوحاً عني؛ فإنّي بشرٌ مجبولٌ على الخطأ والنسيان.

وقد جاء ولله الحمد على ما يَسُرُّ الخاطر، ويُقِرُّ النّاظر ممتزجاً بأصله امتزاج الروح بالجسد، منتهجاً في جعله المنهج الأسدّ مع ما اشتمل عليه من تسهيل المقاصد، وتكميل الفوائد»[2].

---

(١) فتح الحي القيوم [ل١/ب].

(٢) فتح الحي القيوم [ل٣٢٨/ب] النسخة الأزهرية، و[ل٣٤٠/ب] نسخة جامعة الملك سعود.

المطلب الخامس
علوم التفسير التي حواها الشّرح تبعاً للأصل:

ذكر الإمام السُّنباطي (~) في متن "روضة الفهوم" محتويات "علم التفسير"[١] المُسَاقُ في النظم وفي شرحه، وهو العلم الثاني من تلك العلوم الثمانية عشر، فقال بعد تعريفه "علم التفسير":

ومَا يَجِي واحْصُرُهُ في مُقَدِّمَة & وسَبْعَةَ خَمْسِينَ نَوْعَاً مُحْكَمَة.

وأما المقدمة: ففيها أمور يحتاج الشارع في التفسير إلى معرفتها قبل معرفة الأنواع، كتعريف القرآن، وتعريف السّورة، والآية، وبعض مباحثهما، ودخول المفاضلة في القرآن،أي: زيادة بعضه على بعض في الفضل، ثُمّ حكم قراءة القرآن بالأعجمي، والفرق بين التفسير والتأويل[٢].

وقد جرى السّنباطي (~) في ذلك مجرى الأصل "النقّاية"، وشرحها "إتمام الدراية"، لكنه زاد عليهما في عِدّة الأنواع. وقد ذكر (~) كلاماً مهماً حول ذلك، فقال ما نصّه: « وهو . أي: علم التفسير . علمٌ نفيسٌ ذكر في "الإتقان" أنّه لم

---

(١) قد يتبادر سؤال مفادُهُ: لِمَ عبّر السُّيوطي في "النقاية" بعلم التفسير عن تلك المباحث المتعلّقة بالقرآن بدل أن يسميها "علوم القرآن" ؟. ولعل الإجابة تكمن في أنّ التفسير يأتي في الاصطلاح بمعنيين: عام، وخاص، فالعام .كما عند المتقدّمين . النسبة بينه وبين علوم القرآن هي التساوي، وعليه فيمكن أن يُنزَّل إطلاق التفسير على علوم القرآن، كما فعل السُّيوطي هنا، وهو صنيع طاش كبري زاده في أصناف العلوم في كتابه مفتاح السَّعادة. وأمّا الخاص، ففيه احتمالان: إنّ قيل بخروج ما يتعلّق ببيان المعنى من مباحث علوم القرآن، فالنسبة عندئذٍ التباين، وهو الظاهر الآن. وإن قيل بدخوله فيها، فالنسبة حينئذٍ العموم والخصوص المطلق، فكلّ تفسير علوم قرآن، ولا عكس، وعليه فيصحّ إطلاق علوم القرآن على التفسير دون العكس. والله أعلم.

(٢) انظر الكلام على ذلك بالتفصيل: فتح الحي القيوم [ل٢٤/ب – ٢٦/ب].

يقف فيه على تأليف لأحدٍ سوى شيخ الإسلام جلال الدّين البُلقيني ألَّفَ فيه كتاباً لطيفاً سمّاه "مواقع العلوم في مواقع النّجوم"، وجعله أربعةً وخمسينَ نوعاً منقسمةً إلى ستة أقسام. والشيخ العلامة بدر الدّين الزّركشي ألّف فيه كتاباً حافلاً سمّاه "البرهان في علوم القرآن"، وجعله سبعةً وأربعينَ نوعاً متضمّنةً لأنواع "المواقع" وغيرها.

والذي يغلب على ظنّي أنَّ الشّيخ . أي: السُّيوطي . لخَّصَ "المواقع" في الأصل، وجعله منحصراً في مقدّمة وخمسة وخمسين نوعاً بزيادة المساواة التي هي قسيم الإطناب والإيجاز، وحَذَفَها في "الإتقان"؛ زاعماً عدم وقوعها في القرآن، وسيأتي تحرير ذلك. وجعلتُهَا في المنظومة سبعةً وخمسينَ بزيادة المطلق الذي هو قسيم المقيد، والمنطوق الذي هو قسيم المفهوم. وقد لخَّصَ الشّيخ "البرهان" في كتابه "الإتقان"، لكنّه رتَّبَ الأنواع فيه كما قال ترتيباً أنسب من ترتيب "البرهان"، وأدمجَ فيه بعض الأنواع في بعض، وفصَّلَ ما حقّه البيان، وزاد على ما فيه من الفوائد والفرائد، والشّواهد والشّوارد، وما يُشنِّفُ الأذهان، وجعلة ثمانين نوعاً»[1].

وهذا سوقٌ لتلك الأنواع التي أوردها السّنباطي (~) في نظمه وشرحه:

---

(١) فتح الحي القيوم [ل٢٥/أ] النسخة الأزهرية.

وما كان من جمل اعتراضية فَمِن كلام الباحث ؛ لإزالة اللبس.

• ما مرجعه التنزيل، أي: الإنزال مكاناً وزماناً، ونحوهما، وهو اثنا عشر نوعاً:			
١،٢/المكي، والمدني	٣،٤/الحضري، والسّفري	٥،٦/الليلي، والنّهاري	٧،٨/الصّيفي، والشتائي
٩/الفِرَاشِي	١٠/أسباب النزول	١١/أول ما نزل من القرآن	١٢/آخر ما نزل من القرآن
• ما مرجعه للسند، وهو ستة أنواع:			
١/ما كان ذا تواتر من القرآن	٢/ما صحّ إسناده من الآحاد	٣/الشَّاذّ	٤/قراءات النبيّ (ﷺ)
٥،٦/رواته، وحفَّاظه	—	—	—
• ما مرجعه إلى الأداء، وهو ستة أنواع أيضاً:			
١،٢/الوقف، والابتداء	٣/الإمالة	٤/المد في حروفه الثلاثة	٥/تخفيف الهمزة
٦/الإدغام	—	—	—
• ما وُجِدَ راجِعَاً للفظ، وهو سبعة أنواع:			
١/الغريب	٢/المُعَرَّب	٣/المجاز	٤/المُشْتَرَك
٥/المُتَرَادف	٦/الاستعارة	٧/التشبيه	—
• ما يرجع للمعنى الذي له تعلّق بالحكم، وهو سبعة عشر نوعاً:			
١/العموم المستمر	٢/ما خُصَّ من ذي العموم	٣/ما قُصِدَ به الخصوص من ذي العموم	٤/ما خُصّ من القرآن بالسّنّة

٥/ما يَخُصُّ من القرآن السّنّة	٧،٦/المُجْمَل، والمُبيَّن	٩،٨/المُؤوّل، والظّاهر	١١،١٠/المنطوق، والمفهوم
١٣،١٢/المطلق، والمقيد	١٥،١٤/الناسخ، والمنسوخ	١٧،١٦/ما عُمِلَ في زمن معين، وما عمل به فردٌ	-
• ما يرجع للمعنى المُتَعَلِّق باللّفظ، وهو ستةُ أنواع:			
١،٢/الفصل، والوصل	٣،٤،٥/الإيجاز، والإطناب، والمُسَاواة	٦/القَصْر	-
• ما أتى كالتذييل والتتمة لِمَا مضى، وهي أربعة أنواع:			
١/الأسماء	٢/الكُنَى	٣/الألقاب	٤/المُبْهَمَات

هذا مجمل ما ذكره في الشّرح، لكن يُشْكل هنا على هذه الأعداد المذكورة أنها ثمانية وخمسون نوعاً في حين أنه قد نَصَّ على عدَّها في "روضة الفهوم" أنها سبعةٌ وخمسونَ نوعاً، وكان من المفترض أن يكون الشّرح "فتح الحي القيوم" كالأصل في ذلك، ولا أدري ما الذي حمله على زيادة نوع دون التنبيه على زيادته؟!.

المبحث الثالث
معالم منهج السّنباطِي في "مقدّمته، وعلم التفسير"، وفيه مطالب:

ما مضى بيانه كان دراسةً عن الكتاب باعتبارات معيّنة، وفي هذا المبحث سيتمّ دارسة الكتاب أيضاً من جانب بيان معالم منهج المؤلف (~) على جهة التفصيل، جاعلةً هذه الدراسة مقدمة الشَّرح وعلم التفسير الميدان الفسيح لإعمال مفردات هذه المعالم من خلالها، وذلك في المطالب الآتية:

المطلب الأول
اهتمامه بذكر الزيادات على الأصل المنظوم وشرحه:

ذَكَرَ العلاّمة السّنباطي (~) في مقدمة "فتح الحي القيوم" عند شرحه لبيت النّظم:

مع ما أزيـدُه مِن المُفْتقِر & لـه بلا تميـُّز في الاكثَر.

قولَه: «وقولي: ((مع ما أزيده.... إلخ))،أي: مصحوباً ذلك بما أزيده في أثناء العلوم الكاينة فيها مما يُفتَقَرُ إليه في محلّه مميّزاً بـ"قلت"، أو غيرها في الأقل، وغير مميّز في الاكثر...»[1]. وإذاً فهو (~) يزيد على مفردات كتابيَ الإمام (~): المتن المنظوم "النقاية"، وشرحه "إتمام الدراية" كلٌّ في مكانه، ولربما ميّز تلك الزيادة بـ"قلت"، أو لفظ غير ذلك، كأن يقول: وهذا القول من زيادتي، وإن كان في أكثر أوقاته لا يميّز تلك الزيادات. ولعل المثال يُبينُ المذكور هنا.

(١) فتح الحي القيوم [ل٤/أ].

فعند حديثه (~) عن تعريف المكي والمدني زاد قولاً في تعريفهما عمّا في "النقاية"[١]، و"إتمام الدراية"[٢]، ونصّ على تلك الزيادة، فقال: «وقد اختلف فيهما، فقيل . وهو الأصحُّ .: ((ما جرى))، أي: نزل من قبل هجرة النبيّ (ﷺ) إلى المدينة يُعَدّ مكيّه. والمدنيّ: ما نزل بعدها سواءً أنزل بالمدينة أم بمكّة أم بغيرهما من الأسفار، نعم ما نزل في سفر الهجرة مكيٌّ كما أخرجه الدّارمي عن يحيى بن سلام، فالمراد بالهجرة إلى المدينة على هذا الوصول إليها.

وقيل: ما نزل بمكّة مكي، والمدنيّ ما اتصل بالنبيّ (ﷺ)، أي: نزل عليه بالمدينة، وتخفيف يَاءَي مكي والمدني وصرف مكة؛ للضّرورة. وهذا القول من زيادتي، وهو يثبت الواسطة بين المكي والمدني، وهو ما نزل بغير مكّة والمدينة»[٣].

ومن أمثلة ما زاده (~) ما ذكره عند شرحه لأبيات النّظم:

ثُمَّ الفِراشـــيُّ كَـــمَا في آيـــةِ ... مَـــن خُلِّفُـــوا إذ أُنزلـــتْ في حَالَـــةِ.
كـــون النَّـــبي ببيـــتِ أُمّ ســـلمة ... الْحِـــقْ بـــذا مـــا في المنـــام عَلِمـــه.
كَـــسُورَةِ الكُـــوثر قُلْـــتُ مَنَعَـــا ... هَـــذا الإمـــامُ الرّافعـــيُّ وادَّعَـــا.
بِأَن جَمِيعَـــــهُ قَـــــد نَـــــزَلا ... في يَقْظَـــةٍ ومَـــا عَليـــه عَـــوَّلا.
قائـــلُ ذا مِـــن قَولِـــهِ إذْ أَغْـــفَى ... اغْـــفَاءَةً بالمُـــدَّعَى مَـــا أَوْفَى.
لَعَـــلَ تِلْـــكَ بُرَحَـــاءُ الـــوَحْي لا ... نَـــومٌ أو الـــذي رآهُ نـــزَلا.

(١) انظر: النقاية في أربعة عشر علماً (٢٩)، تحقيق الدكتورة: فايزة الإدريسي.
(٢) انظر: إتمام الدراية (٢٠).
(٣) فتح الحي القيوم [ل٢٧/أ].

قَبْلُ..... .....

فقال: «وأُلْحِقَ بالفِرَاشي ما علمه النبيّ (ﷺ) في المنام بالرؤيا، فإنّ رؤيا الأنبياء حَقٌّ؛ لأنَّ قلوبهم لا تنام وإن نامت عيونُهُم. ومن أمثلته سورة الكوثر، ففي صحيح مسلم[1] عن أنس: «بينا رسول الله (ﷺ) ذات يوم بين أظهرنا في المسجد إذ أغفى إغفاءةً ثم رفع رأسه مُتبسِّماً، فقلنا: ما أضحكك يا رسول الله، فقال: «أنزلتْ عليَّ آنفاً سورة، فقرأ: ﴿بسم الله الرحمن الرحيم **إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ ۝٢ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلۡأَبۡتَرُ ۝٣** ﴾». ونبَّهْتُ من زيادتي على أنّ الإمام الرّافعي قد منع هذا، وادَّعَى بأنَّ القرآنَ جميعُهُ قد نزل في اليقظة، قال: «وما عوّل عليه قائل ذا القول من قوله في الحديث: «إذ أغفى إغفاءةً» غير مُوفٍ بمُدَّعَاه؛ فلعلّ تلك الإغفاءة الحالة التي كانت تعتريه عند الوحي المسمّاة بُرَحَاء الوحي لا النّوم،أو الذي رآه في النّوم نَزَلَ قبل ذلك يقظةً، فيكون قد رأى السّورة المنزّلة قبلُ في اليقظة، أو الذي رآه الكوثر الذي وردت فيه السّورة، فقرأها عليهم وفسّرها لهم. وهذا الجواب لم أذكره في النّظم؛ لاحتياجه إلى تأويل بعيد في قوله: «أُنزِلَتْ عَلَيَّ آنفاً سورة» بأن يُجعل على حذف مضاف،أي: تفسير سورة، بخلاف الآخَرَين... »[2].

كذلك من الأمثلة ما ساقه عند حديثه عن المطلق والمقيّد، قال (~): «وقولي: ((الكيفيه... إلخ)) أي: كيفية العمل بالمطلق والمقيّد حمل المطلق على المقيّد إذا لم يتعدّد المقيّد، مثاله: تحرير القتل المقيّد من حيث متعلّقه وهو

---

(١) (٣٠٠/١) ح(٤٠٠) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

(٢) فتح الحي القيوم [ل٣٠/أ]، والزيادة هنا إنما هي عن ما في "النقاية" لا عن ما في "إتمام الدراية". وانظر: النقاية (٣١-٣٢)، وإتمام الدراية (٢٥).

الرّقبة بالإيمان مع تحرير الظهار المفرد، أي: المطلق عن التقييد به من الحيثيّة المذكورة فحُمِلَ

على الأول، فلا يُجزي فيهما [٥٤/أ] إلا تحرير رقبةٍ مؤمنة.

فإن تعدّد المقيّد كمطلق ومقيدين بقيدين متنافيين من غير ترجيح لأحدهما على الآخر في حمل المطلق عليه، فليس واحدٌ من هذين المقيّدين مقيّداً لذلك المطلق المرجّح كما أنهما ليسا مُقَيِّدَيْن له؛ لتنافيهما، فاترك كلا هذين المقيّدين على قيده، والمطلق على إطلاقه. فقولي: ((فما مِن ذَين)) فيه حذف الموصوف، وهو مقيسٌ في نحو ذلك, و"مَا" فيه حجازية. مثاله: قَضَاء رمضان أُطلق فلم يذكر فيه تتابع ولا تفريق. وقد قُيِّدَ صوم الكفارة بالتتابع وصوم التمتع بالتفريق، فليس واحدٌ منهما مقيّداً لإطلاق صوم رمضان؛ لعدم المرجّح، وليسا مقيّدين له؛ لتنافيهما، فيترك كلّ منهما على قيده، ومن المطلق على إطلاقه.

فإن وُجِدَ مرجّح لأحدهما في حمل المطلق عليه كأن بُيِّنَ المطلق، وذلك الأحد جامعٌ دون الآخر على ما ذهب إليه الشّافعي من أنّ حمل المطلق على المقيد قياسٌ قُيّدَ به. مثاله: قوله . تعالى .: في كفارة اليمين: ﴿ **فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ** ﴾ [المائدة:٨٩]، وفي كفارة الظِّاهر: ﴿ **فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ** ﴾ [المجادلة:٤]، وفي صوم التمتع: ﴿ **فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ... الآية**﴾ [البقرة:١٩٦]، فحمل المطلق فيه على كفارة الظهار في التتابع أولى على قول قديم من حمله على صوم التمتع في التفريق؛ لاتحادهما في الجامع بينهما، وهي النهي عن اليمن والظِّهار. وذِكْرُ هذا القسم من زيادتي»[1].

---

(١) فتح الحي القيوم [ل٥٤/أ – ب]. والزيادة هنا عن ما في "النقاية"، وأيضاً عن ما في "إتمام الدراية". وانظر: النقاية (٤٣-٤٤)، وإتمام الدراية (٣٨).

ومن الأمثلة أيضاً ما ساقه لدى حديثه عن الناسخ والمنسوخ، قال (~): «ثُمَّ ما ينسخُ من القرآن غيرَه منه، فما يجيء قبل المنسوخ في ترتيب المصحف غير آية العِدَدِ، وهي قوله . تعالى .: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ ﴾ [البقرة:٢٤٠] نسختها آيــة: ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ۖ ﴾[المجادلة:٢٣٤]، وهي قبلها في الترتيب وإن تأخّرَت في النزول. زاد بعضهم ثانية، وهي قوله: ﴿ لَّا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ مِنۢ بَعْدُ... الآية ﴾ [الأحزاب:٥٢] فإنَّه منسوخ بقوله: ﴿ إِنَّآ أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَٰجَكَ... الآية﴾ [الأحزاب:٥٠]، وبعضهم ثالثة، وهي آية الفيء التي في الحشر على رأي مَن قال إنها منسوخة بآية الأنفال، وهي: ﴿ ۞ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ ﴾ [الأنفال:٤١]. وبعضهم رابعة، وهي قوله: ﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ ﴾ [الأعراف:١٩٩]، يعني: الفضل من أموالهم على رأي مَن قال إنها منسوخة بآية الزكاة. قلت: ويزاد خامسة، وهي:﴿ وَٱلَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَٰنُكُمْ فَـَٔاتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ ۚ ﴾ [النساء:٣٣] فإنها منسوخة بقوله: ﴿ وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَٰلِىَ مِمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ ۚ ﴾ [النساء:٣٣]»[1].

(١) فتح الحي القيوم [ل٥٥/أ]. والزيادة هنا عن ما في "النقاية"، وأيضاً عن ما في "إتمام الدراية". وانظر: النقاية (٤٤)، وإتمام الدراية (٣٨-٣٩).

وآخر تلك الأمثلة المُسَاقة ما ذكره (~) لدى حديثه عن الأنواع التي مرجعها للمعنى المتعلّق باللّفظ، حيث قال: «والثالث، والرابع، والخامس: الإيجاز، والإطناب، والمساواة، وهي التعبير عن المراد بناقص وافٍ به أو زائد عليه؛ لفائدة،أو مساوٍ له. ((جَلاَ)) أي: ظهر الإيجاز في قوله: ﴿ **وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ** ﴾ [البقرة:١٧٩]، فإنّ معناه كثير، ولفظه يسير؛ لأنَّ المراد به: أنَّ الإنسان إذا علم أنّه متى قَتَل قُتِلَ كان ذلك داعياً إلى أنّه لا يُقْدِم على القتل، فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل النّاس بعضهم بعضاً، وكان ارتفاع القتل حياة لهم. وقولي من زيادتي: ((المُعْتَلا))، أي: العالي على أوجز ما كان عندهم في هذا المعنى، وهو قولهم: "القتل أنفَى للقتل" من عشرين وجهاً... »[(١)]. هذه بعض الأمثلة التي تُعطي صورةً واضحةً عن صنيعه (~) في هذا الجانب، وفيها كفايةٌ وبُلْغَةٌ، وغيرها كثير[(٢)].

---

(١) فتح الحي القيوم [ل٥٦/أ]. والزيادة هنا عن ما في "النقاية"، وأيضاً عن ما في "إتمام الدراية". وانظر: النقاية (٤٥)، وإتمام الدراية (٤٠).

(٢) انظر ذكره إيّاها: فتح الحي القيوم [ل٢٥/أ- ب] قال فيها: «والثانية من زيادتي». وانظر للمقارنة: النقاية (٢٨-٢٩)، وإتمام الدراية (١٧). و[ل٥٢/ب] قال فيها: «وعدّه من الأنواع من زيادتي». وانظر للمقارنة: النقاية (٤١)، وإتمام الدراية (٣٨). و[ل٢٩/ب] قال فيها: «وقد نبَّهت على ذلك في زيادتي». وانظر للمقارنة: النقاية (٣١)، وإتمام الدراية (٢٤). و[ل٣٢/ب] قال فيها: «وذكر القول بالاتفاق وردّه من زيادتي». وانظر للمقارنة: النقاية (٣٢-٣٣)، وإتمام الدراية (٢٧-٢٨). و[ل٣٣/ب] (مرتان) قال فيهما:«ونبَّهت من زيادتي». وانظر للمقارنة: النقاية (٣٣)،وإتمام الدراية (٢٧). و[ل٣٤/ب] قال فيها: «ونبَّهت من زيادتي». وانظر للمقارنة: النقاية (٣٣)، وإتمام الدراية (٢٨). و[ل٣٥/أ] قال فيها: «والترجيح من زيادتي». وانظر للمقارنة:= =النقاية (٣٣)، وإتمام الدراية (٢٨).

المطلب الثاني

اهتمامه بذِكْر الاستدراكات والتعقُبَات على من سبقَه كالزركشي والسيوطي وغيرهما.

وكما نصّ العلاّمة السّنباطي (~) في مقدمة "فتح الحي القيوم" على زيادته التي يوردها على "النُّقَاية"، نصَّ أيضاً في الوقت عينه على تعقّبه للأصل المنظوم واستدراكه عليه، فقد أورد عند شرحه لبيت النّظم:

وَرُبَّمَا عَمَّا يَقولُ أَعْدِلُ & لِنكْتَـةٍ يُظْهِرُهَا التَّأَمُّلُ.

ما يلي: «وكثيراً ما أعدل عمّا يقوله؛ لنكتةٍ يظهرها التأمّل، وسأصرّح بها في الشّرح إن شاء الله . تعالى .» [1]. عديدةٌ هي تلك المواطن التي عَدَلَ السّنباطي (~) مُسْتَدْرِكاً على كلام الأصل المنظوم، بل تجاوز هذا الحد حتى استدرك على

و[ل٣٦/أ] قال فيها: «وقد نبَّهت على ذلك بقولي: ((تا تُخْفَى))». انظر للمقارنة: النقاية (٣٣)، وإتمام الدراية (٢٨). و[ل٣٦/ب] قال فيها: «بفتح الهمزة والفاء من زيادتي». انظر للمقارنة: النقاية (٣٣)، وإتمام الدراية (٢٨). و[ل٣٧/أ] قال فيها: «كما ذكرته في النظم من زيادتي». انظر للمقارنة: النقاية (٣٥)، وإتمام الدراية (٣٠-٣١). و[ل٣٩/ب] قال فيها: «معرفة ما يوقف عليه وما يُبتدئ به، ولم يذكره في الأصل بل ولا في غالب الأول...». انظر للمقارنة: النقاية (٣٨)، وإتمام الدراية (٣١). و[ل٤٤/أ] قال فيها: «ثمّ نبّهت من زيادتي...». انظر للمقارنة: النقاية (٣٩)، وإتمام الدراية (٣٣). و[ل٤٨/ب] قال فيها: «وقولي: من زيادتي ((فيه كُثرا))» انظر للمقارنة: النقاية (٤٠)، وإتمام الدراية (٣٥). و[ل٥١/أ] قال فيها: «وإطلاق قولي: ((خلقكم)) يشمل ﴿خلقكم﴾ من هاتين الآيتين وغيرهما بخلاف قول الأصل: ﴿خلقكم من نفس واحدة﴾». انظر للمقارنة: النقاية (٤١-٤٢)، وإتمام الدراية (٣٦). و[ل٥٢/ب] قال فيها: «وهذا من زيادتي». انظر للمقارنة: النقاية (٤٣)، وإتمام الدراية (٣٨).

(١) فتح الحي القيوم [ل٤/أ].

غير الأصل المنظوم من كتب السيوطي، كـ"الإتقان"، كما فعل ذلك مع الزّركشي (~) في كتابه "البرهان". وهذا يظهر بالمثال.

فعند حديثه (~) عن تعريف القرآن عَدَلَ عن كلام الأصل المنظوم "النقاية"[١]، و"إتمام الدراية"[٢]، فقال مستدركاً[٣]: «والإعجاز: إثبات عجز المرسل إليهم عن معارضته، أُسْتُعِيرَ؛ لإظهار عجزهم عنها، ثُمّ لإظهار صِدْقِهِ (ﷺ) في دعواه الرّسالة، وعَدَلْتُ عن قول الأصل كالتّاج السُّبكي في "جمع الجوامع": «للإعجاز بسورة منه»؛ لأمرين: أحدهما: ما يَرِدُ عليه من أنّ القرآن لا ينحَصِرُ الغرض من إنزاله في الإعجاز؛ إذ منه التدبّر لآياته، والتَّذَكّر بمواعظه. وإن أُجيب عنه بأن الاقتصار عليه؛ لأنّه المحتاج إليه في التمييز. وثانيهما: التصريح بالمراد بالسّورة في قولهما: «بسورة منه»، وهي أقصر السّور التي هي أقلّ ما وقع الإعجاز به، وتلك سورة الكوثر، ومثلها في ذلك ثلاث آيات من غيرها لا آيتان ولا آية»[٤].

وعند تعريفه (~) للسّورة، ذكر كلام السيوطي (~) في شرحه "إتمام الدراية" من أنّ السّورة يكون اسمها توقيفي عن النبيّ (ﷺ) بشرط أنها تُذكَر به، وتشتهر،

---

(١) انظر: النقاية (٢٨-٢٩). وفيه تعريف القرآن: «القرآن المنزّل على محمد (ﷺ)، للإعجاز بسورةٍ منه».

(٢) انظر: إتمام الدراية (١٨).

(٣) قال السّنباطي في تعريف القرآن في "روضة الفهوم" [ل٢٥/ب]:

....., **فللقُرآن قُلْ لَفْظٌ منزَّلٌ على خَير الرُّسُل.**

قَدْ أعْجَزَ الخَلْق بأَقْصَر السُّور بِهِ تِلاوَةً تَعَبَّدَ البَشَر.

وهو بهذا يخالف تعريف السيوطي الآنف في "النقاية"، بزيادة "التعبد"، وبجعل الإعجاز بأقصر السّور.

(٤) فتح الحي القيوم [ل٢٥/ب]. وانظر: صـ٢١ من هذا البحث حاشية رقم (٢).

ثُمَ اعترض السّنباطي على هذا الرأي، وتعقّب، بما نصّه: «والسُّؤرة بالهمز من السّؤر وبتركه تسهيلاً، أو من سور البلد، هي: الطّائفة من القرآن المُتَرْجَمَة، أي: المسمّاة باسم خاص نَقْلاً، أي: بنقله من حديثٍ، أو أثر عن صحابيٍّ، أو تابعيٍّ، كما يُفيده كلامه في الإتقان، وخصّه في الشّرح بالأوّل[1]، ثُمَّ استشكله بأنَّ كثيراً من الصّحابةِ والتّابعين سمّوا [ل٢٥/ب] سوراً بأسماء مِن عندهم، كما سَمَّى حذيفة التوبة بالفاضحة، وسورة العذاب، وسمَّى سفيان بن عُيَينه الفاتحة بالواقية، وسمّاها يحيى ابن كثير بالكافية، وسمّاها آخر بالكنز، وغير ذلك.

ثُمَّ أجاب بأنّ المراد الاسم الذي تُذكر به وتَشْتَهر، أي: فهذا هو المتوقّف على نقله عن النبيّ (ﷺ) لا غيره. وفيه نظرٌ، بل الظّاهر توقّف الكلّ على ذلك، ولا نُسلِّم أنَّ ما ثبت عن الصّحابة والتّابعين من الأسماء من عند أنفسهم.

وهذا التعريف نقله في الإتقان عن الجعبري، وفي الشّرح عن الكافيجي، وهو أولى من تعريف بعضهم بأنّها قطعة لها أوّل وآخر؛ لصدقه على الآية والقصّة»[2].

وأيضاً عند حديثه عن أقصر سورة في القرآن الكريم اعتبرها الكوثر، وأنها أربع آيات بناء على عَدِّه البسملة آية، وهو ما لم يَمْش عليه السُّيوطي في

---

(١) قال السيوطي في إتمام الدراية (١٨): «والسورة الطائفة من القرآن المترجمة، أي: المسمّاة باسم خاصّ توقيفاً، أي: بتوقيف من النبي (ﷺ)، ذكر هذا الحد شيخنا العلامة الكافيجي في تصنيف له، وليس بصافٍ عن الإشكال ؛ فقد سمّى كثير من الصّحابة والتابعين سو راً بأسماء من عندهم....

وقال بعضهم: السورة قطعة لها أول وآخر، ولا يخلو من نظر ؛ لصدقه على الآية، وعلى القصّة.

ثُمّ ظهر لي رجحان الحدّ الأول، ويكون المراد بالتوقيفي الاسم الذي تذكر به وتشتهر».

(٢) فتح الحي القيوم [ل٢٥/أ ـ ب].

الأصل[١]، ولا في شرحه[٢]، قال السُّنباطي (~): «وأقلّ السّور المكرَّمَة وهي سورة الكوثر أربع آيات بِعَدِّ البسملة آية منها بناءً على الأصحِّ عندنا من أنّها آية من كلّ سورة. فإن قلنا: إنّها ليست آية من القرآن، كما هو مذهب غيرنا، أو أنها آية مستقلّة لا من السّورة، كما هو وجهٌ عندنا في غير الفاتحة؛ إذ لا خلاف عندنا أنّها آية منها فهي ثلاث آيات، وقد جرى عليه في الأصل، وذكر في الشّرح أنّه مبني على ذلك، ومن ثَمَّ عَدَلْتُ عنه»[٣].

وعند حديثه عن اللّيلي والنّهاري ساق (~) الآيات التي في ذلك، وذكر الأحاديث في ذلك وكلام البلقيني وابن حجر والسيوطي (رحمهم الله) في ذلك، وتعقّب مُسْتَظْهِرَاً ما ذهب إليه البلقيني من أنّ الآية المُمَثَّل بها نزلت ليلاً، ودفع ما أيّد به السُّيوطي في الإتقان كلام ابن حجر من أنها نزلت نهاراً.

قال السّنباطي: «الثّاني: "آي" – أي: آياتٌ – تحويل القبلة، ففي الصّحيحين[٤] عن ابن عمر بينما النّاسُ بقباء في صلاة الصّبح إذ أتاهم آتٍ، فقال: «إنَّ النبيَّ (ﷺ) قد أُنزِلَ عليه اللّيلة قرآن، وقد أُمِرَ أنَّ يستقبل القبلة». وروى مسلم[٥] عن أنس أنَّ النبيّ (ﷺ) كان يُصلّي نحو بيتِ المقدس، فأُنزِلَت: ﴿ **قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ** ﴾ [البقرة: ١٤٤]، فمرّ رجلٌ من بني سَلَمة وهم ركوعٌ في

---

(١) انظر: النقاية (٢٩).

(٢) انظر: إتمام الدراية (١٨-١٩).

(٣) فتح الحي القيوم [ل٢٦/أ].

(٤) صحيح البخاري (٢٢/٦) ح(٤٤٩٠)، و(٤٤٩٤) نسخة البُغا، وصحيح مسلم (٣٧٥/١) ح(٥٢٦) تحقيق: عبد الباقي.

(٥) (٣٧٥/١) ح(٥٢٧) تحقيق:عبد الباقي.

صلاة الفجر وقد صلوا ركعة، فنادى: ألا إنّ الليلة قد حُوِّلتْ القبلة، فَمَالُوا كلهم نحو القبلة». لكن في الصّحيحين[1] عن البراء أنّ النبيَّ (ﷺ) صلّى قِبَلَ بيت المقدس ستة عشر[ل٢٨/ب]، أو سبعة عشر شهراً، وكان يعجبه أن تكون قبلته قِبَل البيت، وأنّه أوّل صلاة صلاها صلاة العصر وصّلى معه قومٌ، فخرج رجلٌ ممن صلَّى معه فمرَّ على أهل مسجد وهم راكعون، فقال: «أشهد بالله لقد صليت مع رسول الله (ﷺ) قِبَل الكعبة، فَدَارُوا كما هُم قِبَل البيت»، فهذا يقتضي أنّها نزلت نهاراً بين الظّهر والعصر. قال البُلقيني: «والأرجح نزولها ليلاً؛ لأنَّ قصّة أهل قباء كانت في الصّبح، وقباء قريبة من المدينة، فيبعد أن يكون رسول الله (ﷺ) أخَّرَ البيان لهم من العصر إلى الصّبح». وقال الحافظ ابن حجر: «الأقوى أنَّ نزولها كان نهاراً. والجواب عن حديث ابن عمر، – أي: وأنس –: أنَّ الخبر وَصَل وقت العصر إلى مَن هو داخل المدينة وهم بنو حارثة، ووصل وقت الصّبح لمن هو خارج المدينة وهم بنو عمرو بن عوف أهل قباء، وقوله: «قد أنزل علىَّ اللّيلة» مجاز من إطلاق الليلة على بعض اليوم الماضي وليلته». وأيّده في الإتقان بما أخرجه النّسائي[2] عن أبي سعيد بن المُعَلَّى، قال: مررنا يوماً ورسول الله (ﷺ) قاعدٌ على المنبر، فقلت: «لقد حدثَ أمرٌ، فجلست فقرأ رسول الله (ﷺ) هذه الآية: ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ حتى فرغ منها، ثم نزل فصلّى الظّهر». قلتُ: الظّاهر ما قاله البُلقيني، وحديث أبي سعيد ليس صريحاً في نزولها نهاراً كما لا يخفى»[3].

---

(١) صحيح البخاري (١٧/١) ح(٤٠)، و(٢١/٦) ح(٤٤٨٦) نسخة البُغا، وصحيح مسلم (٣٧٤/١) ح(٥٢٥) تحقيق: عبد الباقي.

(٢) السنن الكبرى (١٧/١٠) ح(١٠٩٣٧).

(١) فتح الحي القيوم [ل٢٨/ب – ل٢٩/أ].

وموطنٌ آخر يظهر فيه تعقّبه للسيوطي، لكن من خلال كتابه "الإتقان"، ذاك ما ساقه السّنباطي عند حديثه عن الفراشي، وما عَلِمَه النبيُّ (ﷺ) في المنام بالرؤيا، إذ ذكر نقلاً عن ابن العربي في هذا الباب، وتخريجاً للسُّيوطي على ذلك النقل، ومن ثَمَّ عقَّب مستدركاً على السيوطي تخريجه ذاك. قال السّنباطي: «قال ابن العربي: «إنَّ من القرآن سماوياً وأرضياً، وما بين السَّماء والأرض، وما نزل تحت الأرض في الغار، ثُمَّ روى بسنده عن هبة الله المفسّر أنّه قال: نزل القرآن بين مكّة والمدينة إلاّ ستَّ آيات نزلت لا في الأرض ولا في السّماء: ثلاثٌ في سورة "والصّافات": ﴿ **وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ.... الآيات الثلاث**﴾ [١٦٤]، وواحدةٌ في الزّخرف: ﴿ **وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ... الآية**﴾ [٤٥]، والآيتان من آخر سورة البقرة نزلت ليلة المعراج. قال . أعني: ابن العربي .: ولعله أراد في الفضاء بين السّماء والأرض، قال: وأمّا ما نزل تحت الأرض في الغار فسورة المرسلات؛ لِمَا في الصّحيح عن ابن مسعود».

وذكر في الإتقان أنّه لم يقف على مستندٍ لِمَا ذكره في الآيات المتقدّمة إلاّ آخر البقرة، فيمكن أن يستدلّ له بما أخرجه مسلم[1] عن ابن مسعود: «لمَّا أُسريَ برسول الله (ﷺ) انتهى إلى سدرة المنتهى... الحديث، وفيه: فأُعطيَ رسولُ الله (ﷺ) ثلاثاً، فعدَّ منها خواتيم سورة البقرة». [ل٣٠/أ] وفي الكامل للهذلي: «نزلت ﴿ **ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ... إلخ** ﴾ [البقرة:٢٨٥] بقاب قوسين». قلتُ: ليس فيما أخرجه

(٢) (١٥٧/١) ح(١٧٣) تحقيق:عبد الباقي.

مسلمٌ، ولا فيما ذكره في "الكامل" دلالة على ما ذكره ابن العربي في آخر البقرة من نزولها بين السّماء والأرض كما لا يخفى»[1].

وموطنٌ آخر لتعقّبات السّنباطي (~) ما ذكره لدى حديثه عن الأنواع التي ترجع للسند، تحدّث عن أقسام القرآن الأربعة، واعترض على تقسيم الأصل في ذلك، فقال: «فالحاصل أنَّ القرآن على أربعة أقسام: متواتر، وآحاد مستجمع الشّروط الثلاثة مع الشّهرة، ومستجمع لها مع عدم الشّهرة، وغير مستجمع لها، فهذا تمتنع القراءة به قطعاً. والأوّلان تجوز القراءة بهما قطعاً، وفي الثالث خلاف هذا عند من لم يشترط في القرآنية التواتر، وهو الصّحيح، وإلا فيمتنع القراءة بغير الأول. وهذا مبنى قول الأصل: «وتمتنع القراءة بغير الأول»[2]، فهو مخالفٌ لقوله بعد: «وشرط القرآن: صحة السّند، وموافقة الخط، والعربية»[3]؛ إذ القائل بامتناع القراءة بغير الأول لا يكتفي بصحّة السّند بل لا بدّ عنده في القرآنية من التواتر، ثُمّ قوله: «وشرط القرآن... إلخ» صريحٌ في عدم الاكتفاءِ عند عدم التواتر بمجرد الصّحة بل لا بد معها من موافقة العربية والخط والشّهرة إن كان يرى اعتبارها في القرآنية، وهو المفهوم من قوله في تعريف الشّاذ: «ما لم يشتهر إلخ»[4]، وفي أنّ الشّاذ يتحقّق عند عدم استجماع هذه الشّروط، وبه يُعلم قصور التقسيم السّابق عن إفادةِ المراد، وهذا هو الاعتراض الموعود به فيما مرّ بقولي: ((قلت اعْتُرِضَ هذا بما يأتي))»[5].

---

(١) فتح الحي القيوم [ل٣٠/أ ـ ل٣٠/ب].

(٢) النقاية (٣٤).

(٣) النقاية (٣٤).

(٤) النقاية (٣٤).

(١) فتح الحي القيوم [ل٣٤/ب]. وانظر أيضاً: إتمام الدراية (٢٨).

كذلك عند حديثه عن المجاز وأنواعه، ومنه: الثالث عشر، والرابع عشر، أورد السّنباطي كلام السّيوطي في "الإتقان"، وفي "إتمام الدراية" في ذلك، واعترض عليه، فقال: «الثالث عشر: استعمال السّبب في المسبب، نحو: ﴿ مَا كَانُواْ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ ﴾ [هود:٢٠]، أي: للقول والعمل به؛ لأنّه مسبب عن السّمع. قال في "الإتقان": «ومن ذلك نسبة الفعل إلى سبب السَّبب، كقوله: ﴿ فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾ [البقرة:٣٦]،﴿ كَمَآ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ ﴾ [الأعراف:٢٧]، فإن المُخْرج في الحقيقة هو الله، وسبب ذلك أكل الشّجرة، وسبب الأكل وسوسة الشَّيطان». وفيه نظر؛ لأنّ ذلك من المجاز في الإسناد الآتي.

والرابع عشر: استعمال المسبب في السبب، نحو: ﴿ وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ رِزْقًا ﴾ [غافر:١٣]،﴿ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا ﴾ [الأعراف:٢٦]،أي: مطراً يتسبّب عنه الرّزق، واللّباس، ومنه: ﴿ يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ ﴾ [القصص:٤]، أي: يأمر بذبحهم؛ لأنّ الأمر بالذّبح يتسبَّب عنه الذّبح. وقد مثّل به في الشّرح[١] لاستعمال السّبب في المسبب، وليس بصحيح، مع أنّه وجّهه بما يجعله من المجاز في الإسناد الآتي، حيث قال: «أي: يأمر بذبحهم، فأسند إليه؛ لأنّه سبب فيه». انتهى»[٢].

---

(٢) انظر: إتمام الدراية (٣٤).

(١) فتح الحي القيوم [ل٤٧/ب].

ومثالٌ أخيرٌ: ما أورده (~) لدى حديثه عن النوع الأول من الأنواع التي ترجع للمعنى الذي له تعلّق بالحكم، فذكر كلام السيوطي في ذلك مِن أنَّه عزيز في القرآن، وعقّب بأنَّ هذا الكلام من السيوطي مردود بكلام الزّركشي في "البرهان". قال السّنباطي: «أي: ومن الأنواع ما يرجع للمعنى الذي له تعلّق بالحكم، ويقع سبعة عشر نوعاً: النوع الأول: ذو العموم المستمر، أي: الذي لم يُخَصّ، وهو عزيز في القرآن؛ إذ ما مِن عام إلا وَخُصّ....، وهذا زاده في الشّرح[1] على الأولين اللذين اقتصر عليهما في الأصل[2]، وما ادّعاه من العِزّة والحصر في هذه الثَّلاث مردودٌ بقول الزّركشي في البرهان: «إنّه قد جاء بكثرة في القرآن»، وأورد منه: ﴿ وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٩﴾ ﴾ [البقرة]، و﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ ٱلنَّاسَ شَيۡـٔٗا ﴾ [يونس:٤٤]،﴿ وَلَا يَظۡلِمُ رَبُّكَ أَحَدٗا ﴿٤٩﴾ ﴾ [الكهف]، ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ قَرَارٗا ﴾ [غافر:٦٤]، ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ ثُمَّ رَزَقَكُمۡ ثُمَّ يُمِيتُكُمۡ ثُمَّ يُحۡيِيكُمۡۖ ﴾ [الروم:٤٠]، ﴿ هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن تُرَابٖ ثُمَّ مِن نُّطۡفَةٖ ﴾ [غافر:٦٧]»[3].

---

(٢) إتمام الدراية (٣٦).

(٣) النقاية (٤١).

(٤) فتح الحي القيوم [ل٥١/أ]. وفي المخطوط تصحَّفت الآية الأخيرة إلى: (الله الذي خلقكم من تراب ثم من نطفة)، والمثبت هو الصّحيح.

وبعد: فتلك بعض الأمثلة، ولعلّها كشفت اللّثام عن صنيع السّنباطي (~) المُتْقَن في هذا الجانب، وثمّة أمثلة أخرى هنالك[1].

المطلب الثالث
عنايته بإيراد الخلاف في المسائِل المُتَناوَلة:

اهتم السُّنباطي (~) بإيراد الخلاف في المسائل المتناولة، والإفاضة فيه، في العديد من مواطن كتابه في المَيْدَانَيْن المُعَيّنين للدراسة، وهو ظاهرٌ في شرحه جداً، مستفيداً في ذلك ممن تقدّمه في هذا الباب كالزّركشي،والسُّيوطي،وغيرهما،أضف إلى ذلك تبحُّرَه (~) الذي يظهر جلياً في شرحه هذا وفي مؤلفاته الأخرى، وهو مع إيراده الأقوال في المسألة المتناولة بالشّرح، فحيناً يرجّح بينها، وحيناً لا يفعل، ويستقصي حيناً، ولربما أرود إشكالات، ومِن ثَمَّ شَرَعَ في إزالة اللبس عنها، أو التوفيق بينها والجمع، أو التوجيه لها، أو حتى تعقّبها، يفعل كلّ ذلك على عادة الشّراح في شروحهم. ومما يُبينُ هذا سوق الأمثلة:

فعند شرحه للبيت الأول من النظّم، قال (~): «و((الكريم)) من الكرم، وهو الشّرف، أو التنزيه من المعايب، أو العزّة، أو كثرة الفوائد.

---

(١) انظر ذكره إيّاها: فتح الحي القيوم [ل٣٠/أ] قال فيها: «فعُلِم أنه لا وجه لاقتصاره في الشّرح على تصويب الأول». وانظر للمقارنة: إتمام الدراية (٢٥). و[ل٣١/أ] قال فيها: «ومن ثَمّ عدلتُ عن ذلك إلى الحكم عليهما...». وانظر للمقارنة: النقاية (٣٢)، وإتمام الدراية (٢٥). و[ل٥٠/أ] قال فيها: «وهذا أولى من قول الأصل...». وانظر للمقارنة: النقاية (٤١)، وإتمام الدراية (٣٥). و[ل٥٤/أ] قال فيها: «وقد صرّح في الأصل بالعدد، وعدم التصريح به اكتفاءً بالصّفة الشّاملة له ولما ذكر كما جريتُ عليه أولى». وانظر للمقارنة: النقاية (٤٣)، وإتمام الدراية (٣٨).

وهذه المعاني ليست بالحقيقة، وعلى الإطلاق إلاّ لله ـ تعالى ..

و((المحسن)) من الأسماء الزائدة على التسعة والتسعين، وهو من الإحسان، وهو الإنعام [ل ١/ب]، و((الواسع)) من السِّعة، و((العظيم)) من العظمة قد يُطلقان وقد يُقَيّدان بالإضافة إلى صفةٍ من صفاته ـ تعالى ـ، أو أثر من آثارها إذا اقتضى المقام ذلك كما هنا، فإنَّ مقام الحمد الواجب اقتضى تخصيص صفات الإنعام بالذّكر، فأُضيف الواسع إلى الفضل، وهو الإنعام، والعظيم إلى المنن جَمْعُ مِنَّةٍ وهي النّعمة.

وقيل: النّعمة الثّقيلة، وعِظَمُها من حيث عدم إحصائها، قال ـ تعالى ـ: ﴿ **وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ** ﴾ [إبراهيم:٣٤، والنحل:١٨]،كما أنَّ وُسع الفضل من حيث تناهي متعلّقاته، وقد تطلق المنّة على تعديد النّعم بأن يقول المنعم لمن أنعم عليه: فعلت معك كذا وكذا، وهو في حقّ الله صحيح، وفي حقّ العبد قبيحٌ، قال ـ تعالى ـ: ﴿ **لَا تُبْطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ** ﴾ [البقرة:٢٦٤]»[1].

وعند ذكره (~) لمسألة دخول المفاضلة بين آي القرآن الكريم، ذكر الخلاف في ذلك، ومَن قال به، ورجّح في المسألة، ووجّه ذلك الترجيح بعدّة أوجه مقنعة، وَرَدَّ على مَن قال بمنع حدوث المفاضلة، فقال (~): «ثُمَّ نقول الصّواب دخول المفاضلة في القرآن، أي: زيادة بعضه على بعض في الفضل، لكن لا من حيث كونه كلام الله ـ تعالى ـ؛ إذْ لا مفاضلة فيه من هذه الحيثية بلا ريب بل من حيث المتعلّق، كما يفيده قولي كالأصل: ((فما في الله فاضلٌ وما في غيره مفضوله))، أي: فما كان منه في الله ـ تعالى ـ كسورة الإخلاص فاضلٌ، وما كان منه في غير

(١) فتح الحي القيوم [ل١/ب]، و[ل٢/أ].

الله كسورة أبي لهب مفضوله، أي: المفضول منه، وهذا ذكره الشّيخ عزّ الدّين بن عبد السّلام.

وقد نقل البيهقي عن الحليمي ما يُفيد أنّ جهة المفاضلة لا تنحصر في ذلك، بل قد تكون المفاضلة من حيث النّفع العاجل، كقراءة آية الكرسي والإخلاص والمعوّذتين التي يحصل بها الاحتراز عمّا يخشى ويحذر منه.

أو من حيث كثرة الثَّواب في الآجل، كقراءة السّور التي جعل الله قراءتها كقراءة أضعافها مما سواها، وأوجب بها من الثّواب ما لم يوجب بغيرها كسورة الإخلاص والزّلزلة. أو من حيث كون تلك الآيات أَعْوَدُ على النّاس بالنّفع كما في آيات الأمر والنّهي والتبشير والإنذار بالنسبة لآيات القصص؛ إذْ لا غِنى للنّاس عن تلك الآيات بخلاف آيات القصص، فكان ما هو أعود عليهم وأنفع لهم مما يجري مجرى الأُصول خيراً لهم مما يحصل تَبَعَاً لما لا بُدَّ منه. وهذا ما عليه الأكثرون منهم: إسحق بن راهويه، والغزالي، وأبو بكر بن العربي.

وقال القرطبي: «إنّه الحقّ»، ونقله عن جماعةٍ من المتكلّمين، ومن ثَمَّ عبَّرتُ عنه كالأصل بالصّواب. ومَن مَنَعَ دخول المفاضلة فيه مُعَلِّلاً المنع بأنّه يوهِمُ نقص المُفَضَّل عليه مخالفٌ للنّصوص الواردة بخلافه»[1].

ومثال آخر ما ذكره عند حديثه عن المُعَرَّب، إذ ذكر إنكار الجمهور لوقوعه، ودليلهم لذاك الإنكار، وتوجيههم لوجوده في المصحف، وردَّ القائلين عليهم بوقوعه، وذكر اختيار السُّيوطي في هذه المسألة، ونقل عنه بعض أقوال المتقدّمين في هذا الباب. قال السُّنباطي (~): «وأنكر الجمهور وقوع المعرّب في القرآن، قائلين: هذا المذكور توافق، أي: عربي توافق فيه لغة العرب ولغة غيرهم لا أنّه أُخذ من اللّغات غير العربية؛ حذراً من أن يكون في القرآن لفظ غير عربيّ، وقال .

(١) فتح الحي القيوم [ل٢٦/ب].

تعالى .: ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ [يوسف:٢، وطه:١١٣، والزمر:٢٨،وفصلت:٣،والشّورى:٧، والزخرف:٣]، وقال . تعالى .: ﴿ ءَاْعْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ ﴾ [فصلت:٤٤].

وأجاب القائلون بوقوعه فيه عن الآية الأولى بأنّ هذه الألفاظ القليلة لا تخرجه عن كونه عربياً، فالقصيدة العربية التي فيها كلمة فارسيّة لا تخرج بها عن كونها عربيّة وبالعكس. وعن الآية الثّانية بأنّ المعنى: أكلامٌ أعجميٌّ ومخاطبٌ عربيٌّ بقرينة السّياق.

واختار في الإتقان القول بالوقوع. قال: «ومِن أقوى ما رأيتُ فيه ما أخرجه ابن جرير بسندٍ صحيح عن أبي ميسرة التّابعي الجليل قال: «في القرآن من كلّ لسان». وروى مثله عن سعيد بن جبير، ووهب بن منبّه، قال: فهذه إشارةٌ إلى أنّ حِكْمَة وقوع المعرّب في القرآن أنّه احتوى على علم الأوّلين والآخرين، وبناء كلّ شيءٍ، فلا بدّ أن تقع فيه الإشارة إلى أنواع اللّغات والألسن؛ ليتمّ إحاطته بكلّ شيءٍ، فاختير له من كلّ لغةٍ أعذبها وأخفّها وأكثرها استعمالاً للعرب، قال: ثُمَّ رأيتُ ابن النّقيب صرَّحَ بذلك فقال: «من خصائص القرآن عن سائر كتب الله المنزلة أنّها نزلت بلغة القوم الذين أنزلت عليهم، لم ينزل فيها شيءٌ بلغةِ غيرهم، والقرآن احتوى على جميع لغات العرب، وأُنزِلَ فيه بلغات غيرهم من الرّوم والفرس والحبشة شيءٌ كثير»». انتهى»[1].

وقريبٌ من ذاك الصّنيع الآنف صنيعه لدى حديثه عن النوع الرابع من أنواع علم التفسير التي مرجعها إلى اللَّفظ، قال السّنباطي (~): «والنوع الرابع:

(١) فتح الحي القيوم [ل٤٥/ب].

المشترك، وهو اللفظ الواحد المتعدّد المعنى الحقيقي؛ بأن تعدّد الواضع، أو وضع الواحد. والصّحيح وقوعه في الكلام، وفي وقوعه في القرآن والسّنّة خلاف: الجمهور على وقوعه فيها. وأنكر قومٌ ذلك، قالوا: لو وقع فيهما لوقع إمّا مبيّناً فيطول بلا فائدة. أو غير مبيّن فلا يُفيد، والقرآن والسّنّة منزَّهان من ذلك.

وأُجيب باختيار أنه وقع فيهما غير مبيّن، ويفيد إرادة أحد معنييه الذي سيُبيّن، وذلك كافٍ في الإفادة، ويترتّب عليه في الأحكام الثّواب والعقاب بالعزم على الطّاعة أو العصيان بعد البيان، فإن لم يُبيّن حمل على المعنيين معاً عند قوم منهم الشّافعي (ﷺ)، وعلى أحدهما بالاجتهاد عند آخرين. وفائدته: على هذا ترتيب الثّواب على الاجتهاد، وهو في القرآن كثير»[1].

ومثال آخر ما ذكره عند حديثه عن النوع الثاني عشر والثالث عشر: المطلق والمقيد، قال (~): «وَحَدُّ المطلق فيما حقَّقوه: اللَّفظ الذي دلَّ على الماهية بلا قيّد لها من وحدة أو غيرها. وزعم الآمدي وابن الحاجب دلالته على الوحدة الشايعة؛ بناءً منهما على توهُّم أنه النّكرة. وليس كذلك بل هو غيرها، وإن كان اللفظ واحداً فالمغايرة بينهما اعتبارية إن اعْتُبِرَ في اللفظ دلالته على الماهيّة بلا قيد، سمِّيَ مطلقاً كما يُسمّى اسم جنس، أو مع قيد الوحدة الشايعة سمّي نكرة.

والآمدي وابن الحاجب ينكران اعتبار الأول في مسمّى المطلق من أمثلته الآتية ونحوها، ويجعلانه الثّاني فيدلّ عندهما على الوحدة الشّايعة، وعند غيرهما على الماهية بلا قيد. والوحدة ضرورية؛ إذ لا وجود للماهيّة المطلوبة بأقل من

(١) فتح الحي القيوم [ل٤٨/ب].

واحد، والأول موافقٌ لكلام أهل العربية، والثّاني موافقٌ لكلام المنطقيين، والأصوليين، والفقهاء»[1].

ومما ذكره (~) من هذا الباب . أي: الخلاف والترجيح . قوله: «والنّوع الثّالث: المجاز، ويقابله الحقيقة، وهي الكلمة المستعملة فيما وُضِعَتْ له ابتداءً. فالمجاز: الكلمة المستعملة في غير ما وُضِعَتْ له ابتداءً. ومَن زاد كالبيانيين، كما سيأتي مع قرينةٍ صارفةٍ عن إرادة ما وُضِعَتْ له ابتداءً بناءً على أنه لا يجوز أن يُراد باللّفظ معناه الحقيقي والمجازي معاً، وفيه خلاف. والذي ذهب إليه الشّافعي الجواز.

وقد اختلف في وقوع المجاز، والصّحيح وقوعه، وفي وقوعه في القرآن والسّنّة خلاف. والجمهور على وقوعه فيهما.

وأنكر قومٌ وقوعه فيهما منهم الظّاهرية، وابن القاص من الشّافعية، وابن خويزمِنداد من المالكية، قالوا: لأنّ المجاز بحسب الظاهر كذِبٌ، كما في قولك للبليد: هذا حمار، وكلام الله ورسوله منزّهٌ عن الكذب، ولأنّ المتكلّم لا يَعْدِل إليه إلا إذا ضاقت به الحقيقة، وذلك محالٌ على الله . تعالى .. والجواب عن الأول: أنه لا كذب مع اعتبار العلاقة، وهي فيما ذكر المشابهة في الصّفة الظّاهرة، أي عدم الفَهم.

وعن الثّاني: أنّ العدول إليه ليس منحصراً في تعلّق الحقيقة بل يكون لغير ذلك: كثقل الحقيقة على اللّسان كالخنفقيق اسم للدّاهية فعدل عنه إلى الموت مثلاً، أو بشاعتها كالخِراة فعدل عنها إلى الغائط، وحقيقته المكان المطّمئن، أي: المنخفض من الأرض. أو بلاغته، نحو: زيدٌ أسدٌ، فإنّه أبلغ من شجاع. أو شهرته دون الحقيقة. أو إقامة الوزن، أو القافية، أو السّجع به دون الحقيقة. وللعز بن

(١) فتح الحي القيوم [ل٥٤/أ].

عبد السّلام تصنيفٌ في مجاز القرآن أفاد في الإتقان أنّه لخَّصَه مع زيادات في كتاب سمّاه "مجاز الفُرْسَان إلى مجاز القرآن"، وأنواع المجاز كثيرةٌ، والمذكور هنا أربعة عشر نوعاً...»[1].

ومما ذكره (~) من هذا الباب – أي: إيراده الخلاف والترجيح – قوله: «والنّوع الخامس: المترادف، وهو اللفظ المتعدّد المتحد المعنى.

وقد اخْتُلِفَ في وقوعه في الكلام: فأنكر ثعلب وابن فارس وقوعه مطلقاً، قالا: وما يُظَنُّ مترادف كالإنسان والبشر فمتباينٌ بالصّفة، فالأول باعتبار النسيان، أو أنه يأنس. والثّاني باعتبار أنه بادي البشرة، أي: ظاهر الجلد. والإمام الرّازي في الأسماء الشّرعية قال: «لأنّه ثبت على خلاف الأصل للحاجة إليه في النّظم والسّجع مثلاً، وذلك منتفٍ في كلام الشّارع». والجمهور على وقوعه مطلقاً، وهو في القرآن كثير»[2].

وهذا مثال آخر يظهر فيه ترجيح السّنباطي (~) بين الأقوال، وتبرز فيه شخصيته كعالم، يُعلِّل لِمَا يذهب إليه، حيث قال: «وقد اختُلِفَ في آيات: هل هي من قبيل المجمل أو لا؟. منها: آية السّرقة. قيل: إنها مجملة في اليد؛ لأنها تُطلق على العضد إلى الكوع، وإلى المرفق، وإلى المنكب. وفي القطع؛ لأنّه يُطلق على الإبانة، وعلى الجرح، ولا ظهور لواحد من ذلك، وإبانة الشارع من الكوع تبيّن أنّ المراد ذلك.

والصّحيح لا إجمال فيها؛ لأنّ العضو ظاهرٌ في العضو إلى المنكب، والقطع ظاهرٌ في الإبانة. وإبانة الشّارع من الكوع دليلٌ على أنّ المراد خلاف الظاهر.

---

(١) فتح الحي القيوم [ل٤٦/أ].

(٢) فتح الحي القيوم [ل٤٩/أ].

﴿ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ ﴾ [المائدة:٦]، قيل: إنها مجملة؛ لتردّدها بين مسح الكلّ والبعض، ومسح الشّارع النّاصية مبيّن لذلك.

والصّحيح لا، وإنما هي لمطلق المسح الصّادق بأقلّ ما ينطلق عليه الاسم وبغيره، ومسح الشّارع النّاصية من ذلك.

و﴿ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ ﴾ [النساء:٢٣]، قيل: إنها مجملة؛ لأنَّ إسناد التحريم إلى العين لا يصحّ؛ لأنّه إنما يتعلّق بالفعل فلا بدّ من تقديره، وهو محتملٌ لأمور لا حاجة إلى جميعها ولا مرجّح لبعضها.

والصَّحيح لا؛ لوجود الترجيح وهو العرف؛ فإنّه يقضي بأنّ المراد تحريم الاستمتاع بوطءٍ أو نحوه، ويجري ذلك في كلّ ما علّق فيه التحريم والتحليل بالأعيان كـ﴿ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ ﴾ [المائدة:٣]»[1].

ومن ذلك قوله أيضاً في مقدمته أيضاً عند حديثه عن تعريف النبيّ والرسول والفرق بينهما: «و"النبيّ" على المشهور: إنسانٌ أوحِيَ إليه بشرع وإن لم يُؤمر بتبليغه، فإن أُمرَ بذلك فرسول أيضاً. وقيل: إنسانٌ أُوحيَ إليه بشرع وأُمِرَ بتبليغه، وإن لم يكن له كتابٌ، أو نسخٌ لبعض شرع مَن قبله كيوشع، فإن كان كذلك فرسولٌ أيضاً، فالنبيُّ أعمُّ من الرّسول عليهما. وقيل: إنّهما بمعنىً، وهو معنى الرّسول على الأوّل، فمن أُوحيَ إليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه ليس نبيٌّ ولا رسولٌ على هذا والثّاني.

ولفظه بالهمز من النبأ وهو الخبر؛ لأنّ النبيَّ مُخْبَرٌ عن الله بفتح الباء، ويجوز كسرها بناءً على غير الأوّل، وبلا همز وهو الأكثر، قيل: إنّه مخفّف

(١) فتح الحي القيوم [ل٥٣/أ].

المهموز بقلب همزته ياءً. وقيل: إنّ أصل المهموز من النَبْوة بفتح النّون وسكون الباء، وهي الرّفعة؛ لأنّ النبيَّ مرفوع الرّتبة على غيره من الخلق.

وعبَّرْتُ به دون الرّسول؛ لِمَا عليه المحقّقون من أنّ نبوّة الرّسول أشرف من رسالته؛ لتعلّقها بالله من طرفيها بخلاف الرّسالة؛ إذِ النّبوّة: الوحي من الله بمعرفة الله أو صفاته، والرّسالة: الوحي من الله بالتبليغ للعباد [ل ٢/أ].

فإن قلت: الرّسالة أخصَّ من النّبوّة بناءً على ما مرَّ من أنّ الرّسول أخصَّ من النبيّ؟. قلتُ: لا يلزم من كون الرّسول أخصّ من النبيّ أن تكون الرّسالة أخصّ من النّبوّة؛ لأنّ تلك الأَخَصِيَّة التي بين الرّسول والنبيّ إنّما هي باعتبار ما صدّقهما، أي: كلّ مَن يصدق عليه رسولٌ لا بُدَّ أن يصدق عليه نبيٌّ بخلاف العكس، لا باعتبار مفهومهما بل هو مختلفٌ كما مرّ. نعم الرّسالة أنفع من حيث إنها تثمر هداية الأُمّة، والنبوّة قاصرةٌ كالعلم والعبادة»[(١)].

ومن أمثلة ذكره للخلاف والترجيح ما ذكره لدى حديثه عن المفهوم وأنواعه قال (~): «...، واختُلِفَ في الاحتجاج بهذه المفاهيم على أقوال كثيرة، والأصحّ أنها كلّها حجة بشرط أن لا يظهر لتخصيص المنطوق بالذّكر فائدة غير نفي الحكم عن المسكوت بخلاف ما إذا ظهرت له فائدة غير ذلك كأن يكون خرج للغالب، كما في قوله . تعالى .: ﴿ **وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِى فِى حُجُورِكُم** ﴾ [النساء:٢٣]، فإنّ الغالب كون الرّبائب في حجور الأزواج، أي: تربيتهم. أو الموافقة الواقع، كما في قوله . تعالى .: ﴿ **لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ**

(١) فتح الحي القيوم [ل٢/أ ـ ب].

﴿ أَوۡلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [آل عمران:٢٨]، نزل كما قال الواحدي وغيره: في قوم من المؤمنين والَوا اليهود، أي: دون المؤمنين»[١].

ومِن أمثلة ما ساقه مُورداً اشكالاً فيه ودافعاً لذلك الإشكال ما ذكره في المقدمة عند شرحه للبيت الأول المتضمن لذكره للحمدلة والبسملة، قال (~): «بدأتُ بالبسملة والحمدله؛ اقتداءً بالكتاب العزيز.....

فإن قيل: المبتدأ به البسملة لا الحمدله، فالعمل بالخبرين معاً متعذّرٌ؟.

أجيب: بحمل الابتداء فيهما على العرفي الذي يُعتبر ممتداً من حين الشُّروع في الشّيءِ إلى حين الأخذ في المقصود، أو بحمله فيهما على الأعمّ من الحقيقي والإضافي، أو بحمله في الأوّل على الحقيقي، وفي الثّاني على الإضافي القريب منه بأن يُذْكر الحمدله عقِبَ البسملة متصلاً بها كما يدلّ على ذلك القرآن، فهو مبينٌ لكيفيّة العمل بالخبرين على هذا، وقيل: يُكتفى بأحدهما بل وبغيرهما من كلّ ذكر لله . تعالى .»[٢].

ومن هذا القبيل ما أورده لدى حديثه عن النَّسخ، حيث قال: «الثالث: النسخ الوارد في التلاوة دون الحكم؛ ليظهر به مقدار طاعة هذه الأمّة والمسارعة إلى بذل النّفوس بطريق الظنّ من غير استفصال لطلب طريق مقطوع فيسرعون بأيسر شيءٍ، كما سارع الخليل إلى ذبح ولده بمنام، والمنام أدنى طريق الوحي.

وأمثلة هذا الضَّرب كثيرة منها: ما رواه الشَّافعي وغيره عن عمر . رضي الله تعالى عنه .: «لولا أن يقول النّاس زاد عمر في كتاب الله لكتبتها "الشّيخ والشّيخة إذا زنيا

(١) فتح الحي القيوم [ل٥٤/أ]. وانظر أيضاً [ل٢٦/أ].

(٢) فتح الحي القيوم [ل١/أ].

فارجموهما البتة"، فإنا قد قرأناها». فهذا منسوخ التلاوة دون الحكم؛ لأمره (ﷺ) برجم المحصنين. رواه الشَّيخان، وهما المراد "بالشَّيخ والشَّيخة".

وقد اسْتُشْكِلَ قول عمر المذكور؛ فإنه إن جاز كتابتها فهي قرآن، فيجب مبادرة عمر لكتابتها؛ لأنّ قول النّاس لا يصلح مانعاً من فعل الواجب.

وأُجيب: بأنّ المراد لكتبتها مُنَبِّهَاً على أنّ تلاوتها نُسِخَت؛ ليكون في كتابتها في محلها؛ لأمن نسيانها، لكن قد تُكتب بلا تنبيه، فيقول النّاس زاد عمر في كتاب الله فتركت كتابتها بالكليّة، وذلك من دفع أعظم المفسدتين بأخفّهما»[1].

ومن هذا القبيل ما أورده (~) لدى حديثه عن آخر ما نزل، حيث قال: «تنبيه: من المشكل على ما تقدّم قوله . تعالى .: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ [المائدة:٣] فإنّها نزلت بعرفة عام حجّة الوداع، وظاهرها إكمال الفرائض والأحكام قبلها، وقد صرّح بذلك جماعةٌ منهم السّدّي، فقال: «لم ينزل بعدها حلال ولا حرام». مع أنّه ورد في آية الرّبا والدّين والكلالة أنّها نزلت بعد ذلك.

وقد استشكل ذلك ابن جرير، وقال: «الأولى أن يُتأوّل على أنّه أكمل لهم دينهم بإقرارهم بالبلد الحرام، وإجلاء المشركين عنه حتى حجَّه المسلمون لا يخالطهم المشركون. وأيّده بما أخرجه من طريق أبن أبي طلحة عن ابن عباس قال: «كان المشركون والمسلمون يحجّون جميعاً فلمّا نزلت براءة نُفِيَ المشركون

---

(١) فتح الحي القيوم [ل٥٥/ب].

وأثر عمر (ﷺ) بلفظه السابق ليس في الصّحيح، والذي في البخاري: «لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله،لكتبت آية الرجم بيدي». انظر :صحيح البخاري (٦٩/٩) ح(٧١٧٠) تحقيق :البُغَا.

عن البيت وحجّ المسلمون لا يشاركهم في البيت الحرام أحدٌ من المشركين، فكان ذلك تمام النّعمة ﴿ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ﴾» انتهى»[1].

ومن هذا القبيل أيضاً ما ساقه (~) عند حديثه عن رواة القرآن وحفّاظه، قال: «وروى أيضاً من طريق ثابت عن أنس، قال: «مات النبيُّ (ﷺ) ولم يجمع القرآن غير أربعةٍ: أبو الدّرداء، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد». وفيه مخالفةٌ لحديث قتادة من جهة التصريح بصيغة الحصر، وذِكْر أبي الدّرداء.

وقد استشكل جماعةٌ من الأئمة الحصر في الأربعة.

وقال الماوردي: «لا يلزم من قول أنس: «لم يجمعه غيرهم» أن يكون الواقع في نفس الأمر كذلك؛ لأنّ التقدير: لا نعلم أنّ سواهم جمعه، وإلاّ فكيف الإحاطة بذلك مع كثرة الصّحابة وتفرّقهم في البلاد، وهذا لا يتمّ إلاّ إن كان لقيَ كلّ واحدٍ منهم على انفراده، وأخبره عن نفسه أنّه لم يُكْمَلْ له جَمْعٌ في عهد النبيّ (ﷺ)، وهذا في غاية البعد في العادةٍ، قال: وقد تمسّك بقول أنس هذا جماعةٌ من الملاحدة، ولا مُتَمَسَّكَ لهم فيه؛ لأنّا لا نسلّم حمله على ظاهره: سلمناه، لكن من أين لهم أنّ الواقع في نفس الأمر [ل٣٧/أ] كذلك؟ سلمناه لكن لا يلزم من كون كلّ من الجمّ الغفير لم يحفظ كله أن لا يكون حَفِظَ مجموعه الجم الغفير، وليس من شرط التواتر أن يحفظ كلّ فرد جميعه بل أن يحفظ الكلّ الكلّ، ولو على التوزيع.

---

(١) فتح الحي القيوم [ل٣٣/أ].

وأثر ابن عباس (رضي الله عنهما) أخرجه الطبري في تفسيره (٥٢١/٩) ح(١١٠٨٨)، تحقيق: أحمد شاكر.

وقال القرطبي: «قد قتل يوم اليمامة سبعون من القراء، وقتل في عهد رسول الله (ﷺ) في بئر معونة مثل هذا العدد، قال: وإنّما خَصَّ أنسٌ الأربعةَ بالذّكر؛ لشدّة تعلّقه بهم دون غيرهم، أو كونهم كانوا في ذهنه دون غيرهم».

وقال القاضي أبو بكر الباقلاني: «الجواب عن حديث أنس أنّه لا مفهوم له، فلا يلزم أن لا يكون غيرهم جمعه. أو أنّ المراد: لم يجمعه على جميع الوجوه والقراءات التي فيه إلاّ أولئك، أو لم يجمع ما نسخ منه بعد تلاوته وما لم يُنسخ إلاّ أولئك.

أو أنّ المراد: بجمعه تلقيه من فِيّ رسول الله (ﷺ) لا بواسطة، بخلاف غيرهم، فيُحتمل أن يكون تلقّى بعضه بالواسطة، أو أنّهم تصدّوا لإلقائه وتعليمه فاشتهروا به، وخفيَ حال غيرهم عمّن عرف حالهم، فَحَصَر ذلك فيهم بحسب علمه، وليس الأمر في نفس الأمر كذلك. أو المراد بالجمع: الكتابة، فلا ينفي أن يكون غيرهم جمعه حفظاً على ظهر قلبه، وأمّا هؤلاء فجمعوه كتابةً وحفظوه على ظهر قلبٍ.

أو المراد: أنّ أحداً لم يُفصح أنّه جمعه بمعنى أكمل حفظه في عهد رسول الله (ﷺ) إلاّ أولئك، بخلاف غيرهم فلم يفصح بذلك.

أو المراد: أنَّ كل أحدٍ منهم لم يكمله إلاّ عند وفاة رسول الله (ﷺ) حين نزلت آخر آيةٍ، فلعلّ هذه الآية الأخيرة وما أشبهها ما حضرها إلاّ أولئك الأربعة ممن جمع جميع القرآن قبلها، وإن كان قد حضرها ممن لم يجمع غيرها الجمع الكثير.

أو المراد بالجمع: السَّمع والطَّاعة والعمل بموجبه». وقد أخرج أحمد في الزّهد من طريق أبي الزّاهرية أنّ رجلاً أتى أبا الدّرداء فقال: «إنَّ ابني جمع القرآن، قال: اللهم غفراً إنّما جمع القرآن من سمع له وأطاع».

قال الحافظ ابن حجر: «وفي غالب هذه الاحتمالات لا سيما الأخير تكلّف، قال: وقد ظهر لي احتمالٌ آخر، وهو أن المراد: إثبات ذلك للخزرج دون الأوس فقط، فلا ينفي ذلك عن غير القبيلتين من المهاجرين؛ لأنّه قال ذلك في معرض المفاخرة بين الأوس والخزرج، كما أخرجه ابن جرير من طريق سعيد بن عروبة عن قتادة عن أنس قال: «افتخر الحيّان الأوس والخزرج، فقال الأوس: منّا أربعة: مَن اهتزَّ له العرش سعد بن معاذ، ومَن عُدِلَتْ شهادتُه بشهادة رجلين: خزيمة بن أبي ثابت، ومَن غسَّلته الملائكة: حنظلة بن أبي عامر، ومَن حَمَته الدّبْر: عاصم بن أبي ثابت، فقال الخزرج: منّا أربعة جمعوا القرآن لم يجمعه غيرهم، فذكرهم»، قال: والذي يظهر من كثير من الأحاديث أنّ أبا بكر كان يحفظ القرآن في حياةِ رسول الله (ﷺ)، لكن أخرج ابن أشته في المصاحف بسندٍ صحيح عن محمد بن سيرين قال: «مات أبو بكر ولم يجمع القرآن، وقتل عمر ولم يجمع القرآن». قال ابن أشته: «قال بعضهم: يعني لم يقرأ جميع القرآن حفظاً، وقال بعضهم يعني: جمع المصاحف». انتهى»[1].

ومِن أمثلة ما ساقه وتعقّبه ما أورده عند حديثه عن الأسماء الآتية في كتاب الله، حيث قال، حيث قال: «ويوسف المذكور في سورة غافر، فقد قيل: إنه ليس يوسف بن يعقوب، بل يوسف بن افرائيم بن يوسف بن يعقوب. ويعقوب المذكور في أوّل سورة مريم، فقد قال الكِرْمَاني في العجايب: «إنّ الجمهور على أنّه يعقوب بن ماثان، وأنّ امرأة زكريا كانت أُخت مريم بنت عمران بن مَاثَان». والقول بأنه يعقوب بن إسحق بن إبراهيم غريب.

قال: أعني في الإتقان: وما ذكرته أنه غريب هو المشهور. والغريب الأول. وقال: ونظيره [ل٥٨/أ] في الغرابة قول نوف البِكَالِي: إنّ موسى المذكور في

(١) فتح الحي القيوم [ل٣٧/أ – ب].

الكهف في قصّة الخضر ليس هو موسى بني إسرائيل بل موسى بن ميشا بن يوسف. وقيل: ابن افرائيم بن يوسف. وقد كذَّبه ابن عباس في ذلك. وأشدّ من ذلك غرابة ما حكاه النقّاش والماوردي: أنّ يوسف المذكور في سورة غافر من الجنّ بعثه الله رسولاً إليهم. وما حكاه ابن عساكر: أنّ عمران المذكور في آل عمران هو والد موسى لا والد مريم»[1].

ومن أمثلة ما أتى به على جهة الاستقصاء والاستفاضة ما ذكره أيضاً لدى حديثه عن الألقاب الآتية في كتاب الله، حيث قال: «ثالثها: الألقاب، قد تَعَزَّى، أي: انتمى منها للقرآن: المسيح عيسى بن مريم. ومعناه: قيل: الصّديق.

وقيل: الذي ليس لرجليه أخمص. وقيل: الذي لا يمسح ذا عاهة إلا برئ. وقيل: الجميل. وقيل: الذي يمسح الأرض، أي: يقطعها. وقيل: غير ذلك.

وفرعون، وهذا اسمه الوليد بن مصعب، وكنيته أبو الوليد. وقيل: أبو مُرَّة، ويُقال فرعون لكلِّ مَن مَلَك مصر.

وذو القرنين، وهذا ((يُسْمَى)) بتخفيف الميم، ((بالاسكندر فيما قد شُهِر)) من الأقوال في اسمه. ومنها: أنّ اسمه عبد الله، ولُقِّبَ ذا القرنين؛ لأنّه بلغ قرني الأرض المشرق والمغرب. وقيل: لأنه ملك فارس والرّوم. وقيل: كان برأسه قرنان، أي: ذؤابتان. وقيل: كان برأسه شبه القرنين. وقيل: كان له قَرْنان من ذهب.

وقيل: رأى في النّوم أنه أخذ بقرني الشّمس. وقيل: لأنه انقرض في زمنه قرنان من النّاس، وهو حيٌّ. وقيل: لأنه أُعْطِيَ علم الظّاهر وعلم الباطن. وقيل: إنه دخل النّور والظّلمة. وقيل: لغير ذلك.

---

(١) فتح الحي القيوم [ل٥٨/أ . ب].

وإسرائيل، لَقَبُ يعقوب، ومعناه: عبد الله. وقيل: صفوة الله. وقيل: غير ذلك. وإلياس قيل: إنه لقب إدريس. ونوح واسمه عبد الغفّار، ولقب نوحاً؛ لكثرة نَوْحِه على نفسه في طاعة ربّه. [٥٨/ب].

وذو الكفل، قيل: إنّه لقب إلياس. وقيل: اليَسْع. وقيل: يوشع. وقيل: زكريا. وتُبَّع، واسمه أسعد بن مَلْكِي كرب، ولُقِّبَ تُبَّعاً؛ لكثرة مَن تبعه. وقيل: إنه لَقَبُ ملوك اليمن»[١].

ومن أمثلة ذِكْره الاعتراضات أثناء الشَّرح ما ذكره لدى تقسيم القرآن حيث قال: «فالحاصل أنَّ القرآن على أربعة أقسام: متواتر، وآحاد مستجمع الشّروط الثلاثة مع الشّهرة، ومستجمع لها مع عدم الشّهرة، وغير مستجمع لها، فهذا تمتنع القراءة به قطعاً. والأوّلان تجوز القراءة بهما قطعاً، وفي الثالث خلاف هذا عند من لم يشترط في القرآنية التواتر، وهو الصّحيح، وإلا فيمتنع القراءة بغير الأول. وهذا مبني قول الأصل: "وتمتنع القراءة بغير الأول"، فهو مخالفٌ لقوله بعد:"وشرط القرآن: صحة السّند، وموافقة الخط، والعربية"؛ إذ القائل بامتناع القراءة بغير الأول لا يكتفي بصحّة السّند بل لا بدّ عنده في القرآنية من التواتر.

ثُمّ قوله: "وشرط القرآن... إلخ" صريحٌ في عدم الاكتفاءِ عند عدم التواتر بمجرد الصّحة، بل لا بد معها من موافقة العربية، والخط، والشّهرة إن كان يرى اعتبارها في القرآنية، وهو المفهوم من قوله في تعريف الشّاذ: "ما لم يشتهر إلخ"، وفي أنّ الشّاذ يتحقّق عند عدم استجماع هذه الشّروط، وبه يُعلم قصور التقسيم السّابق عن إفادةِ المراد، وهذا هو الاعتراض الموعود به فيما مرّ بقولي: ((قلت اعْتُرِضَ هذا بما يأتي))»[٢].

---

(١) فتح الحي القيوم [ل٥٨/ب]، و[ل٥٩/أ].

(١) فتح الحي القيوم [ل٣٥/أ].

ولو ذهب البحثُ يستقصي صنيع السُّنباطي (~) في هذا الجانب لطال المقام، فهي صبغةٌ طاغيةٌ على الكتاب، لكن لعلّ فيما مضى كفاية دالّة على معالم منهجه[1].

(٢) انظر في ذلك: فتح الحي القيوم [ل٣٢/أ] عند حديثه عن أول ما نزل وقد أفاض في ذلك.
وكذلك [ل٢٧/أ]، و[ل٢٧/ب] عند حديثه عن المكي والمدني وتعريفهما وأمثلتهما.
وكذلك [ل٢٥/أ]، و[ل٢٥/ب] عند تعريف القرآن.
وكذلك [ل٣٣/ب]، و[ل٣٤/أ] عند حديثه عن تقسمات القرآن باعتبار الإسناد.
وكذلك [ل٣٧/أ]، و[ل٣٧/ب] أفاض في الحديث عن حفَّاظ القرآن ورواته من الصّحابة الكرام ﷺ-، وذكر الخلاف الشديد في عددهم، والأقوال في ذلك، والتوفيق بين الأقوال، وغيره من الفوائد والنّقول.
وكذلك [ل٤٦/أ] عند ذكره لأنواع المجاز، فذكر الأمثلة لها، واعترض على بعضها.
وكذلك [ل٤٧/أ] عند حديثه عن الزيادة التي هي أحد أنواع المجاز، ناقش المسألة نقاشاً جاداً.
وكذلك [ل٥٥/أ] عند حديثه عن أنواع النسخ ذكر الأقوال في ذلك، وناقشها نقاشاً ضافياً واعترض على بعضها أو على بعض أمثلتها المذكورة.

المطلب الرابع
توظيفه الشّاهد الشّعري لخدمة الشّرح:

أورد السُّنباطي (~) الشَّاهد الشَّعري . على قلّةٍ . في المَيْدَانَيْن المُعَيّنين للدراسة، ووظّفه في الاستدلال لبعض ما ذهب إليه في بيان الشّرح، فعل ذلك في موطنين اثنين لا ثالث لهما. سَوْقُهما كالآتي:

فعند شرحه لأحد أبيات المقدّمة -((لا سيما الشّرعي وما توقّفا))-، قال (~): « و((الشّرعي)) بحذف إحدى يائيه للضّرورة مجرور، ويجوز رفعه خبر لمحذوف، و((ما)) موصولةٌ، أو موصوفةٌ، ونصبه بإضمار فعل، و((ما)) نكرةٌ موصوفةٌ،

ورويَ بالأوجه الثّلاثة قول امرئ القيس:

ألا رُبَّ يوم صالح لكَ منهما ولا سيّما يومٌ بدَارَة جُلْجُل.

والثلاثة جائزةٌ فيما بعد "سيما" معرفةً كان أو نكرةً، ومَنْعُ الجمهور نصبه معرفة مبني على أنَّ نصبه لا يكون إلاّ على التمييز، وهو ممنوع»[1].

وعند حديثه عن الالتفات كمقابل للمجاز، قال (~): «وأقسامه على ما يفهم من تعريفه المذكور ستة: الالتفات من التكلّم إلى الخطاب، نحو: ﴿ وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾ [يس].

وإلى الغَيبة، نحو: ﴿ إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ﴿١﴾ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ ﴿٢﴾ ﴾ [الكوثر].

---

(١) فتح الحي القيوم [ل٣/أ].

والبيت في ديوان امرئ القيس (صـ١٠).

ومن الخطاب إلى التكلّم، ولم يقع له مثال من القرآن.

قال في الإتقان: «ومثّل له بعضهم بقوله: ﴿ **فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍۖ** ﴾ [طه:٧٢]، ثُمَّ قال: ﴿ **إِنَّآ ءَامَنَّا بِرَبِّنَا** ﴾ [طه:٧٣]، وهذا المثال لا يصحّ؛ لأنّ شرط الالتفات أن يكون المراد به واحداً». انتهى. ومثاله من غيره قول الشّاعر:

طَحَا بكَ قَلْبٌ في الحسان طَرُوبُ بعيد الشّبابِ عَصْرَ حَانَ مشيبُ.

يُكلّفني ليلى وقَد شَطَّ وَلْيُهَا فَعَادَتْ عَوَادٍ بينَنَا وَخُطُوبُ.

وفي هذا النوع التجريد، فهو مجاز عند البهاء السّبكي... »[1].

المطلب الخامس:

إحالتُهُ على مواطن ستأتي، أو على مواطن قدسبقت، ووعْدُهُ حيناً بإشباع المسائل المتناوَلَة بحثاً في أماكنها[2] من الكتاب كلٌّ عِلْم بحسبه، وإحالته في بعض المسائل إلى مواضعها من كتب الاختصاص.

---

(١) فتح الحي القيوم [ل٤٧/أ]. هذان البيتان لعلقمة بن عَبْدَة، أو علقمة الفَحْل. والبيتان من قصيدته المفضلية. انظر: المفضليات (صـ ٣٩٠).

(٢) انظر: فتح الحي القيوم [ل١/أ] أحال على "علمي التفسير وأصول الفقه"، و[ل٣/أ]، و[ل٣١/ب]، و[ل٥٤/أ] أحال على "علم أصول الفقه" فيها. و[ل٢/ب]، و[ل٣٠/أ- ب] أحال على "علم الحديث" فيهما. و[ل٣/أ] أحال على "علم العروض". و[ل٣/ب]، و[ل٤/أ] أحال على الخاتمة فيهما. و[ل٤٦/ب]، و[ل٥٠/ب] أحال على "علم البيان" فيهما. و[ل٤٨/ب]، و[٥٦/أ] أحال على "علم المعاني" فيهما. وأحياناً يرجئ التفصيل في المسألة المتكلم فيها إلى مكانه من كتب الاختصاص، كما في [ل٣٩/ب]، و[ل٤٠/أ]، و[ل٤١/أ]،و[ل٤١/ب]، و[ل٤٢/ب]،و[ل٤٣/أ]، و[ل٤٣/ب].

مثال ذلك قوله (~): «وقولي: ((قد أتانا بالهدى)) صفةٌ لـ"نبيّ"، أي: جاءنا بالدّلالة على ما يوصِل إلى الفوز، ويجوز أن يُراد به الموصِل إليه. ((خاتم الانبيا)) صفة ثانية نظير قوله . تعالى .: ﴿ **وَهَـٰذَا كِتَـٰبٌ أَنزَلْنَـٰهُ مُبَارَكٌ** ﴾ [الأنعام:٩٢،١٥٥]، أو حال من الضّمير المستتر في "أتانا"، و((خاتِم)) بكسر التّاء وفتحها، أي: الذي خَتَمَهم، أو خُتِموا به، كما سيأتي بما فيه من المباحث في علم أُصول الدّين»[١].

ومثال أخر قوله (~): «وإن استويا في الصّحة فيرجّح أحدهما بكون راويه حاضر القصّة،أو نحو ذلك من وجوه الترجيحات الآتية في علم أصول الفقه»[٢].

ومثالٌ آخر قوله (~): «ومن الاستعارة: المكنية والتخييلية، وسيأتي تعريفهما في علم البيان بما يُعلم منه أنهما ليستا من أقسام المجاز، فالتعريف المذكور لغيرهما، وقد تُقَيَّد بالتحقيقية؛ احترازاً عنهما كما سيأتي»[٣].

ومثالٌ آخر قوله (~): «وفي كون هذه الأفعال منبئةٌ عن التشبيه نوع خفاء، والأظهر أنّ الفعل ينبيء عن حال التشبيه في القرب والبعد لا عن التشبيه نفسه. وسيأتي الكلام على الاستعارة والتشبيه في علم البيان بأبسط من هذا»[٤].

ومثالٌ آخر قوله (~): «وهذا مذهب الخلف، ومذهب السّلف: الإيمان بظاهره وتفويض المراد منه إلى الله . تعالى .، وقد تقدّم المذهبان في علم أُصل الدين»[١].

---

(١) فتح الحي القيوم [ل٢/ب].

(٢) فتح الحي القيوم [ل٣١/ب].

(٣) فتح الحي القيوم [ل٥٠/ب].

(٤) فتح الحي القيوم [ل٥١/أ].

ومثالٌ آخر قوله (~): «.....، وهذه الأنواع الستة قد ذُكِرَت هنا مجملة. وأمّا ذكر كلّ منها مبيّناً بتعريفه وأقسامه فسيأتي في علم المعاني»[٢].

ومثال ما أرجأ التفصيل فيه إلى مكانه من كتب الاختصاص قوله (~): «وقولي: ((أتت)) صفة لـ((إمالة)) تعلّق به اللام و"في"، ويجوز أن يتعلّق به اللام قبله أيضاً، أي: إمالة آتية للألف والهاء لأهل الإمالة في كلِمٍ معينة نوعاً بالضّابط، وعيناً بالعدّ، مبيّنة بالتفصيل عند أهل هذا الفنّ في كتبه»[٣][٤].

المطلب السادس

الإحالة على كتبه المؤلّفة في بعض فروع الكتاب، أو مسائله. كما سبق ذكره في شرحه للمقدمة من إحالته على كتابه: "شرح مقدمة زكريا الأنصاري في الكلام على البسملة والحمدلة"[٥]. وكتابه: شرح الشّاطبية[٦]. وشرحه على منظومته التي في رسم الهمزة[٧].

المطلب السّابع

اهتمامه بذكر اللطائف والفوائد:

أورد السنباطي (~) في مواطن ظاهرة بعض اللَّطَائف العلمية القيّمة، فحيناً يسبقها بقوله: لطيفة، أوتنبيه، أو فائدة، وحيناً لا يفعل من ذلك شيئاً.

---

(١) فتح الحي القيوم [ل٥٣/ب].

(٢) فتح الحي القيوم [ل٥٧/أ].

(٣) فتح الحي القيوم [ل٤٠/أ].

(٤) انظر المواطن الباقية في: فتح الحي القيوم [ل٣٩/ب]، و[ل٤١/أ]، و[ل٤١/ب]، و[ل٤٢/ب]،و[ل٤٣/أ]، و[ل٤٣/ب]، و[ل٤٤/أ].

(٥) انظر: فتح الحي القيوم [ل١/ب].

(٦) فتح الحي القيوم [ل٣٩/أ].

(٧) فتح الحي القيوم [ل٤٢/ب].

مثال ذلك قوله (~) عند حديثه عن أسباب النزول: «تنبيه: قد يذكر المفسّرون سبباً واحداً لآياتٍ متعدّدة، ولا إشكال في ذلك؛ فقد ينزل في الواقعة الواحدة آياتٌ متعدّدة من سور شتَّى، وكثيراً ما يذكرون للآية أسباباً متعدّدة، وطريق الاعتماد في ذلك أن يُنظر في العبارة الواقعة، فإن عبَّر كل من اثنين مثلاً بقوله: نزلت في كذا، فهذا يُراد به أنّها تتضمّن هذا الحكم؛ لا أنَّ هذا سبب النّزول على ما هو المعروف من عادة الصّحابة والتّابعين، كما صرَّح به الزّركشي وغيرُه، فلا منافاةَ بين قوليهما إذا كان اللّفظ متناولاً لهما، وإن عبّر واحدٌ بقوله: نزلت في كذا، وصرَّحَ الآخرُ بذكر سببٍ خلافه فهو المعتمد، وذلك استنباطٌ كما في حديث البخاري[1] عن ابن عُمَر قال: «أنزلت نساؤكم حرثٌ لكم في إتيان النّساء في أدبارهنَّ»، وذكر قبله عن جابر[2] التصريح بذكر سببٍ خلافه، فالمعتمد حديث جابر؛ لأنّه نقلٌ، وقول ابن عُمر استنباطٌ منه. [ل ٣١/أ]

وقد وَهَّمَه فيه ابن عباس، وذَكَرَ مثل حديث جابر كما أخرجه أبو داود[3]، وغيره.

وإن صرَّح واحد بسبب وآخر بسببٍ غيره، فإن كان إسناد أحدهما صحيحاً دون الآخر، فالصَّحيح هو المعتمد. وإن استويا في الصحة فيرجّح أحدهما بكون راويه حاضر القصة، أو نحو ذلك من وجوه الترجيحات الآتية في علم أصول الفقه، فإن لم يوجد مرجِّح فإن أمكن نزولها عقب السّببين أو الأسباب المذكورة بأن

---

(١) (٢٩/٦) ح(٤٥٢٦)، تحقيق: البُغا.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٩/٦) ح(٤٥٢٨)، تحقيق: البُغَا.

(٣) انظر: سنن أبي داود (٢٤٩/٢) ح(٢١٦٣)، و(٢١٦٤)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.

ورمز الشيخ الألباني للأول بالصِّحة، وبالحسن للثاني.

لا تكون معلومة التباعد حُمِلَتْ على الجميع، وإن لم يمكن ذلك فتحمل على تعدّد النزول...»[1].

ومثالٌ آخر ما ذكره لدى حديثه عن المكي والمدني، فقال (~): «تنبيه: قال ابن الحَصَّار: «كلُّ نوع من المكي والمدني منه آيات مستثناةٌ إلاّ أنّ من النّاس من اعتمد في الاستثناء على الاجتهاد دون النّقل». وقال الحافظ ابن حجر في شرح البخاري: «قد اعتنى بعض الأئمة ببيان ما نزل من الآيات بالمدينة من السّور المكيّة، قال: وأمَّا عكس ذلك، وهو نزول شيءٍ من آيات السّور المدنية بمكّة بأن تأخّر نزول تلك السّورة إلى المدينة فلم أره إلاّ نادراً». وقد ذكر في الإتقان ما وقف على استثنائه من النّوعين مستوعِباً ما رآه من ذلك على الاصطلاح الأوّل دون الثّاني كما قال، فمن أراد
ذلك فليطالعه ثَمَّة»[2].

ومثال آخر أيضاً ما ساقه عند حديثه عن المترادف، قال (~): «منه أنّ في القرآن ألفاظاً يُظَنّ بها الترادف وليست منه، من ذلك: "الخوف والخشية"، فإنّ الخشية أشدّ الخوف، وتكون من عِظَم المُخْتَشَى، وإن كان الخاشي قويّاً، والخوف يكون من ضعف الخائف، وإن كان المخوف أمراً يسيراً، ولذلك وردت الخشية غالباً في حقِّ الله، نحو: ﴿ مِنۡ خَشۡيَةِ ٱللَّهِۖ ﴾ [البقرة:٧٤، والحشر:٢١]، ﴿ إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْۗ ﴾ [فاطر:٢٨]. وأما ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ ﴾ [النحل:٥٠] ففيه لطيفة: فإنّه في وصف الملائكة،

(١) فتح الحي القيوم [ل٣١/أ – ب].
(٢) فتح الحي القيوم [ل٢٧/ب].

ولمَّا ذكر قوّتهم وشدة خَلْقِهم عبّر عنه بالخوف؛ لبيان أنّهم وإن كانوا غلاظاً شداداً فهم بين يديه . تعالى . ضعفاء، ثُمَّ أردفه بالفوقية الدّالة على العظمة، فجمع بين الأمرين، ولمّا كان ضعف البشر معلوماً لم يحتج إلى تبيينه»[1].

ومن ذلك ما ذكره في المقدمة، حيث قال: «فائدة: سَمَّيَ الله القرآن بخمسة وخمسين اسماً، وقد ذكرها في الإتقان بدلائلها»[2].

وآخر ما يُمَثَّل به ما ذكره (~) لدى حديثه عن الكُنى الآتية في القرآن، قال: «وثانيها: الكُنَى ما ورد في القرآن من هذي غير أبي لَهَبْ، وهو بفتح الهاء وسكونها قراءتان في السّبع، وعلى الثّانية جَرَيتُ في النّظم، و((عَلَمُه)) عبد العزي.

وذلك لم يذكره الله . تعالى . باسمه؛ لأنّه حرامٌ شرعاً.

وقيل: للإشارة إلى أنّه جَهَنَّميّ»[3].

---

(١) فتح الحي القيوم [ل٤٩/ب].

(٢) فتح الحي القيوم [ل٢٥/ب].

(٣) فتح الحي القيوم [ل٥٨/ب].

ويُنظر أيضاً [ل٣٠/أ]، و[٤٨/ب] صدَّرَهما بـ"تنبيه".

المطلب الثّامن

ذِكْرُهُ بعض لغات العرب:

أورد السُّنباطي (~) بعض لغات العرب -على قلّةٍ- في المَيْدَانَيْن المُعَيّنين للدراسة، واستخدمها في شرح مفردات النّظم، فعل ذلك في نحو خمسة مواطن، بيانها كالآتي:

فعند شرحه لأحد أبيات المقدّمة -((حَوَتْ عُلُومَاً عَشْرَةً مَعْ أَرْبَعَةٍ))-، قال (~): «...، وهذا معنى قولي: ((حَوَتْ عُلُومَاً عَشْرَةً مَعْ أَرْبَعَةٍ))، وهو بتسكين شين ((عشرة))؛ للضَّرورة على اللّغة التميمية،أو بفتحها مع تسكين الهاء بنية الوقف»[(١)].

وفي نفس المقدمة لدى شرحه لبيت النظم: ((لكنني رأيتُ حفظها عَسِرْ)) قال (~): «فـ(عسراً) مفعول (رأيت) الثاني،وقفتُ عليه بالسّكون بلغة ربيعة»[(٢)].

وعند ذكره للمكي والمدني، قال (~): «...، فالأصحّ في الأربعة الأولى أنها من المكيّ، وفي التسعة الأُخرى أنها من المدنيّ، وهو القول الأول، واستعمالي لـ((كلا)) المضاف للظاهر معرّباً بالحروف لغة كنانة»[(٣)].

وعند حديثه عن المطلق والمقيد، قال (~): «فقولي: ((فَمَا مِن ذَيْن)) فيه حذف الموصوف، وهو مقيسٌ في نحو ذلك، و((ما)) فيه حجازية»[(٤)].

---

(١) فتح الحي القيوم [ل٣/ب].

(٢) فتح الحي القيوم [ل٣/ب].

(٣) فتح الحي القيوم [ل٢٧/ب]. أورد ذلك عند شرحه لبيت النّظم:

تَغَابنٌ قيامةٌ مَعْ تَالِيَيْ & إخْلاصِهَا ثم الأَصَحُّ في كِلَيْ.

(٤) فتح الحي القيوم [ل٥٤/ب]. أورد ذلك عند شرحه لبيت النّظم:

مثالُـه وفـي مقـيَّدَين & مِن غَير ترْجِيح فَمَا مِن ذَيْن.

وعند حديثه عن الأسماء الواردة في القرآن، قال (~): ((وللملائك أحد عشر)) على خلافٍ في بعضها: جبرئيل، وميكائيل، وفيها لغات قُرِيء بها»[1].

المطلب التاسع

صنيعه مع المؤلفات في أنواع "علم التفسير":

اهتم السّنباطي (~) بذلك، فحيناً يبدأ شرحه عن النوع المُتَناوَل بذكر المؤلفات فيه، أو بذكر أسماء من ألّف فيه، وأحياناً يرجئ ذلك إلى نهاية الحديث عنه، فعل ذلك في المَيْدَانَيْن المُعَيَّنَين للدراسة نحو ستّ مرات، ثلاث مرات قبلُ، ومرتان بعدُ، ومرة في أثناء الشّرح.

الأول: ما أورده في بَدْءِ حديثه عن أسباب النزول، قال (~): «والنَّوع العاشر: أسباب النزول،وقد ألّف فيه قومٌ تآليف أشهرها كتاب الواحدي، وقد اختصره الجُعْبُري فحذف أسانيده ولم يزد عليه شيئاً، كما أفاد ذلك في الإتقان. وفيه كالشَّرح أنّ للحافظ ابن حجر فيه تأليفاً في غاية النّفاسة، لكن مات عن غالبه مسوَّدة فلم ينتشر، قال: «وقد ألّفتُ فيه كتاباً حافلاً موجزاً محرّراً، ولم يُؤَلّف مثله في هذا النّوع سمّيته "لباب النّقول في أسباب النّزول»»[2].

والثاني: ما ذكره في بدء حديثه عن الغريب، قال (~): «الغريب: وهو ما يحتاج إلى البحث عن معناه في اللّغة، ومرجعه النّقل من كتب اللّغة كالصّحاح للجوهري. وقد أفرد غريب القرآن بالتأليف خلائق لا يُحصون منهم: أبو عبيدة، وأبو عمرو، والفرّاء، وابن دُريد.

---

(١) فتح الحي القيوم [ل٥٨/أ].

(٢) فتح الحي القيوم [ل٣٠/ب].

ومن أشهرها كتاب العزيزي، وهو محرّرٌ سهل المأخذ، حرّره هو وشيخه أبو بكر بن الأنباري في خمس عشرة سنة، ومن أحسنها المفردات للرّاغب، ولأبي حيّان في ذلك تأليفٌ لطيفٌ في غاية الاختصار في نحو كراسين»[١].

والثالث: وفيه تنصيصه على أسماء مَن ألَّفَ ما ذكره في بدء حديثه عن الناسخ والمنسوخ، حيث قال (~): «الناسخ والمنسوخ، وكل منهما حَلَّ في القرآن بكثرة، وفيه تصانيف كثيرةٌ منها: لأبي عبيد القاسم بن سلاّم، وأبي داود السّجستاني، وأبي جعفر النّحاس، وابن الأنباري، ومكي، وابن العربي، وآخرين»[٢].

والرابع: ما عقَّبَ به في آخر شرحه لموضع "قراءات النبيِّ (ﷺ)، حيث قال: «ومَن أراد الإحاطة بقراءته (ﷺ) أعني الذي قرأها وأقرأها فعليه بكتب القراءات، كالتيسير، ونظمه الشّاطبية في السّبع، والنّشر، وتقريبه، ونظمه الطيبة في العشر، والنهاية لابن الجزري في الثلاثة الزّائدة عليها، ومجمع السُّرور، وإيضاحه في الأربعة عشر. ولهذا أسقط هذا النّوع في الإتقان، وهو أولى»[٣].

والموطن الأخير من ذلك القبيل ما ختم به الحديث عن "علم التفسير" عموماً، وعن "المبهمات" خصوصاً، إذ قال: « ثُمَّ هذا النّوع ـ أعني المبهمات – كثيرٌ في القرآن [٥٩/أ] وقد صُنِّفَ فيه تصانيف، فصنّف فيه السُّهَيلي وابن عساكر، ثُمّ القاضي بدر الدين بن جماعة. وأفاد في الإتقان أنّ له في ذلك تأليفاً حافلاً لا نظير له في ذلك، وأنه لخص مهمّاته في الإتقان، والمذكور في هذا النّظم كأصله القليل من ذلك. والله المستعان»[٤].

---

(١) فتح الحي القيوم [ل٤٤/أ].

(٢) فتح الحي القيوم [ل٥٤/ب].

(٣) فتح الحي القيوم [ل٢٦/ب].

(٤) فتح الحي القيوم [ل٥٩/أ – ب].

والموطن الذي ذَكَر المُؤَلَّف في أثناء شرحه ما أورده لدى حديثه عن المجاز، حيث قال (~): «للعز بن عبد السّلام تصنيف في مجاز القرآن أفاد في الإتقان أنّه لخصّه مع زيادات في كتابٍ سمّاه "مجاز الفرسان إلى مجاز القرآن"»[١].

المطلب العاشر

موقفه من الصّنعة الحديثية:

أولى السّنباطي (~) الصَّنعة الحديثية في بعض صورها اهتماماً واضحاً من خلال المَيْدَانَيْن المُعَيَّنَين للدراسة، فحيناً ينصُّ على المَخْرَج من كتب الحديث، أو أسماء أصحابها، وينقل حكم بعض الأئمة، أو يحكم عليها بنفسه تارةً، وأُخرى لا يحكم، وحيناً يسوق الحديث بدون ذكر مَخْرَج، يفعل ذلك يخدم بها النصّ المشروح. والبحث سائق بعض تلك الإيرادات منه (~)، فمنها:

- قوله (~): «...،كما في حديث ذكره الطحاوي، وصحّحه ابن حبّان»[٢].
- وقوله (~): «...، رواه الشَّيخان إلا صدره مسلمٌ»[٣].
- وقوله (~): «وفي الحديث: «أصحابي كالنّجوم بأيّهم اقتديتم اهتديتم». وهو ضعيف»[٤].

---

(١) فتح الحي القيوم [ل٤٦/أ].

(٢) فتح الحي القيوم [ل٢/أ].

(٣) فتح الحي القيوم [ل٢/أ].

(٤) فتح الحي القيوم [ل٣/أ]. =

=والحديث أخرجه: الآجُرِّي في الشريعة (١٦٩١/٤) ح(١١٦٧) عن ابن عمر (رضي الله عنهما)، وابن بطّة في الإبانة الكبرى (٥٦٤/٢) ح(٧٠٢) عن ابن عباس (رضي الله عنهما)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٩٢٥/٢) ح(١٧٦٠) عن جابر (رضي الله عنه)، وقال بعده: «هذا

• وقوله (~): «وقال النبيُّ (ﷺ) لعليٍّ (ﷺ): «لأن يهديَ الله بك رجلاً واحداً خيرٌ لك من حُمر النَّعَم». رواه الشيخان. وقال: «فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم». وقال:«إن الله وملائكته وأهل السّموات والأرض، حتى النّملة في جحرها، وحتى الحوت في الماء ليُصَلُّونَ على معلمي الناس الخير »»[1].

• وقوله (~): «...، وهو جائز في الواو و"أو" على الأصح، فمن الواو قوله (ﷺ): «تَصَدَّق رجل من دينارِه، من صاع برّه، من صاع تمره». ومن "أو" قول [ابن] عمر (رضي الله عنهما): «صلّى رجلٌ في إزار ورداء، في إزار وقميص، وفي إزار وقُباء»، وهو كثير في هذا النظم... »[2].

إسناد لا تقوم حجة؛ لأنّ الحارث ابن غُصَين مجهول». وقال عنه الشيخ الألباني:«موضوع»،كما في السلسلة الضَّعيفة (١/١٤٤) ح (٥٨).

(٤) فتح الحي القيوم [ل٣/أ].

والحديث الأول: أخرجه البخاري في صحيحه (٤/٦٠) ح(٣٠٠٩)، و(٥/١٨) ح(٣٧٠١)، و(٥/١٣٤) ح(٤٢١٠) نسخة: البُغا، ومسلم في صحيحه (٤/١٨٧٢) ح(٢٤٠٦)، تحقيق: محمد عبد الباقي. والحديث الثاني: أخرجه الترمذي في سننه (٤/٣٤٧) ح(٢٦٨٥) عن أبي أُمامة الباهلي (ﷺ)، تحقيق: بشار معروف، وقال الترمذي عنه: «حديث حسن صحيح غريب»، والطبراني في المعجم الكبير (٨/٢٣٣) ح(٧٩١١). وقال الألباني عنه: «صحيح»، كما في صحيح سنن الترمذي.

والحديث الثالث: أخرجه الترمذي في سننه (٤/٣٤٧) ح(٢٦٨٥) عن أبي أُمامة الباهلي، تحقيق: بشار معروف، وقال الترمذي عنه: «حديث حسن صحيح غريب»، والطبراني في المعجم الكبير (٨/٢٣٤) ح(٧٩١٢). وقال الألباني عنه: «صحيح»، كما في صحيح سنن الترمذي.

(١) فتح الحي القيوم [ل٤/أ]. والحديث الأول أخرجه:مسلم في صحيحه (٢/٧٠٤) ح(١٠١٧) عن جرير ابن عبد الله البجلي (ﷺ)، تحقيق: محمد عبد الباقي. والأثر الذي ذكره السَّنباطي عن ابن عمر (رضي الله عنهما)، – برغم أنه قد ثبت هكذا في الثلاث النّسخ من "فتح

• **وقوله** (~): «فخرج عن أن يُسمَّى قرآناً...، وبقولي: ((قد أعجز الخلق بأقصر السّور منه)): الأحاديث الرَّبانيّة كحديث الصَّحيحين: «أنا عند ظن عبدي بي... إلى آخره»»[1].

• **وقوله** (~): «وتحرم قراءته بالمعنى وإن جازت رواية الحديث به؛ لفوات الإعجاز المقصود من القرآن، فالضّمير في قولي: ((له)) راجع للقرآن، وهو متعلّق بـ((قراءة))، وكذا تفسيره بما ((عَنَّ))، أي: ظهر للشّخص فيه برأيه ((يحرم)) قال النبيّ (ﷺ): «مَن قال في القرآن برأيه، أو بما لا يعلم فليتبوأ مقعده من النّار»، رواه أبو داود، والتّرمذي حسّنه، وله طرقٌ متعدّدة...»[2].

الحي القيوم"–، إلا أنّ الصحيح أنه عن أبيه عمر الفاروق (ﷺ) موقوفاً، وأتى مرفوعاً، وليس بصحيح. انظر: صحيح البخاري (٨٢/١) ح(٣٦٥) نسخة: البغُا، ونصّه فيه: «عن أبي هريرة (ﷺ) قال: قام رجل إلى النبي (ﷺ) فسأله عن الصَّلاة في الثوب الواحد، فقال: «أوكلكم يجد ثوبين». ثم سأل رجل عمر (ﷺ)، فقال: «إذا وسَّع الله فأوسعوا»، جمع رجل عليه ثيابه، صلَّى رجل في إزار ورداء، في إزار وقميص، في إزار وقباء، في سراويل ورداء، في سراويل وقميص، في سراويل وقباء، في تبان وقباء، في تبان وقميص، قال: وأحسبه قال: في تبان ورداء».

وانظر أيضاً: السّلسّلة الضّعيفة (٥٤٤/١٢-٥٤٧) رقم (٥٧٤٦).

(٢) فتح الحي القيوم [ل٢٥/ب]. والحديث أخرجه: البخاري في صحيحه من رواية أبي هريرة (ﷺ)(١٢١/٩) ح(٧٤٠٥)، و(١٤٥/٩) ح(٧٥٠٥) نسخة: البُغا، ومسلم في صحيحه (٢٠٦١/٤، و٢٠٦٧، و٢١٠٢) ح(٢٦٧٥) تحقيق: محمد عبد الباقي.

(١) فتح الحي القيوم [ل٢٦/أ]. والحديث أخرجه بهذا اللفظ عن ابن عباس (رضي الله عنهما): النسائي في السنن الكبري (٢٨٦/٧) ح(٨٠٣١)، وبأحد أجزائه أخرجه: الترمذي في سننه (٢٠٠/٥) ح(٢٩٥٢) من وراية جندب بن عبد الله (ﷺ)، وقال بعده: «هذا حديث غريب»، تحقيق: شاكر، وأبو داود في سننه (٧٨٩/٢) ح(٣٦٥٢)، والطبراني في المعجم الكبير (١٦٣/٢) ح(١٦٧٢) من رواية جندب (ﷺ). قال الشيخ

• **وقوله** (~): «النوع الرابع: ما خُصَّ من القرآن بالسنة، وذاك أي: تخصيص القرآن بالسنة جائزٌ، وواقعٌ بكثرةٍ، ((وجائزٌ ذلك)) المذكور من الجواز والوقوع، ((ذو تواتر)) وما سواه منها خلافاً لمن منع جواز تخصيصه بما سوى المتواتر منها. قال: وإلا لترك القطعي بالظنّي. قلنا: محل التخصيص دلالة العام، وهي ظنية، والعمل بالظّنين أولى من إلغاء أحدهما، على أنّه قد وقع بكثرةٍ كما ذكرنا. فمن ذلك تخصيص: ﴿ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ ﴾ [البقرة:٢٧٥] بغير البيوع الفاسدة المبيّنة في الأحاديث الصّحيحة. وحرّم الرّبا بغير العرايا الثّابت بحديث الصَّحيحين. و﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ ﴾ [المائدة:٣] بحديث: «أحلت لنا ميتتان وَدَمَان: السّمك، والجراد، والكبد، والطُّحَال». رواه الحاكم وابن ماجه من حديث ابن عُمَر مرفوعاً، والبيهقي عنه مرفوعاً، وقال: «إسناده صحيح»[1]، وتخصيص آيات المواريث بغير القاتل،والمخالف في الدِّين المأخوذ من الأحاديث الصحيحة.

والنَّوع الخامس: ما يَخُصُّ مِن القرآن السّنّةَ، وقد حَوَى القرآن من ذلك نزراً، . أي: قليلاً .. من ذلك قوله . تعالى .: ﴿ وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا.... الآية﴾

الألباني في تحقيق كتاب الإيمان لابن تيمية (١٠٤/١): «"من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار" لا وجود له بهذا اللفظ، وإنما هو مركب من حديثين كلاهما ضعيف».

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه (١١٠٢/٢) ح(٣٣١٤)، والبيهقي في السنن الكبري (٣٨٤/١) ح(١١٩٦، ١١٩٧)، وقال: «إسناده صحيح»، و(٤٣٢/٩) ح(١٨٩٩٧)، و(١٢/١٠) ح(١٩٦٩٧) كلهما من حديث ابن عُمر (رضي الله عنهما). وقال عنه الشيخ الألباني: «صحيح»، كما في صحيح الجامع الصغير وزيادته (١٠٢/١) ح(٢١٠).

[النحل:٨٠]، فإنّه خصّ حديث:«ما أُبين من حيٍّ فهو ميّت». رواه الحاكم[١] من حديث أبي سعيد، وقال: «صحيح على شرط الشيخين»، أي:كالميت في النجاسة، فهو مخصوص بغير الصّوف، والوبر، والشّعر، فهي طاهرةٌ إذا أُبينَتْ في الحياة؛ لامتنان الله . تعالى . في الآية وآية الجزية، وهي قوله . تعالى .: ﴿ **حَتَّىٰ يُعۡطُواْ ٱلۡجِزۡيَةَ عَن يَدٖ.... الآية**﴾ [التوبة:٢٩]، فإنّها خصَّتْ خبر: ((أُمِرْتُ أن أُقاتل)) المشتهر في الصّحيحين[٢]، وهو: «أُمرت أن أُقاتل النّاس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله»، فهو مخصوص بغير مَن بذل الجزية. وقوله: ﴿ **حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ.... الآية**﴾ [البقرة:٢٣٨]، فإنّه يخصُّ النّهي عن الصّلاة وقت الكراهة المُخَرَّج في الصّحيحين وغيرهما، فهو مخصوص بغير صلاة الوقت. وقوله: ((والعاملين عليها)) مخصِص لانتفاء حِلِّ إعطاء الزّكاة للغني الثّابت بحديث النّسائي وغيره: «لا تحل الصّدقة لغنيٍّ»[٣]، فهو مخصوص بغير العامل، فيأخذ مع الغِنَى، فإنّ الذي يأخذه منها أجرةً. وقوله . تعالى .: ﴿

---

(٢) المستدرك (١٣٨/٤) ح(٧١٥١). وقال عنه الشيخ الألباني: «صحيح»، كما في صحيح الجامع الصغير وزيادته (٨٣٣/٢) ح(٤٥٣٣).

(٣) بهذا اللفظ من حديث ابن عمر (رضي الله عنهما) أخرجه البخاري في صحيحه (١٤/١) ح(٢٥) نسخة البُغا، ومسلم في صحيحه (٥٣/١) ح(٢٢) تحقيق: محمد عبد الباقي.

(١) أخرجه الترمذي في سننه (٣٣/٣) ح(٦٥٢) ط. شاكر، وأبو داود في سننه (١١٨/٢) ح(١٦٣٤) كلاهما من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص (رضي الله عنهما). قال الشيخ الألباني: «صحيح». انظر: صحيح وضعيف سنن أبي داود (٢/١) ح(١٦٣٤)، وابن ماجه في سننه (٥٨٩/١) ح(١٨٣٩)، والنسائي في السنن الكبرى (٧٩/٣)ح(٢٣٨٩) كلاهما من حديث أبي هريرة (رضي الله عنه)، ولفظه عند جميع أولئك: «لا تحل الصدقة لغني، ولا لذي مِرَّةٍ سَويٍّ». وللحديث ألفاظ مختلفة.

﴿فَعَلَيۡهِنَّ نِصۡفُ مَا عَلَى ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ مِنَ ٱلۡعَذَابِ﴾ [النساء:٢٥]، فإنه خصَّ حديث: «البكر بالبكر جلد مائة». رواه مسلم[١]»[٢].

- **وقوله (~)**: «...، فهذه ثلاثة أضرب: الأول: النسخ الوارد في الحكم والتلاوة معاً، روى البخاري عن عائشة: «كان فيما أُنزل عشر رضعات معلومات، فنُسِخْنَ بخمس معلومات، فتوفَّي رسولُ الله (ﷺ) وهنّ مما يُقرأ من القرآن»...»[٣].
- **وقوله (~)**: «وأخوها هارون، وليس بأخي موسى، كما في حديث أخرجه مسلم، وقد استعملت في النّظم الأخ منقوصاً فرفعته بالضّمة»[٤].
- **وقوله (~)**: «وإدريس قيل: إنه قبل نوح في المستدرك[٥] عن سَمُرَة لكن بسندٍ واهٍ: أنه جدُّ نوح، وأنّ الله رفعه إلى السماء السّادسة؛ لمَّا رأى من أهل الأرض ما رأى من جورهم واعتدائهم في أمر الله. وذكر ابن قتيبة أنه رُفِعَ ابن ثلاثمائة وخمسن. وفي صحيح ابن حبّان[٦] أنه كان نبياً رسولاً، وأنه أول من خطّ بالقلم»[١].

---

(٢) صحيح مسلم (١٣١٦/٣) ح(١٦٩٠)، تحقيق: محمد عبد الباقي.

(٣) فتح الحي القيوم [ل٥٢/أ].

(٤) فتح الحي القيوم [ل٥٥/أ]. وقد وَهِمَ المؤلّفُ (~) في نسبة حديث عائشة (رضي الله عنها) للبخاري، والصَّحيح أنه عند مسلم في صحيحه (١٠٧٥/٢) ح(١٤٥٢).

(١) فتح الحي القيوم [ل٥٨/أ]. قال في النظم:..... & **واخُها هارون قل لقمان.**

(٢) (٥٩٨/٢) ح(٤٠١٤). وليس فيه أنه عن سمره (رضي الله عنه) بل عن وهب بن منبّه، قال الذهبي: «عبد المنعم ابن إدريس كذّبه أحمد».

(٣) (٧٦/٢) ح(٣٦١)، وهو جزء من حديث أبي ذرّ (رضي الله عنه) الطويل. قال محققّ صحيح ابن حبّان الشيخ شعيب الأرناؤوط: «إسناده ضعيف جداً، إبراهيم بن هشام بن يحيى بن يحيى

والحقُّ أنّ ما ذُكر آنفاً إنما هو غيضٌ من فيض في جوانب عناية السّنباطي (~) بالصّبغة الحديثية سواءً فيها ما كان مرفوعاً له (ﷺ)، أو من آثار الصّحابة، أو من رواية التّابعين، استعمل كلّ ذلك بإتقان بارز مما يدلّلُ على مدى براعته في هذا الجانب الذي لا يكون المرء عالماً إلا بالإلمام به. والبحث اقتصر على إضاءات فحسب ولم يكن الهدف الاستقصاء؛ لصعوبة ذلك، ومن أراد الوقوف على الصّورة كاملة فليقرأ الكتاب بتمامه؛ ليستبين ما ذُكِرَ أعلاه.

المطلب الحادي عشر

تنويعُهُ لمصادر الكتاب:

نوَّع السّنباطي (~) تنويعاً ظاهراً إبَّانَ ذِكْره لمصادره، حتى أضحى هذا سمة غالبة عليه، وذلك مِن خلال المَيْدَانَيْن المُعَيَّنَين للدراسة، وقد شمل هذا التنوع علوماً كثيرة، ومعارف مختلفة،سواءً في التفسير،أو شتى أنواع علوم القرآن، أو الفقه،أو اللغة بفروعها المختلفة، أو الحديث وشروحه، أو غير هذه المَظَانّ للعلوم، الأمر الذي يجعل المطالع لهذا الشّرح العتيد يطمئن غاية الاطمئنان لموسوعية هذا المؤلِّف (~)، وإحاطته البالغة بما يخدم شرحه لمنظومته بحيث تخرج فريدةً في بابها، متميزةً في مضمونها. والبحث سائقٌ جملة وافرة من أسماء الكتب، أو أسماء مؤلفيها:

الغسَّاني الدمشقي، قال أبو حاتم: كذاب، كما في "الجرح والتعديل" ٢/ ١٤٢، ١٤٣، وقال الذهبي: متروك، وكذبه أبو زرعة، كما في "ميزان الاعتدال" ١/ ٧٣ و٤/ ٣٧٨». وقال الشيخ الألباني: «ضعيفٌ جداً».

(٤) فتح الحي القيوم [ل٥٧/أ].

ففي جانب كتب الحديث، وشروحها، وأسماء مؤلفيها، نصَّ (~) على جملة منها متمثّلة في الآتي: البخاري في صحيحه[١]، ومسلم في صحيحه[٢]، والدَّرامي[٣]، وسنن أبي داود[٤]، وسنن الترمذي[٥]، والنسائي[٦]، وابن ماجه[٧]، وأحمد في المسند[٨]، والطبراني[٩]، والطبراني في الكبير [١٠]، والحاكم في المستدرك[١]، وابن حبان في صحيحه[٢]،

---

(١) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٢/أ]، و[ل٢٨/ب] (أربع مرات)، و[ل٢٩/أ]، و[ل٢٩/ب]، و[ل٣٠/أ]، و[ل٣٠/ب]، و[ل٣١/أ] (أربع مرات)، و[ل٣١/ب](مرتان)، و[ل٣٢/أ]،و[ل٣٢/ب]، و[ل٣٣/أ] و[ل٣٣/أ]، و[ل٣٤/ب]، و[ل٣٧/أ](مرتان)، و[ل٥٢/أ](مرتان)، و[ل٥٥/أ](مرتان)، و[ل٥٥/ب].

(٢) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٢/أ]، و[ل٢٨/ب] (مرتان)، و[ل٢٩/أ]، و[ل٣٠/أ] (ثلاث مرات)، و[ل٣٠/ب]، و[ل٣١/أ]، و[ل٣١/ب]، و[ل٣٢/أ]، و[ل٣٢/ب]، و[ل٣٣/أ]، و[ل٣٧/أ]، و[ل٥٢/أ] (ثلاث مرات)، و[ل٥٥/ب]، و[ل٥٨/أ].

(٣) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٢٧/أ].

(٤) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل١/أ]، و[ل٢٦/ب]، و[ل٣١/ب]، و[ل٣٧/أ]، و[ل٣٩/ب].

(١) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٢٦/ب]، و[ل٢٨/ب]، و[ل٣٣/أ]، و[ل٣٩/ب]، و[ل٤٨/ب]، و[ل٥٤/ب]، و[ل٥٥/ب]، و[ل٥٧/ب]، و[ل٥٨/أ].

(٢) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٢٩/أ]، و[ل٣٢/ب]، و[ل٥٢/أ].

(٣) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٥٢/أ].

(٤) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٢٨/ب]، و[ل٣٩/ب].

(٥) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٥٧/ب].

(٦) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٣١/ب].

وأبي يعلى في مسنده[٣]، والبيهقي[٤]، والبيهقي في الدلائل[٥]،والبزّار[٦]،والطحاوي[٧]،والبغوي في شرح السنة[٨]، وابن عبد البر في التمهيد[٩]،=

(٧) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٢٨/أ] (مرتان)، و[ل٢٨//ب]، و[ل٣١/ب]، و[ل٣٢/ب]، و[ل٣٣/أ]، و[ل٣٥/ب]، و[ل٤٨/ب]، و[ل٥٢/أ] (مرتان)، و[ل٥٧/أ] (أربع مرات)، و[ل٥٧/ب].

(٨) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٢/أ]، و[ل٢٨/أ]، و[ل٥٧/أ].

(٩) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٣٠/أ].

(١٠) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٢٦/ب]، و[ل٣٢/ب] (مرتان)، و[ل٤٤/أ].

(١١) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٢٨/أ]، و[ل٢٨/ب]، و[ل٢٩/ب] (مرتان)، و[ل٣١/ب]، و[ل٣٢/ب].

(١٢) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٢٨/ب].

(١٣) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٢/أ].

(١٤) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٢٥/ب].

(١٥) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٢٨/أ].

=وفي الاستذكار[١]، وأبي نُعَيم[٢]، والنووي[٣]، والنووي في تهذيبه[٤]، والحافظ الذهبي[٥]، وابن الصَّلاح[٦]، والحافظ ابن حجر [٧]، والحافظ ابن حجر في شرح البخاري[٨]،وابن دقيق العيد[٩]،وابن النّيِن [١٠]،وابن بَطَّال[١١]،والكِرْمَاني[١٢].

وفي جانبِ ذِكْر أسماءِ مَن ألَّفوا في التفسير، وذِكْر كتبهم، نصَّ (~) على جملةٍ مِن ذلكم، وهي ما يلي: تفسير عبد الرزاق [١٣]، وابن جرير الطبري[١٤]، وأبو اللّيث السّمرقندي[١٥]، =

---

(١) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٢٨/أ].

(٢) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٥٨/أ].

(٣) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه:فتح الحي القيوم [ل٢/أي]، و[ل٢/ب]، [ل٢٨/أ]، و[ل٣٣/ب]، و[ل٥٧/أ]، و[ل٥٧/ب].

(٤) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٥٧/أ].

(٥) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٣٨/أ].

(٦) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل١/أ]، و[ل٣٥/أ]، و[ل٤٤/أ].

(٧) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٢٧/ب]، و[ل٣٢/ب].

(٨) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٢٩/أ]، و[ل٣٢/أ]، و[ل٥٧/ب] (مرتان).

(٩) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٣٠/ب].

(١٠) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٢٨/أ].

(١١) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٥٥/أ].

(١٢) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٣٧/أ]، و[ل٤٥/أ].

(١٣) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٥٧/ب].

(١٤) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٣٢/ب]، و[ل٣٣/أ] (مرتان)، و[ل٤٤/ب]، و[ل٥١/ب]، و[ل٥٢/ب]، و[ل٥٥/أ]، و[ل٥٧/ب] (مرتان)، و[ل٥٨/أ].

(١٥) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٢٧/ب]، و[ل٤٤/ب].

=وابن أبي حاتم[١]، وابن مردويه[٢]، وأبو الشيخ في تفسيره[٣]، والماوردي[٤]، وابن العربي[٥]، والكشّاف[٦]، وابن النّقيب في تفسيره[٧]، والقرطبي[٨]، وتفسير النَّسفي [٩]، والثَّعلبي[١٠]، والبيضاوي [١١]، وأبو حيان [١٢]، وابن كثير[١٣]، والجلال المحلي[١٤].

وفي جانبِ ذِكْر أسماءِ كُتُبِ القراءات، وأسماء مؤلفيها، نصَّ (~) على جملةٍ منها متمثّلة في الآتي: المحتسب[١٥]، وصاحب العُنوان[١٦]، =

---

(١) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٤٤/ب]، و[ل٥٧/ب] (مرتان)، و[ل٥٨/أ] (ثمان مرات).

(٢) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٣٢/ب]، و[ل٣٣/أ]، و[ل٥١/ب].

(٣) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٣٢/ب]. وأبو الشيخ هو أبو الشيخ الأصبهاني [ت ٣٦٩هـ].

(٤) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٣٧/أ].

(٥) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٣٠/أ].

(٦) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٣٢/أ].

(٧) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٣٢/ب].

(٨) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٢٦/ب]، و[ل٣٧/أ].

(٩) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٣٢/ب].

(١٠) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٥٧/ب] (مرتان).

(١١) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٤٧/أ].

(١٢) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٢٤/ب].

(١٣) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٣٣/أ]، و[ل٥٧/ب].

(١٤) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٥٥/أ].

(١٥) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٥١/ب].

(١٦) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٤١/ب].

=والدَّاني[١]، والدَّاني في التيسير [٢]،والكامل للهذلي[٣]، والشَّاطبي[٤]، والشَّمس ابن الجزري[٥]، وابن الجزري في النشر[٦]، ومنجد المقرئين[٧].

وفي جانب كُتُب علوم القرآن، وأسماء مؤلفيها، نصَّ (~) على جملة من ذلكم، وهي ما يلي: أبو عبيدة[٨]، وأبو عبيد[٩]، أبو عبيد في الفضائل[١٠]، وأبو حاتم [١١]، وأبو بكر الباقلاَّني في الانتصار[١٢]، والواحدي[١٣]، ومكي القيسي[١٤]، والرَّاغب الأصفهاني[١٥]، والعزّ بن عبد السَّلام

(١) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٢٥/ب]، و[ل٤١/ب].
(٢) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٤١/ب].
(٣) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٣٠/ب].
(٤) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٤١/ب] (ثلاث مرات)، و[ل٤٣/أ]، و[ل٤٣/ب].
(٥) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٣٣/ب] (مرتان)، و[ل٤١/ب] .
(٦) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٣٩/ب]، و[ل٤١/ب].
(٧) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٣٥/أ] (ثلاث مرات).
(٨) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٤٦/ب]، و[ل٤٧/أ]، و[ل٤٨/أ].
(٩) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٢٨/ب]، و[ل٣٩/ب].
(١٠) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٤٤/ب].
(١١) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٤٥/أ].
(١٢) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٣٣/أ]، و[٣٧/أ].
(١٣) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٢٩/ب]، و[ل٣٠/ب]، و[ل٣٢/ب].
(١٤) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٥١/ب]، و[ل٥٥/أ]. ونقل عنه عند حديثه عن النسخ، ولمكي كتابٌ في هذا الباب مطبوع اسمه "الإيضاح لناسخ والقرآن ومنسوخه".
(١٥) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٤٩/ب] (خمس مرات)، و[ل٥٠/أ].
وللراغب الكتاب الشهير "مفردات ألفاظ القرآن".

في مجاز القرآن [١]، والجعبري[٢]، وابن الحصّار[٣]، والبلقيني[٤]، والزَّركشي[٥]، والبرهان[٦]، والإتقان[٧].

وفي جانب كُتُب السّير والتاريخ، ورواتها، وأسماء مؤلفيها، ساق (~) جملةً منها تتمثّل في الآتي: ابن سعد[٨]، والواقدي[٩]، ووهب ابن منبّه[١٠]، ونَوف البِكَالي[١١]، ابن إسحاق[١٢]، والمبرّد في الكامل[١٣]، وابن

---

(١) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٢٦/ب]، و[ل٤٦/أ].

(٢) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٢٥/ب]، و[ل٣٠/ب].

(٣) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٢٧/ب].

(٤) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٢٨/أ]، و[ل٢٨/ب]، و[ل٢٩/أ]، و[ل٣٠/أ].

(٥) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٣١/أ].

(٦) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [٤٧/ب]. وهذا مثالٌ فقط، وإلا فقد أكثر السنباطي من ذكر "البرهان"، وسبق بعض ذلك في حديث البحث عن زيادات واستدراكات السّنباطي عن الكتابين السّابقين قبله.

(٧) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٢٥/ب] (مرتان)، و[ل٢٦/ب]، و[ل٢٩/أ]، و[ل٣٠/أ]، و[ل٣٦/ب]، و[ل٤٧/أ]، و[ل٤٧/ب]، و[ل٤٨/ب]. وهذه فقط أمثلة، وإلا فقد أكثر السنباطي جداً من ذكر "الإتقان"، وسبق بعض ذلك في الحديث عن زيادات واستدراكات السّنباطي عن الكتابين السّابقين قبله.

(٨) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٢٨/أ].

(٩) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٣٢/ب]، و[ل٥٧/أ].

(١٠) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٥٧/أ]، و[ل٥٧/ب].

(١١) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٥٧/ب].

(١٢) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٥٧/ب].

(١٣) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٥٠/ب].

عساكر[١]، وابن عساكر في تاريخه[٢]، والكِرْمَاني في عجائبه[٣]، وابن أبي خيثمة[٤].

وفي جانب كُتُب اللُّغة، وأسماء اللُّغويين، أوردَ (~) جملةً مِن ذلك، وهي الآتي: سيبويه[٥]، والأخفش[٦]، وثعلب[٧]، والكسائي[٨]، وابن قتيبة[٩]، والأزهري[١٠]، وابن فارس[١١]، وعبد اللطيف البغدادي في "قوانين البلاغة"[١٢]، والمبرّد[١٣]، وأبو هلال العسكري[١٤]، والسكّاكي[١٥]، والقزويني[١٦]، والإيضاح[١٧]،

(١) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٥٧/ب]، و[ل٥٨/أ] (مرتان).
(٢) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٥٧/ب].
(٣) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٥٧/ب]، و[ل٥٨/أ] (مرتان).
(٤) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٥٧/أ]، و[ل٥٧/ب].
(٥) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٣/أ].
(٦) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٣/أ].
(٧) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٤٥/أ]، و[ل٤٩/أ].
(٨) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٢٦/ب]، و[ل٤٨/أ].
(٩) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٥٧/أ].
(١٠) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٢٧/ب].
(١١) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٤٦/أ]، و[ل٤٩/أ].
(١٢) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٥٠/ب].
(١٣) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٤٥/أ].
(١٤) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٥٠/أ].
(١٥) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٥٠/ب]، و[ل٥١/أ]، و[ل٥٦/ب].
(١٦) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٤٦/ب]، و[ل٥٠/ب]، و[ل٥١/أ]، و[ل٥٦/ب].
(١) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٥٦/ب] .

وابن الأثير[١]، والزمخشري[٢]، والطِّيبي[٣]، والسيد الجرجاني[٤]، وابن الحاجب[٥]، والكافيجي[٦]، والجواليقي[٧].

وفي جانب كُتُب أُصول الفقه والفقه، وأئمتها، أوردَ (~) جملةً مِن ذلك، كالآتي: الشَّافعي[٨]، وابن خُويزمِنداد[٩]، وإمام الحرمين الجُوَيني[١٠]، و"الإمام الرّازي في الأسماء الشّرعية"[١١]، والطَّرطوشي في العمدة[١٢]، وابن القاص من الشّافعية[١٣] والإمام الرَّافعي[١٤]، والآمدي[١٥]، =

---

(٢) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٥٧/أ].

(٣) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٥٠/ب].

(٤) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٥١/أ].

(٥) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [لل١/ب].

(٦) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٣٣/أ]، و[ل٣٤/أ]، و[ل٥٤/أ].

(٧) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٢٥/ب].

(٨) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٤٥/أ] (مرتان)، و[ل٤٥/ب]. وله كتاب: "المُعَرَّب".

(٩) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٢/ب]، و[ل٣/أ]، و[ل٢٥/ب]، و[ل٤٦/أ]، و[ل٥٤/ب] (مرتان).

(١٠) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٤٦/أ].

(١١) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٥٣/أ].

(١٢) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٤٩/أ].

(١٣) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٤٧/ب].

(١٤) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٤٦/أ].

(١٥) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٣٠/أ].

(١٦) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٥٤/أ].

=والقَرَافي[١]، والسّعيدي[٢]، وشيخ الإسلام ابن تيمية[٣]، والتاج السُّبكي[٤]، والسُّبكي في جمع الجوامع[٥]، والبهاء السّبكي[٦]، والسّعد التفتازاني[٧]، والعلامة البرماوي[٨].

وبعد: فهذه أحد عشر مطلباً فيها بيان أهم معالم الإمام السُّنباطي (~) من خلال كتابه "فتح الحيّ القيوم شرح روضة الفُهُوم": مقدمته، وعلم التفسير، وتلك المعالم ظاهرةٌ لا تخفى عن المتأمّل لذلك السّفر الجليل، وإن كان بعض تلك المعالم قد أخذ مساحةً واسعةً في الكتاب، وبعضها دون ذلك، وكلٌّ بحسب ما يقتضيه المقام.

ولعل التبصُّرَ في تلك النصوص الوفيرة المأخوذة من المخطوط- وغيرها متروكٌ كثيرٌ - يُعطِي الناظر صورةً واضحةً عن مدى إلمام السّنباطي (~) بالمادة العلمية لتلك الموضوعات المُتَنَاوَلَة، ومن ثَمَّ سعيه الموفّق بسلالة ودون تكلّف أو تعقيد في توظيفها التوظيف الأمثل؛ لخدمة الغرض المقصود، مما يُخرجُهُ عن كونه مجرّد جامع بلا تحقيق أو تمحيص، أو أنه ناقل دون موازنة أو ترجيح، أو تعقيبٍ واستدراك.

---

(١) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٤٦/ب].

(٢) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٥٦/أ].

(٣) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٣٠/ب].

(٤) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٣٣/ب]، و[ل٣٤/أ].

(٥) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٢٥/ب]، و[ل٣٥/أ]، و[ل٥١/ب] (مرتان)، و[ل٥٤/ب].

(٦) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٤٧/أ] (مرتان)، و[ل٥٠/ب].

(٧) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٤٦/ب]، و[ل٤٧/ب]، و[ل٥٠/ب]، و[ل٥١/أ].

(٨) انظر ذِكْرَهُ إيَّاه: فتح الحي القيوم [ل٢٥/ب].

وفي نفس الوقت فإنَّ القَدْر العَدَدِّي[1] الذي حَازَه "علم التفسير" من جملة الكتاب مقارنةً مع العلوم السَّبعة عشر الأخرى يُلقِي في الرَّوْع أهمية هذا العلم عند المؤلّف على وجه الخصوص، واستشعاره لفضله، وإدراكه حاجة المُتَلَقِّي لتحصيل قدر كافٍ من هذا العلم يُفرَد في مكان واحد. ولا غرو في ذلك فالرّجل صاحب إسناد وقراءة وتفسير. (~) رحمةً واسعةً، وأحسن مثوبته في الآخرة.

(١) أتى "علم التفسير" في نحو ٣٥ لوحة من أصل مجمل المخطوط الواقع في ٣٢٩ لوحة.

الخَاتِمَة

وبعد هذه الدِّراسةِ الوجيزةِ لذينك الميدانَين المُعَيَّنَين للدراسة من ذلك السّفر الجليل "فتح الحي القيوم بشرح روضة الفهوم" بانَ للباحث الآتي:

١. مكانة العلامة أحمد بن أحمد بن عبد الحق السّنباطي (~)، فهو عالمٌ جليلٌ متبحّر في علوم الآلة، كما أنه من بيت علم وفضل، فأبوه أحمد ابن عبد الحق، ومن قبله جدّه عبد الحق كلاهما قد أشاد به المُتَرجِمُونَ، وشَهدُوا له بعلو الكَعْب في العلم، ومِن ثَمَّ فالشيء من معدنه لا يُستغرب بحال.

٢. للسّنباطي الحفيد مؤلفات قيّمة، ذكرها البحث، وفَصَلَ بينها وبين مؤلفات الوالد، لعل أهمّها شرحه على الشّاطبية، و"فتح الحي القيوم بشرح روضة الفهوم" الذي البحث بصدده، وشرحه على البسملة والحمدلة.

٣. الصّحيح أنّ وفاة السُّنباطي الحفيد كانت سنة ٩٩٩هـ، وليس كما هو شائع أنه ٩٩٠هـ، أو ٩٩٥هـ، لِمَا مضى في ترجمته من بيان.

٤. "فتح الحيّ القَيوم بشرح رَوضَة الفُهُوم" يُعتبر موسوعة علمية قيّمة في علوم الآلة وفي غيرها، أجاد فيها السّنباطي (~) وأحسن، وقد استفاد ممن سبقه ممن اعتنى بهذا المسلك من جَوَادِّ التأليف، وإن كان في باب "علم التفسير" قد تأثّر كثيراً بالزركشي، والسُّيوطي (رحمهما الله).

٥. وضوح معالم منهج السّنباطي (~) بصورة ظاهرة في مقدمة الكتاب وفي "علم التفسير" على جهة الخصوص، لا سيما زياداته واستدراكاته وتعقّباته على مَن تقدّمه ممن كان له مساسٌ قريبٌ بجوانب الموضوعات المُتَنَاولة.

٦. للسّـنباطي (~) شخصـيته البـارزة عنـد سَـوْقِه للخـلاف وإيـراده لـه في المسائل المتناولة، ومن ثَمَّ الترجيح بينها، أوالتوفيق كما فعل في كثير منها.

على أنّه يحسن في ختام هذا البحث الإشارة إلى بعض التوصيات، وهي:

١. "فتحُ الحيّ القَيُّوم بشرح رَوضَة الفُهُوم" موسوعةٌ علميةٌ ضخمةٌ، وفي نفس الوقت هامّة وجليلة، وهي خادمة لعلوم الآلة التي ينبغي أن تكون عند طالب العلم ابتداءً، ومن ثَمَّ فإخراجه في ثوب حسن محققاً مخدوماً هو مطلب العقلاء المهتمّين، فلو تصدَّت له بالتحقيق جامعةٌ أو مركزٌ علميٌّ أو جهةٌ رائدةٌ في هذا الجانب لكان فيه الخير الوافر العميم الذي نشكر به صنيع السّنباطي القيم في كتابه ذاك.

٢. للسُّنباطي مؤلفات قيّمة أُخرى تصلح رسائل ماجستير ودكتوراه، فأين المشمّر؟!.

٣. وبالإمكان مقارنة صنيع السُّنباطي في "علم التفسير" مع الزَّركشي في "البرهان"، والسُّيوطي في "الإتقان"، ومن ثَمَّ إثبات الفروق والزيادات والتعقّبات والاستدراكات، وذلك في بحوث علمية رصينة تثري المكتبة القرآنية.

والحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصّالحات،،،

المَصَادِرُ وَ المَرَاجِعُ

أولاً: المخطوطات:

- فتح الحي القيوم بشرح روضة الفهوم، مخطوط بالمكتبة الأزهرية بالقاهرة، المجلد (٦)، معارف عامة، رقم: (٣٠٨١) الإمبابي ٤٩٠٧٢، كُتب بقلم معتاد بخط محمد بن إبراهيم السّروري سنة ١١٤١هـ، ويقع المخطوط في (٣٢٩) لوحة. ولدى الباحث صورة كاملة منها.
- فتح الحي القيوم بشرح روضة الفهوم، مخطوطة جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، رقم: (٣٤٤)، كتبت بخط نسخ معتاد في (٣٤٠) لوحة، وجهان في كلّ ورقة، انتهى من تبيضها سنة ٩٨٢هـ، معارف عامة، فرغ من نسخها سنة ١٢٧٥هـ، على يد ناسخها: محمد بن عبد الله بن علي المهدلي الحسيني. ولدى الباحث صورة كاملة منها.

ثانياً: المطبوعات:

- الإبانة الكبرى، لابن بَطَّة العكبري، تحقيق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ط١٢، ١٤١٥هـ، ١٤١٨هـ، ١٤٢٦هـ.
- إتمام الدراية لقراء النقاية، للسيوطي، تحقيق الشيخ: إبراهيم العجوز في جزء واحد، ونشرته دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
- الأعلام، لخير الدين بن محمود الزِّرِكْلِي الدمشقي، دار العلم للملايين، ط١٥، أيار/ مايو ٢٠٠٢م.
- الإمام المتولي وجهوده في علم القراءات، للأستاذ الدكتور: إبراهيم الدّوسري، مكتبة الرّشد، ط١، ١٤٢٠هـ.

- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، لإسماعيل بن محمد البغدادي، عنى بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف: محمد شرف الدين بالتقايا رئيس أمور الدين، والمعلم رفعت بيلكه الكليسى، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لابن جرير الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ.
- جامع بيان العلم وفضله، لأبي عمر يوسف بن عبد البر النَّمري القرطبي، تحقيق:أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، السُعودية، ط١، ١٤١٤هـ.
- خزانة التراث فهرس المخطوطات، قام بإصداره مركز الملك فيصل.
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، لمحمد أمين المحبي الحنفي، تحقيق: محمد بن حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ.
- درَّة الحِجَال في أسماء الرِّجال (ذيل وفيات الأعيان)، لابن القاضي المِكْنَاسي، من مطبوعات دار التراث بالقاهرة، والمكتبة العتيقة بتونس.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق: أبي الفضل إبراهيم، مصر، ١٩٥٨م، ومطبوعة السندوبي، مصر، الاستقامة.
- ديوان زهير بن أبي سلمى بشرح ثعلب، مصر، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، للشيخ الألباني، دار المعارف، الرياض، السعودية، الطبعة ١، ١٤١٢هـ –١٩٩٢م.
- سنن ابن ماجه، لابن ماجه القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.
- سنن أبي داود، لأبي السِّجِسْتاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

- سنن الترمذي (الجامع الكبير)، لأبي عيسى الترمذي، تحقيق:بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨م.
- سنن الترمذي (الجامع الكبير)، لأبي عيسى الترمذي، تحقيق وتعليق:أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.
- السنن الكبرى، لأحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنات، الطبعة٣، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.
- السُّنن الكبرى، لأحمد بن شعيب النسائي، حققه وخرج أحاديثه:حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن العماد الحنبلي،تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- الشَّريعة، لأبي بكر محمد الآجُرِّيُّ البغدادي، تحقيق الدكتور: عبد الله بن عمر الدميجي، دار الوطن، الرياض، السُّعودية، ط٢، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، لمحمد بن حبان التميمي، أبو حاتم البُستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ –١٩٩٣م.
- صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.
- صحيح الجامع الصَّغير وزياداته، للشيخ الألباني، المكتب الإسلامي.

- صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ طبع.
- صحيح وضعيف سنن أبي داود، للشيخ الألباني، برنامج منظومة التحقيقات الحديثية – المجاني – من إنتاج مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة بالإسكندرية.
- صحيح وضعيف سنن الترمذي، للشيخ الألباني، برنامج منظومة التحقيقات الحديثية – المجاني – من إنتاج مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة بالإسكندرية.
- فهارس علوم القرآن الكريم لمخطوطات دار الكتب الظاهريّة، لصلاح محمد الخيمى، مجمع اللغه العربيه، دمشق، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، لمحمد عَبْد الحَيّ الحسني الإدريسي الكتّاني، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٨٢م.
- قواعد التجويد، للشيخ عبد العزيز القاري، طبع مطابع المختار الإسلامي، ط٤، ١٣٩٩هـ.
- كتاب الإيمان، لابن تيمية الحراني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١٤١٣،٤هـ – ١٩٩٣م، خرَّج أحاديثه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى عبد الله المشهور بحاجي خليفة، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٤١م.
- الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، لنجم الدين محمد الغَزي، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

- المستدرك على الصَّحيحين، لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.
- معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.
- المعجم الكبير، لسليمان بن أحمد الطَّبراني، تحقيق: أحمد السّلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط٢، ١٤٠٤هـ.
- معجم المؤلفين، لعمر بن رضا كحالة الدمشق، مكتبة المثنى، بيروت، ودار إحياء التراث العربي، بيروت.
- معجم المطبوعات العربية والمُعَرّبة، ليوسف سركيس، مطبعة سركيس، مصر، ١٣٤٦هـ – ١٩٢٨م.
- المفضليات، اختيار المفضّل الضبّي، تحقيق: شاكر– وهارون، مصر، ١٩٦٤م.
- الموطأ، لمالك بن أنس الأصبحي المدني، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، أبو ظبي، الإمارات، ط١، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.
- النقاية في أربعة عشر علماً، للسُّيوطي، تحقيق الدكتورة: فايزة عباس كاظم الإدريسي، منشور في مجلة "قطر النّدى"، وهي مجلة علمية محكّمة يصدرها كلّ أربعة أشهر مركز "نجيبوبه" للمخطوطات وخدمة التراث، العدد التاسع، السنة الثالثة، ذي القعدة ١٤٣٢هـ.
- النور السَّافر عن أخبار القرن العاشر، لمحي الدين عبد القادر العَيْدَرُوس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
- هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، للشيخ عبد الفتاح المرصفي، قسم التراجم الملحقة، دار مجد الإسلام، ط١، القاهرة، ٢٠٠٨م.

- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل بن محمد البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١، وأعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان.

ثالثاً: المواقع على الشبكة العنكبوتية:

- بحث بعنوان: "الإمام السّنباطي الذي لا ينبغي أن يُهمل ذكره في أسانيد القرّاء"، للدكتور: أنمار، نشر بملتقى أهل التفسير، بتاريخ ١٤٢٥/٥/١هـ.
- بحث بعنوان: "نَظْم المُتُون مُتَعِّددة الفُنون"، للأستاذ الدكتور: جلال شوقي، منشور بموقع مجمع اللُّغة العربية الأردني.
- بحث للأستاذ: فرغلي سيد عرباوي، منشور بموقعه بتاريخ ٢٧/يوليو/٢٠١١م.

*****

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
• ملخص البحث، ومقدمة البحث:	(٣-١١)
• **المبحث الأول: ترجمة موجزة للمؤلف، وفيه مطالب:**	(١٢-٢٦)
المطلب الأول: اسمه، ونسبته، ومولده، ومنزلته بين أبيه وجدِّه.	(١٢-١٧)
المطلب الثاني: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه.	١٧-١٩
المطلب الثالث: شيوخه، وتلاميذه.	١٩-٢٣
المطلب الرابع: مؤلفاته.	٢٤-٢٥
المطلب الخامس: وفاته.	٢٦

• **المبحث الثاني: دراسة عن الكتاب، وفيه مطالب:**	**(٢٧-٤٢)**
المطلب الأول: التسلسل العلمي للكتاب.	٢٧-٣١
المطلب الثاني: اسم المخطوط، ونسبته لمؤلفه.	٣٢-٣٣
المطلب الثالث: الباعث على تأليفه.	٣٣-٣٥
المطلب الرابع: ذكر منهجه العام، وتنصيصه على اسم كتابه.	٣٥-٣٨
المطلب الخامس: علوم التفسير التي حواها الشّرح تبعاً للأصل.	٣٩-٤٢
• **المبحث الثالث:** معالم منهج السّنباطي في "مقدمته، وعلم التفسير".	**(٤٣-١٠١)**
المطلب الأول: اهتمامه بذكر الزّيادات على الأصل المنظوم وشرحه.	٤٣-٤٨
المطلب الثاني: اهتمامه بذكر الاستدراكات والتعقّبات على مَن سبقه.....	٤٩-٥٨
المطلب الثالث: عنايته بإيراد الخلاف في المسائل المُتَنَاوَلَة.	٥٨-٧٤
المطلب الرابع: توظيفه الشَّاهد الشِّعري لخدمة الشَّرح.	
المطلب الخامس: إحالته على مواطن ستأتي،أو على مواطن قد سبقت...	٧٥-٧٦
المطلب السّادس: الإحالة على كتبه المؤلّفة في بعض فروع الكتاب أو مسائله.	٧٦-٧٨
المطلب السّابع: اهتمامه بذكر اللّطائف والفوائد.	٧٨
المطلب الثامن: ذِكْرُهُ بعض لغات العرب.	٧٩-٨١

المطلب التّاسع: صنيعه مع المؤلفات في أنواع "علم التفسير".	٨٢-٨٣ ٨٣-٨٥
المطلب العاشر: موقفه من الصّنعة الحديثية.	
المطلب الحادي عشر: تنويعُهُ لمصادر الكتاب.	٨٥-٩١ ٩٢-١٠١
• **الخاتمة:** وفيها بيان أهم النتائج والتوصيات.	١٠٢-١٠٣
• **فهرس المراجع والمصادر.**	١٠٤-١٠٩
• **فهرس الموضوعات.**	١١٠-١١١